



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة -



كلية الآداب و اللغات

قسم الأدب و اللغة العربية

شعبة: الدراسات اللغوية

التخصص: لسانيات عامة

نظرية أفعال الكلام بين جهود المحدثين والتراثيين

بحث مقدم لقسم اللغة و الأدب العربي لاستكمال مواد شهادة ماستر 2

إشراف الأستاذة:

صورية جغبوب

تقديم الطالبة:

عبروق بثينة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صالح خديش	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور - خنشلة -	رئيسا
صورية جغبوب	أستاذة التعليم العالي	جامعة عباس لغرور - خنشلة -	مشرفا
جلال سليمة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة عباس لغرور - خنشلة -	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020



شكر و عرفان:

أشكر الله العليّ القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل و الدين القائل في محكم التنزيل قوله تعالى: "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف الآية 76 الحمد لله الذي أنار طريقنا و ثبت خطانا و الحمد لله ربي العالمين الذي أحيا قلوب العارفين و بنور معرفته أحيا نفوس العابدين.

نتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة "صورية جغبوب" و أيضا الأستاذة "سليمة جلال" اللتان أرشدتنا منذ بداية هذا العمل بإعطائنا نصائح و توجيهات ساهمت في إثراء البحث و تقويمه فلهما منا فائق عبارات الشكر و التقدير و الاحترام.

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب و بعيد و بخاصة طاقم المكتبة الجامعية الذي رافقنا طوال مشوارنا الجامعي.

و ما يسعني بعد الشكر إلا أن أسأل الله عز وجل أن يبارك لنا في المسار العلمي و العملي.

مقدمة

تعد دراسة اللغة من الدراسات التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين في هذا المجال ، ونظرا لاهتمام الأمم بلغاتها تطورت الدراسات اللغوية عبر العصور لتصل إلى ذروتها مع اللساني دي سوسير الذي كان له الفضل في إضفاء طابع العلمية على الدرس اللغوي العالمي، ولكن هذا الصنيع سرعان ما تجاوزته التطورات الحاصلة في مجال الدراسات اللغوية، لتظهر بعده عدة تيارات كانت قد اختلفت رؤيتها ومنهجها في دراسة اللغة، وأشهر هذه التيارات التيار التداولي الذي يهتم بعلاقة اللغة بمستعملها والبحث عن عوامل نجاح أو إخفاق التواصل باللغات الطبيعية والمقامات التي ينجز ضمنها الخطاب.

هذه الأخيرة انبثقت عنها العديد من النظريات من بينها نظرية الأفعال الكلامية والتي تعد أهم نظرية تداولية، ظهرت إثر جهود الفيلسوف الأمريكي جون أوستين ثم طورها تلميذه جون سيرل، ويرى أصحاب هذه النظرية أن المتكلم حين يتلفظ بالكلام فإنه ينجز حدثا أو فعلا كلاميا.

ونتيجة لما أحدثته نظرية أفعال الكلام من رواج كبير، هرع العرب إلى احتضانها وتلقفها ، فمنهم من رفض البحث عن نسخة لها في تراثنا اللغوي القديم رفضا تاما خوفا على لغتهم وتراثهم، ومنهم من اهتم بها لدرجة التقليد التام ، ومنهم فئة أخرى حاولت ربط كل ما هو جديد بما هو قديم، وقد شكل التراث مصدرا أساسيا لهذه الفئة، محاولين في ذلك تبني فكرة التأصيل والبحث عن جذور هذا العلم في التراث العربي كونه زاخر وغني بالعديد من المصنفات والعلوم التي تركها لنا أسلافنا القدامى، وقد كان للساحة اللغوية الجزائرية حظها من الإسهام في هذا الحقل المعرفي على يد نفر من المثقفين أمثال مسعود صحراوي وخليفة بوجادي الذين اشتغلا على هذا العلم القادم من الضفة الغربية تأصيلا وتطبيقا.

وبناء على ما تقدم جاءت فكرة الموضوع لتعالج أهمية البحث في جهود الباحثين الذين عملوا على تأصيل نظرية أفعال الكلام من خلال التراث العربي ، فكان موضوع بحثنا بعنوان : " نظرية أفعال الكلام بين جهود المحدثين والتراثيين " إذ عملنا على التركيز على الجهود العربية التي حاولت التأصيل لهذه النظرية، وكيف تم عرضها من قبل علمائنا القدامى؟ وسنحاول في بحثنا هذا الإجابة على الإشكالية المحورية والتي تتمثل في:

كيف استطاع علماء العرب إثبات وبيان أن لهذه النظرية جذور في التراث العربي من خلال مصنفات القدامى؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات وهي كالآتي:

- 1- ما مفهوم التداولية؟ وماهي أهم قضاياها؟
- 2- متى نشأت نظرية أفعال الكلام؟ ومن هم أهم أعلامها؟ وماهي أهم إسهاماتهم للتنظير لها؟
- 3- ما هي أهم الجهود العربية التي حاولت التأسيس لنظرية الأفعال الكلامية؟ ولعل من أهم الأسباب التي دفعنا لاختيار هذا الموضوع:
 - جدة وحداثة المنهج التداولي، وكذلك أن مجمل البحوث التي اطلعنا عليها والتي لها صلة بهذا الموضوع اهتمت بتطبيق المنهج التداولي لدراسة نص قرآني أو قصيدة.
 - من خلال محاضرات التداولية التي تلقيناها بالجامعة عرفنا أن هناك الكثير من المفاهيم التداولية التي كانت موجودة في تراثنا البلاغي والنحوي فقررنا البحث في هذا الموضوع لمعرفة نقاط التقاطع أو التقارب بين الدرس التداولي المعاصر والدرس اللغوي العربي القديم.
 - ومن بين أسباب اختيارنا لمدونة مسعود صحراوي التداولية عند العلماء العرب ومدونة خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية للدرس العربي القديم، من بين قائمة طويلة من المدونات الذين تناولوا فكرة التأصيل من خلال التراث العربي، أنهما كانتا الأنسب لدراسة موضوعنا، فبعد اطلاعنا عليهما بدتا سهلتين وأسلوبهما بسيط يناسب مستوانا العلمي والمعرفي مقارنة بكتب أخرى كانت غامضة وصعبة.أما الدراسات السابقة التي اهتمنا بفضلها لاختيار موضوع بحثنا ولضبط خطته كانت كالآتي:
 - مقال للباحث عمر بلخير بعنوان: نظرية الأفعال الكلامية وقراءة التراث العربي.
 - مقال للباحثين زكور نزيهة و غيلوس صالح بعنوان: قضايا التداولية في التراث العربي أفعال الكلام أنموذجا.
 - أطروحة دكتوراه للباحث واضح أحمد موسومة ب: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن 3 هجري إلى 7 هجري.كما أننا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:
 - بيان إسهامات أعلام نظرية أفعال الكلام في إرساء قواعدها.
 - بيان كيفية تلقي اللسانيات التداولية على العموم ونظرية أفعال الكلام على الخصوص في الفكر العربي.

- تحديد مواطن التشابه والتقارب بين الدرس التداولي المعاصر والتراث اللغوي العربي القديم.

- إبراز منهج كل من مسعود صحراوي و خليفة بوجادي من خلال مدونتيهما ، في التعامل مع التراث بنظرة حديثة.

- إبراز مدى قابلية وفاعلية المنهج التداولي في إحياء وإعادة قراءة التراث العربي القديم.

- محاولة معرفة إذا كان تراثنا اللغوي العربي القديم قد احتوى بعدا تداوليا وذلك من خلال ما ورد في مدونتي الدراسة.

ولتحقيق هذه الأهداف استوجب علينا اعتماد المنهج الوصفي المتبوع بألية التحليل بغية استقراء المادة العلمية المتمثلة في الكتابين التأصيليين للباحثين صحراوي وبوجادي وتحليل مواقفهما وآراءهما في محاولة استنتاج الموروث العربي تأصيلا لنظرية أفعال الكلام.

وقد استعنا في الدراسة بمجموعة من المصادر والمراجع الرئيسة نذكر منها:

مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب

خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية للدرس العربي القديم.

محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.

عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات تحليل الخطاب.

إلى جانب كتب أخرى عديدة كان لها الأثر في إثراء البحث.

وبعد اطلاعنا على مجموعة من المراجع جاء الهيكل التنظيمي لبحثنا كالاتي :

مدخل وفصلين وخاتمة تسبقهما مقدمة.

- أما المدخل الموسوم ب: اللسانيات التداولية ، فقد جاء كتمهيد للفصول التي بعده ، وانطوى تحته ثلاث مباحث: مفهوم التداولية، علاقة التداولية ببعض العلوم، أهم قضايا التداولية.

- والفصل الأول النظري الموسوم ب: بنظرية أفعال الكلام عند المحدثين، إذ احتوى على ثلاثة مباحث، تم عرض في المبحث الأول جهود كل من أوستين وسيرل في إرساء معالم هذه النظرية ، والمبحث الثاني تناولنا فيه تلقي العرب المحدثين لهذه النظرية ليأتي المبحث الثالث لعرض أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية.

- أما الفصل الثاني التطبيقي الموسوم ب: جذور الفكر التداولي في التراث العربي نظرية أفعال الكلام أنموذجاً فقد جاء في مبحثين تناولنا في المبحث الأول التفكير التداولي عند العرب القدامى بشكل عام أما المبحث الثاني فقد خصص لجهود المحدثين في التأصيل لهذه النظرية من خلال عودتهم إلى كتب التراث وقد تناولنا جهود كلا من مسعود صحرأوي وخليفة بوجادي بالدراسة و التحليل. وبعدها وضعنا خاتمة جمعنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة.

ومن بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث منها:

- صعوبة الوصول إلى بعض المراجع خاصة المتعلقة بجانب التلقي.

- الأسلوب الغامض الذي يكتنف بعض الكتب المترجمة .

وختاماً نحمد الله الواحد القهار، العزيز الغفار، على ما وفقنا إليه، كما نتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة سورية جغبوب والأستاذة سليمة جلال على النصائح والدعم والتحفيز لإتمام مسيرة البحث ، ثم أتوجه بالشكر لأساتذة كلية الأدب واللغات بجامعة عباس لغرور، فلهما منا فائق عبارات الشكر و التقدير.

تمهيد:

تعد اللسانيات التداولية اتجاه جديد في دراسة اللغة، يشارك دارسون في تنمية البحث فيه، وقد تجاوزوا بعض المفاهيم اللغوية التي سادت في الفترة الواقعة بين دروس "دي سوسير" Saussure De و كتابات "تشومسكي" Chomsky ، ذلك أنهم انكبوا على دراسة الأشكال الدلالية لا الدالة، واهتموا بالمقام اللغوي، وأصبحوا ينظرون في القول ويتساءلون عن علاقة اللغة بالكلام. فما مفهوم التداولية؟ وماهي أهم مرتكزاتها؟

1. مفهوم التداولية:

1-1-المعنى اللغوي للتداولية:

جاء في لسان العرب في مادة (دَوَل) : "الدَّوْلَةُ والدَّوْلَةُ: العُقْبَةُ في المال والحرب سواء، وقيل الدَّوْلَةُ، بالضم في المال، والدَّوْلَةُ بالفتح في الحرب، والجمع دولات ودول، وقال الزجاج: الدَّوْلَةُ اسم الشيء الذي يتداول، والدَّوْلَةُ الفعل والانتقال من حال الى حال".¹

أما في أساس البلاغة: "دالَّتْ له الدولة ودالت الأيام بكذا، والله يداول الأيام بين الناس مرة عليهم والدهر دُولٌ و عُقْبٌ ونوب، وتداولوا الشيء بينهم، ونقول دواليك أي دالت لك الدولة كَرَّةً بعد كَرَّةً".²

¹ ابن منظور: لسان العرب، د. ط، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت، 1997م، مج:11، ص:252.

² الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، 1998م، ج1، ص:303.

ومن الشهود القرآنية قوله تعالى: { وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ } سورة آل عمران الآية [139-140] أي ننقلها بين الناس.

وقوله تعالى أيضا: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ } سورة الحشر الآية [06-07].

وبناء على ما تقدم من التعاريف اللغوية السابقة، يتضح أنها لا تخرج عن الجذر اللغوي (د.و.ل) والتي تحمل معاني الانتقال من حال إلى حال والتحول والتغير و التبديل .

1-1- المعنى الإصطلاحي للتداولية:

يعود أصل وضع مصطلح "pragmatique" إلى "الكلمة اليونانية "pragma" والتي تعني الفعل من هذه الكلمة تم اشتقاق الصفة Pragmatikos التي تعني كل ما هو متعلق بالفعل أو الشيء الموجود في الواقع"،¹ واتسع معناها مع مرور الزمن، فقديمًا كانت تدل على الواقع و ما فيه من مظاهر التداول، إلى أن أصبح مفهومه في "الدرس اللساني الغربي الحديث، ذلك العلم الذي يُعنى بدراسة اللغة حال الاستعمال، أي حينما تكون متداولة بين مستخدميها".²

وينسب أول استعمال لمصطلح Pragmatique للأمريكي "شارل موريس" Charles Morris وهو أقدم من عرّف التداولية سنة 1938م، بقوله: "التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات وهذا تعريف واسع

¹ عبد الرحمان حاج صالح: الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، د.ط ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة الرعاية- الجزائر، 2012م، ص:211.

² خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ط1، بيت الحكمة ، العلية-الجزائر، 2009م، ص: 151.

يتعدى المجال اللساني إلى السيميائي¹. فقد اعتبر موريس التداولية جزءا من السيميائية التي تدرس العلامات غير اللغوية المستعملة في الحياة اليومية. وتمثل التداولية - حسب رأيه- فرعا من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات وهي:²

1- علم التراكييب: La Syntaxe وتعني ارتباط العلامات فيما بينها.

2- علم الدلالة: La Semantique وتعني ارتباط العلامات في علاقتها بالواقع ، أو دراسة علاقة العلامات بالأشياء والموجودات التي تدل عليها.

3- التداولية: La Pragmatique وتعني ارتباط العلامات بمستعملها ، بظروف استعمالها وبآثار هذا الاستعمال على البنى اللغوية.

ويشير اللسانيان: "آن ماري ديير" Anne Marie Diller و"فرانسواز ريكاناتي" François Récanati إلى أن التداولية: "هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية"³. فالتداولية تركز كثيرا على الجانب الذي لم يركز عليه "دي سوسير" F. D.Saussure ومن قبله وهو الجانب الاستعمالي للغة، فهي تهتم باللغة في سياق الخطاب وتدرس السمات الخاصة به قصد تأكيد طابعه التخاطبي.

¹ فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية ، ترجمة: سعيد علوش، ط1، مركز الإنماء العمومي، الرباط- المغرب، 1986م، ص:08.

² ينظر: محمد الأخضر الصبيحي: مدخل إلى علم النص ومجالاته وتطبيقه، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008م، ص:48.

³ فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص:08.

ويعدّها "فرانسييس جاك" Francis Jacques: "تتطرق التداولية إلى اللغة ، كظاهرة خطابية، وتواصلية، واجتماعية معا".¹ إذ أنها تدرس اللغة لكن من زاوية مختلفة فهي ظاهرة خطابية تهدف لتحقيق التواصل والتبليغ .

إن التداولية علم غربي تلقفه المترجمون المتخصصون العرب بعدة ترجمات وتعريفات، ويرجع السبب في ذلك إلى إختلاف وتنوع ترجمة المصطلح "pragmatique" إذ أن له عدة مقابلات في العربية (علم الاستعمال اللغوي، القصدية، النفعية، الذرائعية، البراغماتية، المقامية، التداولية...)،² مما أدى ذلك إلى إختلاف التعريفات وتعددتها.

وعلى الرغم من أن مصطلح "pragmatique" له عدة مقابلات في العربية إلا أن المصطلح الأكثر استعمالا والمشهور هو التداولية الذي أطلقه الفيلسوف المغربي "طه عبد الرحمان" منذ سنة 1970، لأنه يُعبر عن تداول الخطاب بين المتكلم و السامع، وهو علم جديد في التواصل يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية.³

ومن بين ما قدمه الباحثين العرب في تعريف التداولية نجد تعريف "جيلالي دالاش" بقوله: "إنه تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث..... هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية".⁴

في السياق ذاته يعرفها "محمود أحمد نحلة" بقوله: " هو دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصلفصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم و السامع في سياق

¹ المرجع السابق، ص: 08.

² محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية): دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، 2013م، ص: 14.

³ إدريس مقبول: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2006م، ص: 262.

⁴ جيلالي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية و آدابها، تر: محمد يحياتن، د.ط ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، د.ت، ص : 01.

محدد (مادي، إجتماعي، لغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما".¹ ويشير في موضع آخر أنها: "فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو هو دراسة معنى المتكلم".²

أما "حافظ إسماعيل علوي" فيرى بأن التداولية حقل معرفي يشترك بين اللسانيات وعلم التواصل وكثير من العلوم التي لها تأثير سواء كان مباشراً أم غير مباشر بجوانب الدرس التداولي، فيقول "وإن أقرب حقل معرفي إلى التداولية **la pragmtique**" في منظورنا هو "اللسانيات" وإذا كان الأمر كذلك فإنه من المشروع البحث في صلة هذا العلم التواصلية الجديد باللسانيات وبغير اللسانيات من الحقول المعرفية الأخرى إما لأنها قريبة منه أو لأنه يشترك معها في بعض الأسس العلمية، نظرية كانت أو إجرائية".³

وبناءً على ما سبق عرضه من مفاهيم وتعريف للتداولية يمكن القول أنها اتجه غربي حديث، جاء امتداداً لما سبقه من الاتجاهات السابقة كالبنوية والتوليدية التحويلية، حيث أنها اهتمت بما اهتموا به وهو دراسة اللغة إلا أنها خالفتهم في طريقة الدراسة، فإذا كانت البنوية درست اللغة كبنية مغلقة، والتوليدية درستها على أنها ظاهرة إبداعية عقلية، لتأتي التداولية لتلتفت النظر لما أهملوه وهو الجانب الاستعمالي والسياق الذي يحيط بالخطاب.

من هنا يمكن القول أن التعريفات المقدمة على الرغم من اختلاف وجهات النظر إلا أنها تجمع على أن التداولية ذلك العلم الذي يهتم بدراسة اللغة في الاستعمال، أي دراسة العلاقة بين المتكلم والمخاطب في السياق. إضافة إلى ذلك أنها تتداخل مع عدة علوم منها علم الاجتماع، علم النفس، البلاغة، الفلسفة... وغيرها من العلوم.

¹ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002م، ص: 12.

² المرجع نفسه، ص: 12.

³ حافظ إسماعيل علوي: التداوليات- علم استعمال اللغة، ط 2، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2014م، ص: 31.

2. التداولية و علاقتها ببعض العلوم:

تتداخل التداولية مع العديد من العلوم سواء كانت هذه العلوم لسانية أم غير لسانية، هذا ما جعلها تتميز عن غيرها من العلوم نظرا لكثرة روافدها و مواردها، و ذلك أعطاها مرونة و حيوية في البحث، و فيما يلي سنذكر أهم هذه العلوم التي انبثقت منها التداولية.

2-1- علاقة التداولية باللسانيات:

إن أقرب حقل معرفي إلى التداولية هو اللسانيات، و إذا كان الأمر كذلك فإنه من المشروع البحث في صلة هذا العلم التواصلية الجديد باللسانيات، خاصة اللسانيات البنوية التي كان موضوعها الأساسي هو دراسة اللغة بمستوياتها الأربعة (صوتيا، صرفيا، نحويا، دلاليا)، في حين أن موضوع التداولية هي الأخرى هي اللغة غير أن طريقة المقارنة في كليهما مختلفة، هذا التداخل هو ما جعل أحد فلاسفة اللغة المحدثين، و هو "رودولف كارناب" Rudolf Carnap يصف التداولية بأنها قاعدة اللسانيات أو أساسها المتين الذي تستند إليه، و مع ذلك فإننا إذا تتبعنا اهتمام الدراسة اللسانية، نجدها قد اختلفت عن اللسانيات في كثير من الأمور، فبمجرد أن ينتهي عمل اللساني في دراسة اللغة (البنية)، يظهر إسهام التداولي ليفتح المجال من ثم على الأبعاد النفسية، و الاجتماعية، و الثقافية للمتكلم، و المتلقي، و الجماعة التي يجري فيها التواصل.¹

و مما تجدر الإشارة إليه أن التداولية لم تتجاوز المفاهيم اللسانية التقليدية فقط، و إنما سعت أيضا للإجابة على العديد من الأسئلة التي لم تتمكن المدارس اللسانية من الإجابة عليها، إذ أنها قامت بدراسة استعمال اللغة عوضا عن دراسة اللغة، متجاوزة في ذلك منوال

¹ نوارى سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي-المبادئ والإجراء، -، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م، ص: 21.

الشكل و المعني إلى مجالات أخرى مثل: الحجاج، الملفوظية، التضمين، الإقتضاء وغيرها.¹ و هذا ما يقنعنا بأن التداولية فعلا امتداد لللسانيات.

2-2- علاقة التداولية بعلم الدلالة:

مما لا شك فيه أن موضوع علم الدلالة هو البحث عن المعني، كما هو بالنسبة للتداولية، الذي هو أساس التواصل و مهما حاولنا التمييز بينهما فإن هذا التداخل هو الذي أعاق الألسنيين على ضرورة الفصل و بيان حدود كل مجال، على خلفية أن علم الدلالة، مثل التداولية و هو يحاول تبيين معنى كلمة، أو عبارة، أو جملة، لا يمكن أن يكون ذلك بمعزل عن علاقة الأمر بالمتكلم و مقاصده، و عن السامع، و كذلك الموقف الذي يجري فيه الكلام.²

يعالج علم الدلالة المعنى و يحدده في إطار الشبكة السياقية اللفظية مركزا على المعنى الحرفي و المعجمي بعيدا عن مقاصد المتكلمين، بينما تهتم التداولية بالمعنى و تحده في سياق الاستعمال ومقامات التخاطب، إذ يوجد فرق بين ما قيل، و بين ما تم نقله أو ما تم تبليغه عما قيل.³ فالمعنى في علم الدلالة مرجعه السياق اللفظي، أما المعنى عند التداولية فمرجعه سياق الاستعمال.

2-3- علاقة التداولية بالنحو الوظيفي:

يعد النحو الوظيفي كأهم رافد للدرس التداولي بل إن من الدراسين من جعل الوظيفية في عموم معناها تقابل التداولية من مبدأ أن خصائص بنيات اللغات الطبيعية تتحدد من

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص: 126.

² نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، ص: 22.

³ زرال صلاح الدين: الخطاب الأدبي من منظور لساني تداولي، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، العدد السادس، سطيف- الجزائر، 2008م، ص: 52.

ظروف استعمالها، كما أن النحو الوظيفي المقترح من "سيمون ديك" Simon Dik في السبعينات يجمع بين المقولات النحوية المعروفة و بين ما عرضته نظرية أفعال الكلام.¹

و بالتالي فيمكن القول بأن النحو الوظيفي و هو يحدد أهدافه في تحقيق كفاية نفسية وكفاية تداولية و كفاية نمطية يقدم دعائم مهمة للتفسير التداولي للخطاب، و قد اقترح "سيمون ديك" بأن يتم إدراج النحو الوظيفي ضمن تداولية أوسع تجمع نظريات التواصل اللغوي المختلفة.²

2-4- علاقة التداولية بالبلاغة:

تعد البلاغة -في بعض مناحيها- تداولية كونها تدرس كل ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها أثناء عملية التواصل بقصد تبليغ رسالة ما، مراعية مقتضى الحال (لكل مقام مقال)، إذ تمثل علما للاتصال تهتم بدراسة التعبير على مختلف مستوياته اللفظية، التركيبية والدلالية و العلاقات القائمة بينهما.³

فالبلاغة تقوم على مبدأ التبليغ و التأثير في السامع أثناء عملية التواصل، و من هنا يصبح التداخل واضحا بين العلمين، إذ إنهما يشتركان في اهتمامهما بدراسة اللغة بوصفها أداة تبليغ و تأثير و تواصل بين المتكلمين، إذ "يرى" ليتش " Leitch أن البلاغة تداولية في صميمها، فهي ممارسة الاتصال بين المتكلم و السامع".⁴

و منه نستنتج أنهما يهتمان بالحديث عن المتكلم و المرسل إليه أي (القصد و الإفادة) لأنها مظهر لشيء واحد، و منه فالتداولية هي أحد الأبعاد الأساسية للبلاغة.

¹ أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة و النشر، الدار البيضاء- المغرب، 1985م، ص:08.

² المرجع نفسه، ص:09.

³ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص:154.

⁴ المرجع نفسه، ص:155.

3. قضايا التداولية:

يقوم البحث التداولي على عدة قضايا ومفاهيم لدراسة الظواهر اللغوية حيث لقيت هذه القضايا إقبالا كبيرا في تطبيقها على نماذج عربية و فيما يلي سأحاول عرض أهم هذه القضايا و المفاهيم التي تقوم عليها اللسانيات التداولية.

3-1- الإشارات:

تندرج الإشارات ضمن تداولية من الدرجة الأولى، و هي العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب الذي وردت فيه لأنها خالية من أي معنى في ذاتها.¹ و تعرف الإشارات بأنها "الروابط الداخلية التي تربط بين وحدات النص و تحقق تماسكه و انسجامه و الروابط التي تربطه بعالمه الخارجي"،² فالإشارات تعمل على تفسير الملفوظات و تحديد مجالها التبليغي الخطاب.

و يميز "عبد الهادي بن ظافر الشهري" بين ثلاث إشارات هي: (الأنا)، (الها)، (الآن)، فالأنا متعلقة بالذات المتكلمة، المتلفظة للخطاب في سياق معين، و الها فهي متعلقة بمكان التلفظ و حيثياته، و الآن تتعلق بقضايا الزمن.³ و للإشارة ثلاثة أنواع:⁴

3-1-1- الإشارات الشخصية: و تتمثل في الضمائر المنفصلة (المتكلم، المخاطب،

والغائب) و المتصلة فهي عناصر إشارية لأن مرجعها يعتمد اعتماد تاما على السياق الذي تستخدم فيه.

¹ عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب – مقارنة لغوية تداولية-، ط1، دار الكتاب الجديدة، بيروت- لبنان، 2004م، ص:73.

² محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية)، ص: 84.

³ عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص:81.

⁴ محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية، ص:84-85.

3-1-2- الإشارات المكانية: التي تحيل إلى المواضع التي تفاعل معها الخطاب، و من الإشارات المكانية هذا ذاك.... و الظروف: هنا، هنالك، فوق، تحت،.... و يدخل فيها أسماء الأماكن و هي تدل على أشياء في العالم الخارجي، و هي بمنزلة التعيين و التوثيق.

3-1-3- الإشارات الزمانية: التي تحيل إلى زمن أحداث الخطاب و هي جميع ظروف الزمان التي تكون ظاهرة أو مضمرة.

3-2- الإستلزام الحواري:

ترجع نشأة البحث فيه إلى المحاضرات التي ألقاها "بول غرايس" H.P. Grice سنة 1967، حيث لاحظ أن الناس في حوارهم قد يقولون ما يقصدون و قد يقصدون أكثرهما يقولون، و قد يقصدون عكس ما يقولون، مما جعله يميز و يوضح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، و لتوضيح هذه العلاقة بين المعنى الحرفي (ما يقال) و المعنى الاستلزامي اقترح مبدأ سماه "مبدأ التعاون"، و هو من أهم المبادئ لإنجاح عملية التواصل الكلامي.¹

و ينهض مبدأ التعاون على أربع مسلمات:²

1- مسلمة القدر: و تخص قدر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية و تتفرع إلى مقولتين:

-اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

-لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

2- مسلمة الكيف: و نصها:

-لا تقل ما تعتمد أنه كاذب.

¹ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص:32-33.

² مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث العربي-، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2005م، ص:33-34.

- و لا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه.

3- مسلمة الملائمة: و هي عبارة عن قاعدة واحدة: - لتكن مشاركتك ملائمة.

4- مسلمة الجهة: تنص على الوضوح في الكلام و تتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

ابتعد عن اللبس، تحر الإيجاز، تحر الترتيب.

و تحصل ظاهرة الاستلزام الحواري إذا تم خرق إحدى القواعد الأربع. و بالتالي فنجاح العملية التواصلية يتوقف على مجموعة من القواعد التي تساهم في تواصل النشاط الكلامي وفق ما جاء به غرايس.

3-3- متضمنات القول:

ظهر هذا المصطلح من طرف الفيلسوف الألماني "فريجه" Frege، و هو من المفاهيم التداولية الإجرائية التطبيقية، "يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية و خفية في قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال و غيره"¹. أي أن الخطاب يتضمن جوانب خفية غير صريحة يمكن لمن يشارك في عملية الخطاب أن يفهمها، و من أهم هذه الافتراضات:

3-3-1- الافتراض المسبق:

"هو شيء يفترضه المتكلم يسبق التقوه بالكلام فهو موجود عند المتكلمين و ليس في الجمل"². حيث أن المتخاطبين أثناء عملية التخاطب بينهم، لا ينطلقون من فراغ، إنما من

¹ حافظ اسماعيل علوي: التداوليات-علم استعمال اللغة-، ص:43.

² جورج يول: التداولية، تر: فصي العتاي، طر، دار الأمان، الرباط، 2010م، ص:51.

خلفيات و افتراضات مسبقة معترف بها فيما بينهم، و بذلك يتحقق النجاح في عملية التواصل مثال:¹

(1)- أعلق النافذة.

(2)- لا تغلق النافذة.

في الملفوظين خلفية افتراض مسبق مضمونها أن النافذة مفتوحة.

3-3-2- الأقوال المضمرة:

هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، و لكن تحقيقها في الواقع يبقي رهن خصوصيات سياق الحديث، فهو مرتبط بوضعية الخطاب و مقامه خلافا للافتراض المسبق الذي يكون في إطار معطيات معترف بها. مثال:²

إن السماء ممطرة، فهذا القول يحتمل عدة تأويلات و وضعية الخطاب و مقامه هو الذي يحدد المقصود منه بدقة، فالسامع قد تكون لديه احتمالات عدة كالمكوث في البيت، أن يسرع في عمله حتى لا يفوته الموعد، أن ينتظر حتى يتوقف المطر.

3-4- نظرية الملائمة:

هي نظرية تداولية معرفية، وضعها كل اللسانيين: "دير درولسن" D. Susanwilson و "ودان سبرير" D. Sperper ، و تتمثل أهميتها التداولية في كونها تندرج ضمن العلوم المعرفية الإدراكية كما أنها تبين موقع التداولية من اللسانيات خاصة من علم التراكييب.³

¹ حافظ اسماعيل علوي : التداوليات- علم استعمال اللغة-، ص: 43.

² المرجع نفسه، ص: 44.

³ المرجع نفسه، ص: 48.

فهي "تتدرج إذن بين نزعتين كانتا متناقضتين، فهي نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة وتعد في نفس الوقت نظرية معرفية".¹

فالتواصل عند سبرير و ولسن يقوم على مبدأ الملائمة و اعتباره محورا مركزيا لتأسيس النظرية مختزلا في ذلك المسلمات التي يقوم عليها مبدأ التعاون.²

3-5- الحجاج:

الحجاج مصطلح يكثر وروده في البلاغة الغربية، و قد برز الاهتمام به حديثا واضحا و جليا خاصة في أبحاث كل من "بيرلمان" Ch.Perlman و تتيكا "Teytca" لاسيما كتاب "البلاغة الجديدة" لبيرلمان و كتاب آخر ألفه بالاشتراك مع تتيكا بعنوان "دراسة الحجاج" حيث درسا فيه التقنيات التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بالموضوعات المعروضة عليها و أن تزيد في درجة ذلك التسليم.³

و الحجاج في معناه العادي يعرف بأنه "طريقة عرض الحجج و تقديمها و تستهدف التأثير في السامع: فيكون بذلك الخطاب ناجحا فعلا".⁴ فالهدف الأساس من توظيف الحجاج في الخطاب هو الإقناع و التأثير في الآخرين.

و يعرفه طه عبد الرحمن أيضا بقوله: "وحد الحجاج أنه فعالية تداولية جدلية فهو تداولي لأن طابعه الفكري مقامي و اجتماعي إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة... و هو أيضا جدلي لأنه هدفه إقناعي".⁵ فالجانب التداولي لا يفصل عن

¹ المرجع السابق، ص: 48.

² المرجع نفسه، ص: 49-50.

³ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص: 107.

⁴ صابر الحباشنة: التداولية والحجاج - مداخل ونصوص-، ط1، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008م، ص: 21.

⁵ طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد أصول علم الكلام، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2007م، ص: 65.

الحجاج، فيكون فعالا في الخطاب المتداول مع مراعاة ظروف الحال المختلفة، و الحجاج يكون جدليا لأنه يهدف إلى الإقناع و التأثير.

و يقسم بيرلمان الحجاج إلى قسمين: الحجاج الإقناعي و الحجاج الإقناعي.

فالأول هدفه إقناع الجمهور و الإقناع يحتاج إلى الخيال و العاطفة حتى يتحقق، أما الثاني فيقوم على الحرية و هو الهدف من الحجاج حيث يقتنع المتلقي بمضمون الخطاب أو نص ما و هو حر فكريا.¹

و الحجاج عند "ديكرو" O.Ducrot و "أسنكوبر" J.C.Anscombre يتموضع في اللغة، أي حصراه في اللغة و دراستها دون الاهتمام بما هو خارجها، و في كتابهما "الحجاج في اللغة" بينا أن مصطلح البلاغة و الحجاج يكتسبان معان مختلفة عن المعاني القديمة، واعتبرا أن الخطاب ليس فقط وسيلة بل هو غاية أيضا، و ميزا بين وظيفتين أساسيتين في اللغة هما: الوظيفة الحجاجية و الإخبارية²، حيث أن الوظيفة الإخبارية هي وظيفة ثانوية بالنسبة للوظيفة الحجاجية كونها تقوم على عمليتين هما: فعل التصريح بالحجة و فعل النتيجة.³

كما أورد ديكرو تحليلا أطلق عليه مصطلح "آلية المعنى" بين من خلاله أن الجملة في اللغة تدرس بالمعنى اللساني الذي يخصصها بالدلالة. ثم تعالج بالمعنى البلاغي الذي يخص معنى الملفوظ. هذا المكون البلاغي له دورين:⁴

الأول: إعطاء مخرجا أوليا يمهد لظهور المعنى.

¹ حافظ اسماعيل علوي: التداوليات- علم استعمال اللغة- ، ص:60.

² خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص: 111.

³ المرجع نفسه، ص: 111.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الثاني: مقابلة هذا المعنى التمهيدي بجديد السياق الملفوظي.

3-6 - نظرية أفعال الكلام:

هي نظرية في المجال التداولي جاء بها "أوستين" Austin، و طورها "سيرل" Searle إذ تقوم هذه النظرية على مبدأ أساسي و هو أن اللغة بإمكانها أن تنتج واقعا، فعندما نتكلم فنحن بصدد إنجاز أعمال في الواقع.

خلاصة:

وفي الأخير نصل إلى أن التداولية تسعى إلى الإجابة على العديد من الأسئلة التي لم تجب عنها النظريات اللسانية السابقة، بما عرضته من مفهوم أوسع للتواصل والتفاعل، وتستعين التداولية للإجابة عن هذه التساؤلات بالعديد من العلوم وهكذا فإن لها علاقة بحقول مختلفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، هذا ما جعل امتدادها غير محدود، ونظرا لامتدادها وتطورها تفرعت عليها نظريات وقضايا عديدة أهمها نظرية أفعال الكلام ، وهذا ما سيتم عرضه بالتفصيل في الفصل الأول.

الفصل الأول: نظرية أفعال الكلام عند المحدثين

1. نظرية أفعال الكلام عند الغرب

1-1- مفهوم الفعل الكلامي

1-2- خصائص الفعل الكلامي

1-3- أفعال الكلام عند أوستين (المرحلة التأسيسية)

1-4- أفعال الكلام عند سيرل (مرحلة البناء)

1-3-1- مرحلة الفعل الكلامي المباشر

1-3-2- مرحلة الفعل الكلامي غير المباشر

1-5- أفعال الكلام بعد أوستين و سيرل

2. نظرية أفعال الكلام عند العرب المحدثين

3. نقد نظرية أفعال الكلام.

تمهيد:

أصبحت نظرية الأفعال الكلامية من أهم مرتكزات و قضايا الاتجاه التداولي نظرا لإقبال عدد كبير من المفكرين و الباحثين على دراستها و القيام بتطبيقها على نماذج لغوية عديدة، كونها جعلت من طبيعة الحدث اللغوي حدثا إنجازيا مؤثرا له علاقة بمقاصد الكلام ، وعند العودة إلى نشأتها نجد أن المُنظّر الأول لها هو الفيلسوف اللغوي "جون أوستين" وذلك من خلال محاضراته التي جمعت في كتاب سمي "كيف تفعل الأشياء بالكلمات" .

هذه المحاضرات شكلت نقطة البداية لظهور نظرية حديثة ، ليأتي تلميذه "جون سيرل" و يكمل ما بدأه أستاذه لتصبح مرحلته مرحلة النضج و الإكتمال ، خاصة فيما قدمه عند تمييزه بين الفعل الكلامي المباشر و غير المباشر، و تصنيفه للأفعال الكلامية و ضبطها بقواعد محكمة.

لقد شكلت هذه الأعمال نظرية قائمة بذاتها جذبت العديد من الدارسين نجد من بين الدارسين عدد لا بأس به من الباحثين العرب أخذوا على عاتقهم تطبيق وتبسيط مبادئ هذه النظرية ، وقد شكل التراث العربي منطلقا أساسيا لهؤلاء الباحثين .

ومثلها مثل كل النظريات تعرضت هي الأخرى للنقد الشديد من قبل العديد من الناقدين ، وسنعرض في هذا الفصل كل ما يتعلق بهذه النظرية بالتفصيل.

1- نظرية أفعال الكلام عند الغرب:

تعد نظرية أفعال الكلام أحد أهم و أبرز القضايا التي قامت عليها اللسانيات التداولية، فالنشأة الأولى للتداولية كانت مرتبطة ارتباطا كبيرا بنظرية الأفعال الكلامية ، لذا توصف بأنها أهم محور من محاور الدرس التداولي. كونها أول محاولة جادة تتجاوز بالفعل الطرح الأرسطي في كتابه "الخطابة للقول الخطابى" و الدراسة البلاغية .

فقد عكف الفلاسفة على النظر في التأثيرات الفعلية للخطاب، ذلك أن الفلسفة منذ القديم كانت تهتم باللغة، فقد كان البلاغيون القدامى تداوليين لبحثهم في الصلات القائمة بين اللغة والمنطق و آثار الخطاب في السامع، خاصة مع الرواد الأوائل: "أفلاطون"Platon، "أرسطو" Aristote، الذين قدموا مباحث كانت مرتكزات استلهمها رواد نظرية أفعال الكلام "جون أوستين" John Austin و "جون سيرل" John Searl من الفلسفة والبلاغة.¹

وجاء الكوجيتو الديكارتي من خلال تأثر الفيلسوف "ديكارت" R.Descartes بالفكر الأرسطي الذي يتلخص في عبارة (أنا أفكر إذن أنا موجود) فأفكر هو تفكير حقيقي في كل مرة أتلفظ فيها بذلك ، فالوجود حقيقي من خلال ضرورة تداولية فقولك: "لا أوجد" خاطئ تداوليا لمناقضة فعل التلفظ لمضمون المنطوق.²

كما أن ل: "ديكارت" مساهمة في التأثير على فلاسفة التحليل أمثال "هوسرل" Husserl ، و "برتراند رسل" B.Russell، و "فتغنشتاين" Wittgenstein، لأنه كان

¹ فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان ، تر: صابر الحباشة ، ط، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2007م، ص: 20.

² فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص: 10.

يحلل أفكارا و قضايا و مواقف معقدة، و لعل تحليلات هؤلاء تطوير للمنهج الديكارتي في التحليل.¹

و الدرس التداولي يتسم بتنوع حقله المفهومية تبعا لتنوع مصادره، فالأفعال الكلامية نشأت في كنف الفلسفة التحليلية و نظرية المحادثة مستمدة من فلسفة "غرايس" Grise المتمثلة في الاستلزام الحوارية، ومادامت الفلسفة التحليلية هي أولى مصادر الدرس التداولي، وجب الوقوف على أهم اتجاهاتها وقضاياها ، وذلك من خلال ذكر أعمال فلاسفة اللغة الذين كانت أفكارهم الفلسفية مرجعية الدرس التداولي.

لقد ارتبطت نشأة الأفعال الكلامية في الدرس اللغوي نتيجة لاشتغال العلماء والفلاسفة على الفلسفة التحليلية ، حيث شكلت الإطار الفلسفي لها، قبل أن تتفصل عنها وتحصر اهتمامها في دراسة اللغة من جهة الاستعمال ، وقد تولت الفلسفة التحليلية مهمة إعادة الاعتبار لمبحث اللغة ، و ترجع نشأتها إلى العقد الثاني من القرن العشرين في "فيينا" بالنمسا على يد الفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه" Cottlob Frege في كتابه "أسس علم الحساب".²

ميّز "فريجه" بين اللغة العلمية و اللغة العادية واعتبر أن اللغة العلمية تمتاز بالدقة والاستقلالية عن علاقات التفاعل، أما اللغة العادية فهي خاضعة إلى علاقات تفاعل بين المتخاطبين ، وتهدف إلى الإقناع و إثارة الاهتمام لدى السامع، وهي رهينة قوانين البلاغة والانفعال³ ، وقد اعتبر "فريجه" أن اللغة العادية يهملها في الدرجة الأولى نجاح التواصل ، أما مساهمته في تحليل العبارة اللغوية تمثلت في تمييزه بين مقولتين لغويتين وهما اسم العلم

¹ محمود فهمي زيدان: مناهج البحث الفلسفي، د.ط ، جامعة بيروت العربية ، بيروت- لبنان ، 1974م، ص:123.

² مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص:18.

³ فرانسواز أرمينكو : المقاربة التداولية، ص:20.

و الاسم المحمول، ركنا القضية الحملية المكونة من اسم علم (مسند إليه) و محمول (مسند) ، أما القضية غير الحملية ما كانت خارجة عن الإطار الإسنادي وتسمى بالقضية العلاقية.¹

وقد انقسمت الفلسفة التحليلية إلى ثلاث تيارات وهي:²

أ- **الوضعية المنطقية**: وهي حركة فلسفية تدرس اللغة في إطار وجودي أعم منها: الوجود السابق للغة و الوجود اللاحق لها من أعلامها : "كارناب" R.Garnab .

ب- **الظاهرية اللغوية**: وهي مذهب فلسفي دعا إليه الألماني "إدموند هوسرل" ، حيث تدرس اللغات الصورية المصطنعة وتتخذها بديلا عن اللغات الطبيعية .

ج- **فلسفة اللغة العادية**: وهو الفرع الذي نشأت بين أحضانه ظاهرة الأفعال الكلامية بزعامة "فتغنشتاين"، قوامها الحديث عن طبيعة اللغة و طبيعة المعنى في كلام الإنسان العادي.

من هنا قام "فتغنشتاين" بتطوير اللغة وذلك بتأكيد على الجانب الاستعمالي للغة، وأول ما قام به هو التخلي عن استخدام اللغة الصورية الفنية للتعبير عن المواقف الفلسفية ، واتجه إلى اللغة العادية التي نستعملها في حياتنا اليومية، ثم اهتمامه بدراسة العلاقة بين اللغة والفكر، لينتهي بذلك إلى استبدال معنى التواصلية في اللغة التعبيرية ، وعرض في ذلك فكرة ألعاب اللغة التي "تنص على أن الأفعال التي نلفظها ترتبط بأشكال الحياة أو الممارسات التي نحياها"³، أي أنه ينحصر فيما يباح للمتكلمين في إطار العلاقة بينهم وبين عباراتهم.

¹ محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، دط ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، 1985م، ص: 12-13.

² مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 18-24.

³ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص: 52.

فاللغة قد تستخدم لوصف العالم من حولنا، في حين هناك الكثير من الاستعمالات الأخرى للغة لاتصف وقائع العالم كالأمر و الاستفهام و الشكر....، و قدّم "فتغنشتاين" ثبناً طويلاً بهذه وأطلق عليها مصطلح "ألعاب اللغة" ، وسمى كل استعمال منها لعبة لأن له قواعد يتفق عليها مستعملو اللغة ، كما يتفق اللاعبون على قواعد اللعبة ، ورأى أن كل نوع من ألعاب اللغة محكوم بنوع مخصوص من السياق الاجتماعي ومحدد بأعراف إجتماعية معينة وأرسى في ذلك مبدأ مثير للجدل عند الفلاسفة "المعنى هو الاستعمال".¹

لقد كانت مساهمة "فتغنشتاين" فعالة وذلك بجعله الاستعمال هو الذي يبعث الحياة والحركة في اللغة ، غير أن تراث "فتغنشتاين" لم ينل الاهتمام الكافي ، إلا بعد أن تبناه فلاسفة جامعة أكسفورد خاصة "أوستين" و"سيرل" اللذين تبلورت معهما قضية الأفعال الكلامية.²

وللحديث عن هذه النظرية والتعمق فيها لا بد من تحديد مفهوم الفعل الكلام.

1-1- مفهوم الفعل الكلامي:

تباينت تعريفات الدارسين الغربيين في تحديدهم لمفهوم الفعل الكلامي ، ويعود السبب في ذلك إلى اختلافهم في المرجعيات التي انطلقوا منها، ولأن "جون أوستين" يعد مؤسس نظرية أفعال الكلام عرفه بقوله: "أما الفعل الكلامي فهو النطق ببعض الألفاظ أو الكلمات أي إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة متصلة على نحو ما بمعجم معين ومرتبطة به و متمشية معه وخاضعة لنظامه".³ هذا التعريف لم يبين جيداً حقيقة أفعال الكلام

¹ محمد مدور: الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة)، أطروحة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2014م، ص: 19.

² مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 23.

³ جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة "كيف ننجز الأشياء بالكلام"، تر: عبد القادر قنيني ، دط ، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 1991م، ص: 116.

، لأنه عام ، ف"أوستين" أشار إلى أن أفعال الكلام يقصد بها النطق ببعض الألفاظ دون تبين حقيقة هذه الألفاظ.

وقد قدم "دومنيك مانغونو" Dominique Maingueneau تعريفاً أكثر وضوحاً و دقة ، يقول : "والمقصود به الوحدة الصغرى التي بفضلها تحقق اللغة فعلاً بعينه (أمر ، طلب ، تصريح ، وعد) غايته تغيير حال المتخاطبين ، إن المتلفظ المشارك لا يمكنه تأويل هذا الفعل إلا إذا اعترف بالطابع القصدي لفعل المتلفظ".¹

وفي هذا الصدد يقول "فان دايك" Van Dijk: "وما نعنيه بقولنا إننا نعمل شيئاً ما متى صُغنا عبارة معينة هو أننا نقوم بإنجاز فعل إجتماعي ، كأن نعد وعداً ما ، ونطلب ، ونصح وغير ذلك مما شاع و ذاع أنه يطلق عليه أفعال الكلام".²

من خلال ما تقدم من التعاريف نستنتج أن الفعل الكلامي هو الوحدة التي بفضلها تتحقق اللغة ، يهدف إلى إحداث تغيير في الواقع فعند صياغتنا لعبارة ما فنحن بصدد إنجاز فعل كالأمر و التصريح وغيرها.

و إذا جئنا إلى الباحثين العرب نجدهم قد تحدثوا أيضاً عن أفعال الكلام يقول "مسعود صحراوي" بأن الفعل الكلامي: "أصبح نواة مركزية، فحواه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي، دلالي، إنجازي تأثيري، و فضلا عن ذلك يعد نشاطاً مادياً نحوياً يتوسل أفعالاً قولية لتحقيق أغراض إنجازية كالطلب و الأمر و الوعد و الوعيد و غايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي كالرفض و القبول".³

¹ دومنيك مانغونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن ، ط1 ، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008م، ص: 07.
² فان دايك : النص و السياق- استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، تر: عبد القادر قنيني ، د.ط ، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب، 2000م، ص: 263.
³ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 40.

إذن أفعال الكلام تتمحور غالبا حول كل أشكال الطلب و النهي و الأمر و كل أشكال التلفظ التي تتضمن معنى الإنجاز التأثيري، و كذلك ردود أفعال المتكلم مثل الرفض والقبول.

1-2-1- خصائص الفعل الكلامي:

إن انتقال بؤرة الاهتمام في ظل هذه النظرية من الجملة إلى الإنجاز اللغوي كان خاضعا لخصائص مضبوطة تقوم على:

1-2-1-1 - القصدية: "Intentionnalité":

تعد القصدية من المفاهيم الأساسية التي أدخلها أوستين و أتباعه في تحليل الفعل الكلامي، وتصنيف القوى المتضمنة في القول، يقول في بيان أهميتها: "فإن مسألة الأغراض والمقاصد في التلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال هي مسألة لها خطرها وشأنها"¹.

وهي أساس الفعل الكلامي باعتبار أنه لا يكون ناجحا إلا إذا حقق "المقصد" المراد منه، و "إذا لم يتحقق شرط القصد في الكلام فإن نتيجته الفعلية تصبح غير حقيقية، ولا يمكن أن تسمى حينئذ بفعل للكلام"². فالفعل الكلامي لا يكون موفقا إلا إذا حقق مقصده، و يتجلى في المقام الأول من التغيرات الحاصلة في المخاطب ذاته، وهو يتطلب من المخاطب القدرة على الملازمة بين التركيب اللغوي والغاية منه، ويستدعي منه هذا الأمر العلم بمقاصد القول حتى يوفق في تحقيق الأغراض المطلوبة.³

¹ أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة "كيف ننجز الأشياء بالكلام"، ص: 178.

² عمارة ناصر: الفلسفة والبلاغة مقارنة حاجية للخطاب الفلسفي، ط1، الجزائر منشورات الاختلاف، وبيروت الدار العربية للعلوم، 2009م، ص: 71.

³ ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دط، دار الجيل، دبت، ج1، ص: 199.

وتقتضي المقصدية أيضا الوضوح من جهة ، وتقاسمها بين طرفي التخاطب من جهة أخرى، لكي نوضح أهمية ذلك نمثل بالإنجازية المختلفة التي انجرت عن اختلاف المقاصد فيما ذكره ابن عبد ربه حيث أورد أنه " دخلت ليلي الأخيلىة على الحجاج فأنشدته:

إِذَا وَرَدَ الْحَجَّاجُ أَرْضاً مَرِيضَةً تَتَّبَعُ أَقْصَى دَائِهَا فَشَقَّاهَا
شَقَّاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بِهَا غُلَامٌ إِذَا هَزَّ القَنَاةَ سَقَّاهَا

فقال لها لا تقولي غلام، ولكن قولي: همام... فلما كان في الغد دخلت عليه قال: يا غلام أعطها خمسمائة . قالت: أيها الأمير أحسبها أدمًا. قال قائل : إنما كان أمر لها بشاء أولًا¹. بالإبهام في الفعل الكلامي أعطها خمسمائة، وعدم الاشتراك في مقصده بين طرفي التخاطب، لأن الحجاج ينوي الشاء ولكن لم يذكرها، فاستغلت ذلك ليلي الأخيلىة فقالت أحسبها أدمًا فكان لها ما أرادت.

ومنه يتضح لنا أن تحقيق المقصد في الفعل الكلامي في الطرح التداولي لا يقوم على الإنتاج اللغوي فحسب، بل تنظّمه مجموعة من المبادئ التي تسهم وتمكّن المتكلم في تبليغه من جهة، وتؤمّن للمتلقى سيرورات التأويل التي تسعفه من إدراكه من جهة أخرى. "المفهوم الخاص بنظرية الفعل الكلامي للفعل الإنجازي ، إذ تربط فيه الجانب المقصدي بالجانب العرفي لأفعال لغوية بعضها ببعض على نحو مماثل"².

وهذه المبادئ كما يرى "باتريك شارديو Patrick Charaudeau" هي التي تحدد شروط الحق في الكلام، وتقوم في جوهرها على ثلاثة مبادئ:³

- مبدأ التفاعل : فكل فعل كلامي هو فعل تفاعلي بين المتخاطبين.
- مبدأ الحصافة: أي الملائمة بين القول ومقاصده.

¹ ابن عبد ربه: العقد الفريد، نج: عبد المجيد الترحيني، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ج1، ص: 207-208 .

² كلاوس برينكر: التحليل اللغوي لنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تر: سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص: 122.

³ ينظر : لوبيز أنسو وأسير دي ألموس: لسانيات الخطاب حوار مع باتريك شارديو، تر: محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999م، ص: 241.

- مبدأ التأثير: فكل فعل كلامي فعل تفاعلي يندرج في إطار التأثير بين المتخاطبين، وهذا الفعل الكلامي ومبدأ التأثير هذا كذلك لا يمكنها الاشتغال إلا متى اعترف المتخاطبون بعضهم ببعض من حيث أن بعضهم موجود إزاء البعض الآخر، أو وفق مبدأ الحصافة.

1-2-2- المواضعة و التعاقد:

ويكونان بين أفراد البيئة اللغوية الاجتماعية المعيّنة، ف"المتكلم ينظم ما هو جاهز داخل قدرته التواصلية انسجاماً مع نظام العلاقات الاجتماعية ، بما يخوله هذا النظام من حريات، ويفرضه من قيود وإرغامات ، وعليه إن أي إنتاج أو تحقيق ناجح للفعل يجب أن يعتمد على مجموع التعاقدات الاجتماعية، ولعل فكرة التعاقد هذه تقتضي أن يكون للأفراد المنتمين لنفس جماعة الفعل الاجتماعي قابلية للتفاهم حول العروض اللغوية الممكنة لهذا الفعل"¹، فنجاح الفعل اللغوي مرهون كذلك بالمواضعة المتفق عليها بين أفراد الجماعة المتكلمة للغة المعيّنة، والتعاقد المتداول بينهم، ومن ذلك يمكن إنجاز الفعل المضبوط في السياق التواصلية المعين.

فلإنجازات في اللغة صيغ وضعية هي التي تحدد كفاءات تحقيق القول ومقاصده، فمن المعروف "أن الشهادة تصح بالمضارع دون الماضي واسم الفاعل، فيقول الشاهد: أشهد بكذا عندك أيديك الله، ولو قال: شهدت بكذا ، أو أنا شاهد بكذا لم يُقبل منه، والبيع يصح بالماضي دون المضارع عكس الشهادة، فلو قال: أبيعك بكذا أو قال : بائعك بكذا لم ينعقد البيع عند من يعتقد على مراعاة الألفاظ ... وإنشاء الطلاق يقع بالماضي نحو:

¹ عبد السلام إسماعيلي علوي: التلغظ والإنجاز، 10:45، 2021/05/15، <https://WWW.fikrwanakd.aljabriabed.net/n58>

طلقتكِ ثلاثا واسم الفاعل نحو: أنت طالق ثلاثا دون المضارع"¹. فالمواضع اللغوية هي التي تحدد كفاءات إنتاج الفعل الكلامي وإنجازاته.

1-2-3- الحالة: " Situationalité "

فالفعل الكلامي فعل سياقي اجتماعي، يتم ذلك بالانسجام بين المتكلم والإنتاج اللغوي من جهة أولى، والمتكلم والسياق المقامي من جهة ثانية، والمتكلم والمخاطب من جهة ثالثة. فالقول الواحد قد نستعمله لإنجاز الإخبار أو التعجب أو الاستفهام مما يتطلب من المستعمل له مراعاة الأحوال التي يستعمل فيه. ومنه نلاحظ أن الفعل الكلامي يقوم على الانسجام بين السياق المقالي من جهة والسياق الحالي من جهة أخرى.

ويذكر في هذه المناسبة "ديكرو Ducrot" أن الملفوظ يسمى خبريا إذا لم يسع إلا لوصف حادثة مثل "جاء جون" بدون أن يدعي تغيير الواقع. وقد يسمى إنشائيا إذا كان موجها إلى تغيير الواقع،² أي من غير الاكتفاء بصيغة القول التي قد تكون إخبارية في نمطها التعبيري ولكنها إنجازية في محتواها القضوي، وكل ذلك مرهون بالحال الذي تنتج فيه.

وقد نستأنس أكثر بما أورده ابن عبد ربه حين ذكر " أن حاجب بن زرارة وفد على كسرى لما منع تميما من ريف العراق فأستأذن عليه فأوصل إليه فقال : أسيد العرب أنت؟ قال: لا، قال: فسيد مصر؟ قال: لا، قال: فسيد بني أبيك أنت؟ قال: لا، ثم أذن له فدخل. قال: من أنت؟ قال: سيد العرب! قال: أليس قد أوصلتُ إليك : أسيد العرب أنت؟ فقلت: لا،

¹ القرافي شهاب الدين: الفروق، تح: عمر حسن القيام، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2003م، ج1، ص: 155-156.

² ينظر: أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة- كيف ننجز الأشياء بالكلام-، ص: 16.

حتى اقتصرت بك على بني أبيك، فقلت: لا؟ قال له: أيها الملك لم أكن كذلك حتى دخلت عليك، فلما دخلت عليك صرت سيد العرب، قال كسرى: زه ! املئوا فاه دراً¹. فالمتلفظ في حال يريد إثبات أنه سيد العرب ولذلك لما سئل خارج القصر نفى ذلك، ولكن لما دخله حيث المكان الذي يقتضي ذلك أثبت مقصده.

وانطلاقاً من هذه الخصائص يمكن للفعل اللغوي أن يحقق النجاح التداولي الذي يتم من خلق الفعالية فيه.

لقد أصبح الفعل الكلامي في الدرس اللغوي الغربي الحديث نظرية قائمة بذاتها لاقت رواجاً كبيراً بين المفكرين اللغويين، و قد مرت أثناء ظهورها بمراحل أهمها:

1- مرحلة التأسيس.

2- مرحلة البناء.

1-3- أفعال الكلام عند أوستين (المرحلة التأسيسية):

يعد الفيلسوف اللغوي الإنجليزي "جون لونغشاو أوستين" John Langshaw Austin من الفلاسفة المتأثرين بما نبه إليه "فتغنشتاين"، و يظهر ذلك من خلال محاضراته التي قدمها بجامعة هارفارد في 1955 في فلسفة اللغة، و نشرت بعد وفاته من طرف بعض تلامذته و طبعت في كتاب بعنوان:

How to do things with words أو "كيف ننجز الأشياء بالكلام". و قد تلخصت أفكار "أوستين" في محاضراته في نقطتين هامتين هما:²

- رفض ثنائية الصدق و الكذب.

¹ ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج1، ص: 286-287.
² جبلاي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص: 22.

- إقراره بأن كل قول هو عبارة عن فعل أو عمل.

حيث جاءت هذه المحاضرات كرد فعل على فلاسفة (الوضعية المنطقية)، الذين يرون بأن اللغة مجرد وسيلة لوصف الوقائع الموجودة في العالم الخارجي بعبارات إخبارية يمكن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب بحسب مطابقتها للواقع، فهم ينكرون العبارات غير الخبرية (الجملة الإنشائية)، و لقد أطلق أوستين على هذه الفرضية المتعلقة بالطابع الوصفي للجملة تسمية "الإيهام الوصفي"¹، لأنها حصرت المجالات الواسعة لاستعمال اللغة عن طريق سجنها في الجملة الوصفية فقط.²

انطلق أوستين من ملاحظة مفادها أن هناك الكثير من الجمل و العبارات غير الخبرية التي لا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، حيث تشبه في تركيبها العبارات الخبرية و لكنها لا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره، فهي لا تقول شيئاً عن حالة الكون الراهنة أو السابقة إنما تسعى إلى تغييرها. فمثلاً عند قولنا: "أمرك بالصمت"³، فهنا يسعى القائل إلى فرض الصمت على مخاطبه، يحتمل أنه يسعى إلى الانتقال من حالة الضجيج في الكون إلى حالة السكون فيه.

من هنا توصل أوستين إلى التمييز بين نوعين من الجمل سمي النوع الأول الجمل الوصفية (التبليغية). التي تصف الكون يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، و أما النوع الثاني فهي الجمل الإنشائية أو الأدائية و التي يفيد معناها إنجاز عمل لا وصفه فقط.⁴ و تنقسم بدورها إلى نوعين:⁵

¹ أن رويول و جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، ط1، دار الطليعة، بيروت- لبنان، 2003م، ص: 29-30.

² محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 60.

³ المرجع نفسه، ص: 61.

⁴ المرجع نفسه، ص: 62.

⁵ أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 87.

1-منطوقات أدائية ثانوية: و هي التي تشتمل على عناصر دالة على الإنشاء مثل: أمرك أن تعرض عن الجاهلين. أو أعد بأن سأكون هنا.

2-منطوقات أدائية أولية ضمنية و تحققها يكون حسب ورودها في السياق مثل: سأكون هنا قد يدل على الوعد و قد لا يدل.

ومن هنا يبدو الفرق جليا بين الجمل الوصفية والجمل الإنشائية حيث تصف الأولى حدثا أو حالة معينة دون فعل، أي لا تتجاوز القول إلى الفعل، في حين تتجز الثانية قولاً وفعلاً في الوقت ذاته، كما أن الجمل الإنجازية قادرة على التأثير في الواقع وإحداث أفعال معينة مثل: الوعد وإيقاع الطلاق، والهبة والبيع والشراء، والأمر وغيرها، لذا لا يمكن أن تُنعت بالصدق أو الكذب وإنما تخضع لمعيار النجاح أو الفشل.¹

1-3-1- شروط نجاح الفعل الكلامي عند أوستين:

وضع أوستين للأفعال الإنشائية أو الأدائية الصريحة شروطا لنجاح الفعل الكلامي. وأطلق عليها اسم شروط الملائمة وحصرها في ثلاثة أنماط أساسية كل نمط منها يحتوي على شرطين:

1- شروط الملائمة:²

1-1- وجود إجراء عرفي أو مؤسساتي مقبول ومحدد و متعارف عليه لدى المشاركين في العملية التواصلية حتى يتمكنوا من إنجاز وتحقيق فعل كلامي ما بمجرد التلفظ بجملة معينة، وبعدم توفر هذا الإجراء أو إذا لم تنطق الكلمات على

¹ ينظر: يحي بعبطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللغويات، جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر، 2006م، ص: 139- 140.

² محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 64.

النحو الصحيح المفهوم الذي ينعقد به الإجراء أو إذا كان الشخص الذي يتولى الإجراء فاقد الأهلية للقيام به أو إذا كانت الظروف غير ملائمة فإن الفعل لا يؤدي، كالزواج مثلا أو الطلاق.

1-2- يجب أن يكون أولئك الأشخاص مناسبين لهذا الإجراء المحدود وأن تكون الظروف مناسبة أيضا، فإذا طلب منك مثلا أن تختار شخصا ليساعد في بحث ميداني مثلا، فاخترت شخصا غير مناسب لهذه المهمة، فإن الفعل لم يؤدي.

2-1- يجب أن يؤدي هذا الإجراء جميع المشاركين فيه وأن يؤدي أداء صحيحا بعيدا عن أي لبس أو غموض كأن تقول لرجل جاء ليشتري منك منزلا محددًا من منازل: أبيعك منزلا بمليون.

2-2- يجب أن يؤدي هذا الإجراء جميع المشاركين فيه أداء كاملا ، فإذا قال رجل لآخر: أبيعك منزلي بمليون ولم يقل الرجل قبلت كان الأداء ناقصا.

3-1- يجب أن تتوفر في المشارك أفكار ومشاعر ونية يتطلبها ذلك الإجراء، فإذا قلت لشخص: أهنتك بهذه المناسبة السعيدة، وأنت في قرارة نفسك لا تشعر بذلك بل بنقيضه، أو إذا قلت لشخص أعدك بأن أساعدك وأنت تنوي ألا تساعدك ، فقد أسأت أداء الفعل.

3-2- يجب أن يظل الموقف الذي اتخذته المشاركون في الإجراء على حاله إلى آخر مرحلة من مراحل إنجاز الفعل، فإذا قلت لشخص: أرحب بك ثم سلكت بعد ذلك معه سلوك غير المرحب فقد أسأت أداء الفعل.

كما أن أوستين وضع الفرق الكبير بين الشروط الأربعة الأولى التي تضمنتها (1) و(2) والشروط الأخرين اللذين تضمنتهما (3) يتمثل في أن الشروط الأربعة لازمة لأداء الفعل، فإذا لم يتحقق واحد منها فإن الفعل لا يؤدي، أما إذا لم يتحقق شرط من الشرطين الآخرين، فإن الفعل يؤدي ، لكنه يؤدي أداء سيئا. وقد أطلق أوستين على الأفعال التي خالفت الشروط الأربعة مصطلح الإخفاقات "misfires" ، وعلى ما خالف شرطا من الشرطين الآخرين مصطلح الإساءات "abuses".¹

وقد كان تمييز أوستين لهذين النوعين من الشروط حافزا لبعض الباحثين على تقسيم الشروط إلى قسمين اثنين: قسم يسميه الشروط التكوينية وهي الشروط الملائمة أو اللازمة لأداء الفعل فإذا لم تتحقق أدى ذلك إلى إخفاق في الأداء ، و قسم يسميه الشروط القياسية فإذا لم تتحقق نتج عن ذلك سوء أداء للفعل أو أدي الفعل أداء معيبا.²

2- الشروط القياسية و هي:³

- أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره.
- أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في مشاعره.
- أن يكون المشارك صادقا في نواياه.
- أن يلتزم بما يلزم نفسه به.

و يرى أنها ليست لازمة لأداء الفعل و إنما تسبب سوء استعمال أو أداء الفعل.

وبالرغم من المجهود الكبير الذي بذله أوستين في التمييز بين الأفعال الأدائية والإخبارية، فقد ظل يرجع النظر في هذا التقسيم حتى تبين له في النهاية أن الحدود بين

¹ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص:65.

² المرجع نفسه ، ص: 65.

³ المرجع نفسه ، ص: 45.

هذين النوعين من الأفعال لا تزال غير واضحة ، وأن ما وضعه من شروط ، وما أشار إليه من وسائل ليس كافيا للتمييز بينهما ، إذ وجد أن شروط الأفعال الأدائية تنطبق أحيانا على أفعال ليست أدائية ، وأن أفعالا غير أدائية تنطبق عليها شروط الأفعال الأدائية. حتى أعاد تقسيم الفعل الكلامي.¹

1-3-2- تقسيم الفعل الكلامي عند أوستين:

توصل أوستين في آخر مرحلة من مراحل بحثه إلى تقسيم الفعل الكلامي ذلك بعد أن تبين له أن تمييزه بين الأفعال الخبرية و الأدائية غير حاسم، مما أدى ذلك إلى تقسيمه للفعل الكلامي إلى ثلاثة أفعال فرعية تعد جوانب مختلفة للفعل الكلامي الواحد، إذ أنه لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر إلا لغرض الدراسة و هي:²

1. فعل القول: يتمثل في التلفظ بأصوات ما، ويندرج تحت هذا القسم ثلاثة أفعال

لغوية فرعية حسب تقسيم أوستين وهي:³

- فعل صوتي: وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات التي تنتمي إلى لغة ما.
- الفعل التركيبي أو التبليغي: هو إنتاج كلمات يكون لها رصيد في المعجم وتكون خاضعة لقواعد النحو والتركيب.
- الفعل الدلالي أو الإحالي : يتمثل في الربط بين الكلمات ودلالاتها حسب ما تحيل إليه.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام إلى أن الأفعال الفرعية الثلاثة متداخلة فيما بينها، بحيث أنها تتجز في وقت واحد، فنحن حين ننتج سلسلة من الأصوات التي تنتمي إلى لغة معينة ضمن شكل عرفي يمكن معرفته وننجز هذا العمل بقصد لأننا في العادة لا نتكلم

¹ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص: 67.

² ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص: 155.

³ جيلالي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص: 24.

ضد إرادتنا، كما يمكننا أن نتحكم في لغتنا ومع ذلك فالملفوظات اللغوية سلسلة كاملة من السمات الخاصة بها، فهي تتألف على شكل سلسلة من الأصوات التي تنتظم في مجموعات صوتية وفقا لقواعد نحوية وتركيبية ذات دلالة معينة، ومن خلال إنتاج الأصوات نقوم في الوقت ذاته بأحداث فونولوجية و مورفولوجية ونحوية ودلالية.¹

2. فعل إنجازي: فعل متضمن في القول يحصل بالتعبير عن قصد المتكلم من أدائه

ويقصد به ما يؤديه الفعل اللفظي من وظيفة في الاستعمال يعد، يخبر، يعجب، يندر... و يشمل الجانب التبليغي و الجانب التطبيقي وهو يعد محور النظرية.

ويضع أوستين بعض المقاييس التي يتحدد وفقها الفعل الإنجازي ويمكن حصرها في

النقاط الآتية:²

- إن الفعل الإنجازي ينجز في الكلام ذاته، فهو إذن ليس نتيجة تنتظر من الكلام.
- إن الفعل الإنجازي قابل للتفسير والتأويل بواسطة صيغة إنجازية مناسبة له.
- إن الفعل الإنجازي ذو طبيعة اصطلاحية تواضعية.

ويشير أوستين إلى أن الفعل القولوي و الفعل الإنجازي متداخلان لدرجة يصعب الفصل بينهما.

3. فعل تأثيري: الفعل الناتج عن القول يحصل حين يغير الفعل الإنجازي من حال

المتلقي بالتأثير عليه، سواء أكان تأثيرا جسديا أم فكريا أم شعوريا (كأن يربعه، يجعله، يفعل...).

و بتعبير آخر يتمثل في الأثر الذي يتركه الفعل القولوي في نفسية المتلقي فيظهر جليا في ردة فعله، فالمتكلم يسعى من وراء ملفوظه إلى التأثير على أفكار ومشاعر المستمع

¹ المرجع السابق ، ص: 24-25.

² علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري- من البنية إلى القراءة- ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء، 2000م، ص: 71.

ويحاول استمالاته إليه، فيستجيب له، وتسمى هذه الإستجابة "فعلا استجابيا" أو فعل التأثير في الخطاب ولا يحدث ذلك إلا إذا تمركز في ذهن المستمع فعل الاقتناع.¹

تتداخل هذه الأفعال الثلاثة فيما بينها ولا سيما الفعل الإنجازي والفعل التأثيري.

و يتميز كل فعل من هذه الأفعال بتوفره على قوة إنجازية و هي تفترض تزامنا تاما بين موضوع الملفوظية و المتلفظ.

و من خلال ما تقدم نلاحظ أن أوستين قد وجه اهتمامه إلى الفعل الإنجازي و اعتبره المحور الذي تدور حوله نظرية أفعال الكلام كون هذا الفعل يرتبط بمقصد المتكلم و على السامع أن يبذل قصارى جهده في سبيل الوصول إليه.

إلا أن تقسيم أوستين للفعل الكلامي بهذه الطريقة لم يرق لبعض أعضاء مدرسة "أكسفورد" ووصفوه بالتقسيم غير الحاسم الذي يشوبه الكثير من الغموض واللبس، وعلى الرغم من الانتقاد الذي وجهه بعض الدارسين لتقسيمات أوستين السابقة للفعل الكلامي، إلا أن هذا لم يمنعه من تصنيف الأفعال الكلامية ضمن خمسة أصناف كبيرة مقسمة تبعا لمفهوم قوتها الإنجازية،² سنقوم بعرضها من خلال العنصر الآتي.

1-3-3- تصنيف الأفعال الكلامية عند أوستين:

و بالاعتماد على معيار القوة الإنجازية صنف أوستين الأفعال الكلامية إلى خمسة أنواع:³

1-الحكمية أو الإقرارية (Verdictives): أي الدالة على الحكم و تتعلق بالقضاء

والحكام نحو الإدانة أو الوصف أو الفهم.

¹ المرجع السابق، ص: 72.

² صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، دار التنوير، لبنان، 1993م، ص: 221- 224.

³ فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 62.

2- التمرسية أو التنفيذيات (Exercitives): و هي الأفعال الحاملة لقوة في فرض واقع جديد و تقتضي بمتابعة أعمال الطرد، العزل... .

3- الوعديات أو التكليف (commissives): تلزم المتكلم بالقيام بعمل ما معترف به من قبل المخاطب و من أمثلتها: الوعد و الضمان، التعاقد، القسم... .

4- السلوكيات (Behabitives): و هي الأفعال الناتجة من تفاعل مع أفعال الغير عبارة ردود أفعال كالإعتذار و الشكر، الترحيب و الكره، التحريض... .

5- العرضيات أو التعبيرية (Expositives): و هي الأفعال الخاصة بتقديم وجهات النظر، و توصيل الحجة و توضيح الاستعمالات و الدلالات.

و على الرغم من أن ما قدمه أوستين مهما و يعد صلب التداولية، كونه المؤسس الأول لنظرية أفعال الكلام، ورغم هذا المجهود الكبير الذي بذله في محاولة دراسة الأفعال الكلامية في إطار نظرية عامة وشاملة إلا أنه لم يستطيع تحقيق ما سعى إليه، حيث أنه اعترف بنفسه أن تصنيفه، للأفعال الكلامية لم يكن نهائيا، لأن تصوره للفعل الكلامي لم يكن قائما على أسس منهجية واضحة المعالم ، فانتقد في بعض المواضع التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:¹

- أنه لم يُعَمِّم تصنيفه للأفعال الكلامية وفق معايير واضحة، الأمر الذي أدى إلى وجود نوع من الخلط الذي يمكن أن يقع بين "أفعال الحكميات" و"أفعال التمرسية" فالحدود بينها لا تبدو واضحة تماما، وبالتالي يمكننا إدراج بعض أفعال التمرسية ضمن أفعال الحكميات والعكس صحيح.

- ما يؤخذ على أوستين أيضا أنه لم يصنف الأفعال الإنجازية وإنما قام بتصنيف أسماء هذه الأفعال ، ومن هنا يتضح لنا أن أوستين يعنقد أن تصنيف أسماء

¹ صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد ، ص: 221-224.

هذه الأفعال الداخلة في القول هو تصنيف للفعل في حد ذاته ، لكن الأمر مختلف ، فالفعل "يصرح" مثلا لا يدل بالضرورة على فعل داخل في القول بل على الطريقة التي تتجز بها هذه الأفعال ، فالتصريح لا يكون إلا بخبر أو وعد أو أمر أما التصريح في حد ذاته فلا يدخل ضمن قائمة : أخبر، وعد، أمر بالإضافة إلى أن أوستين لا يتقيد بشروط التعريفات و التصنيفات التي وضعها هو في الأصل، فنجده أحيانا يخالف تعريفا ما أو يتجاهل بعض القواعد التي وضعها.

وعلى الرغم من الثغرات والعيوب التي اتسم بها منهج أوستين في دراسته وتصنيفه للأفعال الكلامية إلا أننا لا يمكن إنكار حقيقة أن أوستين هو أول من وضع المبادئ الأساسية والمفاهيم المركزية التي تقوم عليها هذه النظرية.

كذلك شكلت أبحاثه نقطة انطلاق خاصة بتحديد عدد من المفاهيم كمفهوم الفعل الإنجازي ليأتي تلميذه "جون سيرل" و يعيد النظر فيما قدمه أوستين و يقوم بشرح و توضيح و يعدل ما قدمه أوستين.

1-4-أفعال الكلام عند سيرل (مرحلة البناء):

إن ما قدمه أوستين يمثل المرحلة الأولى من مراحل نشأة و تطور نظرية أفعال الكلام، لذا تعتبر هذه المرحلة، المرحلة التأسيسية أو نقطة انطلاق لوضع نظرية، خاصة فيما قدمه من ناحية الفعل الإنجازي، و على الرغم من أنه المؤسس الأول لها إلا أن ما قدمه لم يكن كافيا و واضحا لوضع نظرية متكاملة لأن تصوره للفعل الكلامي لم يكن قائما على أسس منهجية واضحة. ليأتي تلميذه "جون سيرل" John Rogerez Searle و يعيد

النظر في تصنيف أوستين للأفعال الإنجازية، ليقوم بتعديل و توضيح ما انتقد فيه أوستين لتكون مرحلته مرحلة البناء و النضج و الإكتمال لنظرية الأفعال الكلامية.

و أول ما قام به سيرل هو التدقيق في مفهوم الفعل الكلامي حيث أنه يعرفه بقوله: "حينما أنفت واحدة من تلك النفثات السمعية في موقف كلامي اعتيادي فيمكن القول إنني أدّي فعلا كلاميا، و تقع الأفعال الكلامية في عدة أنواع فبواسطة هذه النفثات السمعية أصدر حكما أو أسأل سوّالا أو أصدر أمرا أو أطلب طلبا أو أفسر مشكلة".¹

يعتبر هذا المفهوم أكثر دقة و وضوحا فالفعل الكلامي من خلال كلام "جون سيرل" هو ما ينطقه الإنسان في سياق إصدار حكم ما أو طرح سؤال أو إعطاء أمر أو طلب أو تفسير... .

لقد أشار سيرل خلال فترة بحثه إلى أن نظرية الأفعال الكلامية قد مرت بمرحلتين أساسيتين هما:²

1-مرحلة الفعل الكلامي المباشر.

2-مرحلة الفعل الكلامي غير المباشر.

1-4-1- مرحلة الفعل الكلامي المباشر:

حيث أنه في هذه المرحلة أعاد سيرل تعديل التقسيم الذي وضعه أوستين للفعل الكلامي فجعله أربعة أقسام بدلا من ثلاثة و هي:³ فعل القول، الفعل القضوي، الفعل الإنجازي، الفعل التأثري.

¹ جون سيرل : العقل واللغة والمجتمع، تر: سعيد الغانمي، ط1، منشورات الاختلاف ، الجزائر، 2006م، ص:201.

² جيلالي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص: 25.

³ آمنة لعور: الأفعال الكلامية في سورة الكهف- دراسة تداولية- ، أطروحة ماجستير في الآداب، تخصص: الدراسات اللغوية ، جامعة منتوري- قسنطينة- ، 2011م، ص:118.

1- **فعل القول:** يتمثل في التلفظ بكلمات و جمل (أصوات تراكييب) على نحو صحيح.

2- **الفعل القضوي:** يقابل الفعل الدلالي في النموذج الأوستيني الذي كان جزءا من فعل القول، إضافة إلى الفعل الصوتي و التركيبي.

و ينقسم الفعل القضوي إلى قسمين: ¹ هما الفعل الإحالي و الفعل الحملّي.

1-2- **الفعل الإحالي:** يسمح بربط الصلة بين المتكلم و السامع فمثلا: عبارة أنصحكم بمغادرة القاعة نجدها تحيل على الأنا في "أ" نصحكم و على الأنتم في الضمير "كم". الذي يحيل إلى مجموعة من الأشخاص.

1-2- **الفعل الحملّي:** و هو الإسناد، أن نسند المحمول إلى الموضوع المحال عليه. أي ننسب إليه فعل ذلك الشيء، مثلا: أخبركم بأني سأغيب اليوم عن الإجتماع. فالإسناد هنا يتمثل في الغياب عن الإجتماع.

كما أنه ميز بين الحمل كفعل و الحمل كنتيجة. ذلك أن المتكلم هو الذي يسند إلى الموضوع محمولا ما قد يكون فعلا أوصفة بغض النظر عن الغرض المنجز الذي قد يكون أمرا أو تمنيا أو إخبارا.²

وما تجدر الإشارة إليه هو أن الفعل الإحالي و الفعل الحملّي يشكلان القضية التي ليست هي بعد بفعل الكلام.³

¹ المرجع السابق ، ص:118-119.

² المرجع نفسه، ص:119.

³ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص:72.

3- الفعل الإنجازي: لا يختلف فيه ما جاء به أوستين فالفعل الإنجازي دائماً هو الفعل الذي يتحقق في الواقع بمجرد التلفظ به¹، أي القصد المعبر عنه في القول قد يكون هذا القول نصيحة أو تحذير أو وعد أو أمر.

و يشير سيرل إلى أنه توجد دلائل متنوعة تدل على القوة الإنجازية تسمى بدليل القوة الإنجازية تسهم في إيضاح نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه بجملة ما، ويتمثل في اللغة الإنجليزية في نظام الجملة و النبر و التنغيم، و علامات الترقيم، في اللغة المكتوبة. وصيغة الفعل و ما يسمى الأفعال الأدائية².

كما طور تصور أوستين لشروط الملائمة التي إذا تحققت في الفعل الكلامي تحقق إنجازه في الواقع. و لخصها ضمن أربعة شروط و قام بتطبيقها تطبيقاً محكماً. على بعض أنماط الأفعال الإنجازية مثل: أفعال الرجاء و الإخبار و الإستفهام و الشكر و الوعد والتحذير. هذه الشروط هي:³

1- شرط المحتوى القضوي: يتحقق بأن يكون للكلام معنى قضوي أي المعنى الأصلي للقضية مثلاً في فعل الوعد إذا كان دالاً على حدث في المستقبل يلزم به المتكلم نفسه.

2- الشرط التمهيدي: يتحقق إذا كان المتكلم قادراً على إنجاز الفعل لكنه لا يكون من الواضح عند كل من المتكلم و المخاطب أن الفعل سوف ينجز في ظروف طبيعية أم لا.

3- شرط الإخلاص: يتحقق حين يكون المتكلم مخلصاً في أداء الفعل فلا يقول غير ما يعتقد، و لا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع.

¹ ينظر: أمنة لعور: الأفعال الكلامية في سورة الكهف، ص:120.

² محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (مرجع سابق)، ص:73.

³ المرجع نفسه، ص:48.

4- الشرط الأساسي: و يتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل.

يتضح من خلال هذه الشروط أن سيرل لم يختلف كثيرا عن الشروط التي قدمها أوستين لنجاح و تحقيق الفعل الكلامي في الواقع لكنه استطاع أن يطورها و جعلها أربعة شروط.

4- الفعل التأثيري: و هو الفعل الناتج عن القول و الفعل التأثيري عند سيرل لا يختلف

عن مفهوم الفعل التأثيري لدى أوستين و يتمثل في ما يمكن أن يحدثه الفعل الإنجازي في المتلقي أو السامع من تأثير على قناعاته و أفكاره.¹

من خلال هذا التقسيم يتضح لنا أن الفعل الإنجازي و الفعل التأثيري عند سيرل لا يختلف عن مفهوم الفعل الإنجازي و التأثيري عند أوستين. و يكمن الاختلاف في أن الفعل القضوي الذي جاء به كفرع مستقل عن فعل القول إذ حاول من خلاله التدقيق في أصغر وحدة يمكن أن تساهم في بناء هذا الفعل القضوي.

ميز سيرل بين نوعين من القواعد التي تتحكم في إنجاز الأفعال الكلامية التي يمكن أن نصنفها كالاتي:²

1- القواعد التأسيسية: هي القواعد التي تحدد معايير إنجاز الفعل الكلامي و إنجازه وأي خلل فيها يؤدي إلى فشل الفعل الكلامي.

2- القواعد الضابطة: هي القواعد التي تحكم و تسيّر أشكال السلوكات الموجودة في الواقع مثل: قواعد التهذيب التي تنظم العلاقات بين الأشخاص التي يمكن أن تختل دون أن يفشل الفعل الكلامي.

¹ أمانة لعور: الأفعال الكلام في سورة الكهف، ص:126.

² جبلاي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص:26.

من هنا يتضح أن سيرل يسلم بوجود القواعد اللغوية و القواعد الثقافية و الإجتماعية و هذا ما جعله يختلف عن السلوكية التي تسلم بالقواعد الطبيعية المتمثلة في المثير والاستجابة، إذ أنه جمع بين عملية الإنتاج اللغوي التي لا تتم إلا بوجود قواعد معنية وبين القواعد اللغوية و الإجتماعية و الثقافية و التواصلية و هذا ما جعله يقر بوجود ضرورة هذه القواعد في إنجاز الفعل الكلامي.

و لم يكتف سيرل بهذه القواعد بل أضاف إليها مجموعة من المعايير التي بلغت اثنا عشر معياراً، إذ أنها تسهل علينا عملية تصنيف الأفعال الإنجازية بحسب الاختلافات الموجودة بين كل فعل إنجازي و آخر بذكرها كالاتي:

1- الاختلاف في الغرض الإنجازي للفعل:

إنّ الغرض الإنجازي لفعل ما، هو قيام المتكلم بالتأثير على السامع "فالهدف الغرضي هو جزء من القوة الغرضية وليس القوة الغرضية ذاتها"¹، وبالتالي الهدف الغرضي للاستفهام في هذه الجملة " هل تساعدني على تحضير حفلة عيد ميلاد أمي"²، هو طلب المساعدة.

2- الاختلاف في اتجاه المطابقة:

"فاتجاه المطابقة في بعض الأفعال الإنجازية من الكلمات إلى العالم كالإخباريات وهو في بعضها من العالم إلى الكلمات كالوعد والرجاء"³، ففي هذا المعيار يجب أن تطابق الكلمات المتلفظ بها الأشياء الموجودة في الواقع فقولنا المطر ينزل يجب أن يكون مماثلاً للعالم الخارجي.

¹ صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد ، ص:225.

² المرجع نفسه، ص: 225.

³ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص:76.

3- الاختلاف في الموقف النفسي الذي يعبر عنه المتكلم:

إنّ المتكلم الذي يعدُّ، يكون بصدد التعبير عن مقصده الإلزامي، والذي يسأل، ويأمر فهو بصدد التعبير عن رغبته بقيام السامع بذلك الفعل، "وبصفة عامة يعبر المتكلم بأداء أي فعل غرضي بمحتوى قضوي عن موقف معين أو حالة"¹.

4- الاختلاف في القوة أو في الدرجة التي يعرض بها الغرض الإنجازي:

فقولك " أقترح بتغيير توقيت الامتحان" و" أصرّ على على تغيير توقيت الامتحان"، كلاهما يتفقان على القضية نفسها، وهي تغيير توقيت الامتحان، لكن الجملة الثانية أقوى وأشد من الجملة الأولى ، "ومن المؤشرات المميزة للأفعال عن بعضها الشدة أو القوة فهناك أفعال إنجازية يمكن أن تشترك في تحقيق غرض إنجازي واحد، ولكن بدرجات متفاوتة من الشدة والقوة"².

5- الاختلاف في منزلة أو وضع المتكلم والمستمع من حيث أنهما يؤثران في القوة الغرضية للمنطوق:

إنّ الدرجة التي يعتليها المتكلم لها دور فعّال في التأثير على المستمع فلو طلب رئيس الجمهورية من الشعب العمل على رقي البلد لكان هذا أمرا ، في حين إذا طلب الشعب من رئيس الجمهورية العمل على رقي البلد لكان هذا اقتراحا وليس أمرا.³

6- الاختلاف في طريقة ارتباط القول باهتمامات المتكلم و السامع:

¹ صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص:226.
² علي محمود حجي الصراف: في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة- دراسة دلالية ومعجم سياقي-، ط1، مكتبة الآداب ، القاهرة، 2010م، ص:58.
³ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص:76.

إنّ العالم الخارجي محكوم بالمتضادات، فالشيء نفسه عند المتكلم والمستمع أثناء العملية التواصلية ، فهما يختلفان كاختلاف تلك المتضادات ، كالمدح والذم، والتهنئة والتعزية، إذ يعتبر نمط من أنماط الشرط التمهيدي¹.

7- الاختلاف في العلاقة بسائر عناصر الخطاب و السياق الذي يقع فيه:

إن المتكلم أثناء تعبيره عن قضية ما غالبا ما نجده يلجأ إلى ربط أقواله بباقي الكلام والسياق ، بمعنى أنه يخلق ربط بين الملفوظات التالية والملفوظات السابقة ، كقولك: أجيب، أو أستدل، أو أستنتج....².

8- الاختلاف في المحتوى القضوي:

كالاختلاف بين المدح والذم ، فالأول نستخدمه عندما نستحسن أمرا ما، أما الثاني فنستخدمه عندما نستهجن أمرا ما³.

9- الاختلاف بين الأفعال التي لا تكون إلا أفعال كلامية و التي يمكنها أن تكون كلامية:

فمثلا يمكنني أن أقول سأ تبرع بمليون دينار لضحايا الزلزال ، لكنني قد لا أحتاج إلى قولها ، فيكفي أن أضع المال في صندوق التبرعات .

10- الاختلاف بين الأفعال التي تقتضي عرفا غير لغويا و لغويا:

يعطي محمود أحمد نحلة مثلا عن هذا بقوله: "كالزواج وإعلان الحرب ، فلا يجوز الزواج إلاّ في إطار عرف غير لغوي، وكذلك إعلان الحرب لا يجوز أن يقوم به شخص إلاّ

¹ المرجع السابق، ص: 76.

² المرجع نفسه ، ص: 76.

³ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي ، ص: 77.

في إطار عرف غير لغوي ، أما الأفعال مثل أفعال الوعد أو الإخبار فمثلها لا يحتاج إلا إلى العرف اللغوي¹.

11- الاختلاف في أن تكون الأفعال قابلة للأداء أو لا تكون:

إن أغلبية الأفعال الإنجازية لها أداء في الواقع ، فمثلا فعل وعد إنشائي بالضرورة، أما الفعل هدد فلا يمكن أن يكون إنشائي، بما أنني لم أنجز عمل التهديد بقولي أهدد².

12- الاختلاف في أسلوب أداء الفعل الإنجازي:

إن بعض الأفعال الإنجازية تحتاج إلى أسلوب خاص لأدائها بحيث لا تؤدي جميع الأفعال بأسلوب واحد نحو "الاختلاف بين الإعلان والإسرار"³ وهذه الاختلافات في الأسلوب لا تؤدي إلى أي اختلاف في الغرض الإنجازي أو في المحتوى القضوي.

وبهذه المعايير التي صاغها سيرل بهدف التمييز بين الأفعال الإنجازية، نكون قد أشرنا إلى أهم الإنجازات والإقتراحات والتعديلات التي قام بها في المرحلة الأولى من مراحل بحثه (مرحلة الفعل الكلامي المباشر).

كذلك أعاد سيرل تصنيف الأفعال الكلامية ناقدا في ذلك تصنيف أوستين، حيث أنه رأى أنها لم تقم على أساس واضح، و لم يسلم منها إلا صنف واحد هو التعهديات، لذلك قدم سيرل تصنيفا آخر للأفعال الكلامية معتمدا في ذلك على ثلاثة أسس منهجية وهي:⁴

1- الغرض الإنجازي.

2- اتجاه المطابقة.

3- شرط الاخلاص.

¹ المرجع السابق، ص: 77.

² فليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 65.

³ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 77.

⁴ المرجع نفسه ، ص: 78.

من خلال هذه الأسس جاء تصنيف سيرل للأفعال الكلامية كآتي:

1-الإعلانات: و هي أفعال كلامية تؤدي إلى تغيير الحالة من خلال لفظها مثال ذلك:¹

1.قول القسيس: الآن أعلنكما زوجا و زوجة.

2.الحكم: أنت مطرود.

3.رئيس هيئة المحلفين: وجدنا المتهم مذنباً.

فهذه الأمثلة بمثابة إعلانات تؤدي إلى تغيير الواقع و التأثير في المستمع، حيث أنها تتضمن أفعال الكلام الإعلانية و نفهم من خلالها أن فعل الكلام هو كل ما تعلق بإصدار حكم أو طرح سؤال أو إصدار أمر أو طلب... .

2- الممثلات: و هي الأفعال الكلامية التي تبين ما يؤمن به المتكلم من حالات الجزم

والحقيقة و الاستنتاجات و الأوصاف، و يمكن إعطاء أمثلة لتوضيح ذلك:²

1. الأرض مسطحة.

2. لم يكتب جومسكي عن الفول السوداني.

3. كان يوما مشمساً و دافئاً.

فهذه الأمثلة لا تخرج عن إطار الحقيقة المقررة مثل الأرض مسطحة، فالمتكلم يؤمن إيماناً تاماً قاطعاً أن الأرض مسطحة، و هذه الحقيقة صارت معلومة عند جميع الناس، ولا عن إطار الجزم مثل: لم يكتب جومسكي عن الفول السوداني، و هذا الجزم هو في أصله حقيقة أيضاً لكنها جاءت بصيغة الجزم، و لا عن إطار الإستنتاجات ،و الوصف في: كان

¹ جورج يول: التداولية، ص: 89.

² المرجع نفسه ، ص: 89.

اليوم مشمس و دافئا، فهذا الحكم الذي أطلق على ذلك اليوم إنما هو استنتاج و وصف بعد مرور زمن معين.

2-المعبرات: هذه الأفعال تنقل و تعبر عما يشعر به المتكلم، أي أنها أفعال المشاعر، فتنتقل الحالة النفسية للمتكلم و ذلك مثل:¹

1.أنا متأسف !

2. تهانينا !

3.أوه، نعم، عظيم !

مما ينبغي الإشارة إليه هنا أن المقصود بأفعال الكلام ليس الحدث المقترن بزمن ما مباشرة، ففي الأمثلة السابقة لا نجد أي فعل بمعنى الحدث المقترن بزمن ما، إنما نجد صيغا تنقل حالة نفسية و مشاعر معنية، فيها الحسرة و الإعجاب الشديد و الفرحة و التهنئة، فهي أفعال كلامية و ليست إنجازية في الميدان مثل: حرث و كتب.

3-الموجهات: وهي التي حينما ينطق بها شخص ما يجعل الطرف الآخر يغير سلوكه أو اتجاهه أو رأيه و تكون على شكل أوامر و تعليمات و طلبات، فهي تعبر عما يريده المتكلم يمكن لها أن تكون إيجابية أو سلبية مثال ذلك:²

1. أعطني كوبا من القهوة، أريدها قهوة صافية.

2. هل لك أن تعيرني قلما رجاء.

3. لا تلمس ذلك.

فالملتقي لما يسمع المتكلم يخاطبه بتلك الصيغ فإنه غالبا يتغير في سلوكه إما بالتنفيذ أو القبول أو الرفض، تلك الأوامر و التعليمات قد تكون إيجابية للملتقي أو سلبية،

¹ المرجع السابق، ص:90.

² المرجع نفسه، ص:90.

ففي المثال الأول غالبا يكون سياقه سياق القبول من المتلقي لأن المتلقي يوجد في مكان عمل و خدمة الزبون، و في المثال الثاني يتلقي المتلقي كلام المتكلم بالقبول لأنه جاء في سياق الطلب بلطف و رجاء. و أما المثال الثالث فغالبا يشعر المتلقي بسوء كلام المتحدث و يشعر بأسف و غضب لأنه خوطب بطريقة شديدة.

4-الملزمات: و المقصود بها تلك التي يستعملها المتكلمون ليلزموا أنفسهم بفعل

مستقبلي، لأنها تعبر عما ينوبه المتكلم و هي وعود و تهديدات و تعهدات و يمكن

أن ينجزها المتكلم فقط أو المتكلم باعتباره عضوا في مجموعة. مثال ذلك:¹

1. سأعود.

2. سأنجزها بشكل صحيح في المرة القادمة.

3. لن نقوم بذلك.

فقول المتكلم سأعود تعهد يلزمه بأن يقوم به و ينجزه لأن المتلقي في موقف

الانتظار. و كذلك المثال الثاني يتضمن تعهدا صريحا، أما المثال الثالث فهو رفض صريح

وتعهد في الوقت نفسه لكنه جاء بالنفي أي نفي أن يقوم بذلك الأمر.

من خلال ما تم عرضه من أعمال سيرل يتبين لنا أنه استطاع أن يبني نظرية ذات

قواعد منتظمة لاستعمالات اللغة بمصطلحات الأفعال الكلامية و ينطلق في هذا من مسلمة

مفادها أن الكلام محكوم بقواعد مقصدية يمكننا من خلالها (أي القواعد) تحديد أسس

منهجية واضحة و متصلة باللغة.

1-4-2- مرحلة الفعل الكلامي غير المباشر:

¹ جورج يول، التداولية، ص:91.

استطاع سيرل في هذه المرحلة التمييز بين الأفعال الإنجازية المباشرة و بين الأفعال الإنجازية غير المباشرة حيث بيّن أن الأفعال المباشرة هي: "التي يكون معناها مطابقا لما يريد المرسل أن ينجزه مطابقة تامة (المعنى الحرفي) و الدالة على قصده بنص الخطاب".¹

أي أن يطابق القول المعنى بشكل تام فلا يحتاج إلى تفسير أو تأويل و أن يكون ما يقوله المتكلم مطابقا لما يعنيه، فيستعمل عبارات و أساليب صريحة و مباشرة خالية من الغموض و ظاهرها لا يخالف القصد الذي يصبو إليه.

أما فيما يخص الأفعال غير المباشرة فهي التي ينتقل فيها المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، فتحتاج بهذا إلى تأويل بين مقاصدها، فتخالف بهذا مراد المتكلم من خلال قوتها الإنجازية فلا يكون هناك تطابق بين معنى القول و معنى الجملة.²

و منه يرى سيرل: "أنا في حالة التعبير البسيط ننطق بجملة واحدة و نقصد ما نقول تماما، و لكن المشكلة تكمن في أن الأمور لا تسير دائما بهذه البساطة، ففي كثير من الأحيان يختلف المعنى المقصود عن التعبير الحرفي الدلالي المنطوق، كما يحدث في الاستعارة والتشبيه و الكناية...".³

و لقد مثل ذلك بمثاله الشهير: "يمكن للمتلفظ أن يتلفظ بجملة: هل بإمكانك أن تناولني الملح؟و لكنها لا تدل على المعنى الظاهر و المتمثل في الاستفهام بل يتم فيها الانتقال من المعنى الظاهر الصريح إلى معنى آخر، و هو الطلب بتقديم الملح".⁴

¹ ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص:137.

² محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص:50.

³ علي محمود حجي الصراف: في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة- دراسة دلالية ومعجم سياقي-، ص: 124.

⁴ واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي - من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع هجري، أطروحة دكتوراه في اللسانيات، جامعة أحمد بن بلة، وهران- الجزائر، 2012م، ص:120.

إذن يتضح لنا أن الأفعال الإنجازية هي عملية إنتاجية للكلام تعمل على تحقيق
غايات و أهداف معنية، و بهذا يمكن اعتبار أي فعل كلامي ذو بعد مقصدي إما أن يكون
مباشراً ظاهر و صريح أو أن يكون غير ظاهر تلمحي يعبر بها المتكلم عن القصد بما
يغايير معنى الخطاب الحرفي يفهم من سياق الكلام.

و قد أشار بول غرايس إلى هذه الظاهرة في بعض محاضراته و اصطلح على
تسميتها بظاهرة "الاستلزام الحواري" التي يميز من خلالها بين القوة الإنجازية الحرفية التي
نستدل عليها من خلال الخصائص البنوية للمقال كصيغة الفعل الإنجازي والتنغيم وبعض
الأدوات كأدوات الاستفهام والنهي....، و بين القوة الإنجازية المستلزمة التي تدرك من خلال
الطبقات المقامية أو السياقية بصفة عامة.¹

حيث لاحظ هذا الفيلسوف أن الجملة قد تحمل في مقامها المختلفة معاني أخرى
غير مباشرة فالناس أثناء حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقصدون أكثر مما يقولون وقد
يقصدون غير ما يقولون، ومن ثم راح يتساءل ، كيف يمكن للمتكلم أن يقول شيئاً بينما هو
في الأصل يقصد شيئاً آخر؟ وكيف يمكن للمتلقي أن يسمع شيء و يفهم شيئاً آخر؟²

وتقوم هذه النظرية على ما أسماه غرايس ب: "مبدأ التعاون" وقد ذكر هذا المبدأ لأول
مرة في دروسه تحت عنوان "محاضرات في التخاطب" و "المنطق والتخاطب"³.

وصيغة هذا المبدأ: "اجعل تدخلك مطابقاً لما يقتضيه الغرض من الحوار الذي تساهم
فيه ، في المرحلة التي تتدخل فيها"⁴، والهدف منه حث المتكلم والسامع على تحقيق التواصل
وبلوغ المعنى المرجو أثناء عملية التخاطب.

¹ ينظر: يحي بعبطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 156.

² محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 33-34.

³ طه عبد الرحمان: اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، 1998م، ص: 237.

⁴ المرجع نفسه، ص: 23.

1-5- أفعال الكلام بعد "أوستين" و "سيرل":

تتاول فكرة أفعال الكلام لسانيون عدة بعد أوستين و سيرل و عرضوا الكثير من قضاياها، خاصة مفهوم الفعل الإنجازي و شروط قيامه، و مفهوم القوة الإنجازية و وسائل ظهورها في البنية أو إخفاقتها، و من بين أولئك:¹

1-5-1- أوزوالد ديكرو:

و قد ذكر شروط الإنجازية بقوله تكون جملة ما إنجازية إذا أمكن بعض من ملفوظاتها أن يكون كذلك، و يكون فعل ما إنجازيا إذا أمكنه صياغة الفعل المحوري لجملة إنجازية.

و في كتابه المعنون بـ "القول و اللاقول" (dire et ne pas dire)، حدد نوعا من الأفعال سماه أفعال الرأي، و يعرفها بأنها ما يتعلق بالمتكلم و يعلم به السامع يقينيات مثل: تيقن، تخيل، شك، جهر، علم و غيرها، و هي ما يعرف في العربية بأفعال الشك و الرجحان واليقين، إذ أنه يجعل لاستخدامها شرطين هما:²

- إسنادها إلى ضمير المتكلم في المضارع.

- ترتبط بمسائل خاصة تتعلق بافتراض حقيقتها و عدمه.

و قد ميز "أوزوالد ديكرو" أفعال الرأي هذه ، عن قسم آخر من الأفعال يسمى أفعال الحجاج و يكمن الاختلاف في أنها لا تمثل رأيا لشخص و لكنها تعني الافتراضات المسبقة للرأي، مثل: برهن، بين، فند.³

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص: 100- 101 .

² المرجع نفسه، ، ص: 101.

³ المرجع نفسه ، ص: 101.

1-5-2- ديتر وريكاناتي:

اقترحوا أربعة أقسام للأفعال مخالفين في ذلك تصنيف أوستين إلى جانب "بنفست" و سيرل، هذه الأفعال هي:¹

- أفعال إنجازية.
- أفعال إدراكية.
- أفعال قوة الإنجاز.
- أفعال قوة الإدراك.

بهذا التحديد نكون قد انطلقنا من نظرية أفعال الكلام التي وضع أسسها "أوستين" والتي تم إغناؤها بأبحاث أخرى فلسفية و لسانية و منطقية، انطلقت من مفهوم الإنجاز حيث عمد "سيرل" إلى تثبيتها، ليوسعها باحثون آخرون لسانيون.²

وفي الختام يمكننا القول بأن العلماء المحدثين الغرب كان لهم يد في التأسيس لنظرية الأفعال الكلامية وإرساء معالمها، وعلى الرغم من أن سيرل وضع لها قواعد محكمة إلا أن هناك العديد من اللسانيين الذين تناولوا فكرة أفعال الكلام محاولين في ذلك إغنائها وتطويرها و توسيعها بأبحاث فلسفية ولسانية و منطقية منطلقين في ذلك من مفهوم الإنجاز.

2- نظرية أفعال الكلام عند العرب المحدثين:

لقد استقطبت نظرية الأفعال الكلامية اهتمام الدارسين العرب المحدثين فقدموا مجهودات و محاولات متنوعة من أجل شرحها و بيان مقاصدها، و تقديم البدائل المصطلحية لها، و فيما يأتي سنذكر بعض هذه المحاولات العربية الحديثة.

¹ المرجع السابق، ص: 101-102.

² ينظر: حسان البياهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، دط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2004م، ص: 123.

2-1- أحمد المتوكل:

يعتبر عمل "أحمد المتوكل" في كتابه الذي هو في الأصل أطروحة نال بها شهادة دكتوراه من أفضل و أشمل و أدق الأعمال التي قدمت، محاولا في ذلك التنظير لما هو قديم و مقارنته بما هو حديث و يظهر ذلك من أساسيين انطلق منهما:¹

الأول: هو استقصاء نظرية المعنى عند العرب في سبيل إعادة قراءة التراث، والثاني العمل على إرساء الأسس المنهجية التي تسمح بذلك، و كان الهدف من هذا هو الوصول إلى وضع مفهوم للنحو كافٍ يتكفل بوصف اللغة العربية وصفا شاملا معتمدا في ذلك على نظريات لغوية و سيميائية، أي وضع نظرية شاملة يمكن من خلالها دراسة اللغة العربية على ضوء مناهج حديثة، و ذلك من خلال العودة إلى التراث و تطعيمه بما هو جديد.

أما فيما يخص مجال نظرية أفعال الكلام، يشير المتوكل إلى اتفاق العرب القدامى على التمييز بين الإنشاء و الخبر، مع الإشارة إلى تمايزهما في بعض الأحيان، متجهين في دراسة هذه الأساليب إتجاهين:²

- اتجاه نحوي يرى في الكلام كونه خبرا كله، مثل: اعتبار النحاة النداء خبرا.
- اتجاه يقسم الكلام إلى أفعال كلامية مباشرة و أخرى غير مباشرة.

و تنقسم الأفعال الكلامية غير المباشرة عند القدامى حسب المتوكل مذهبين:

مذهب شكلي يمثله النحاة ينطلق من الأشكال الجامعة بين هذه الأساليب و مذهب دلالي وتداولي يستند إلى أغراض المتكلم ويمثله علماء البلاغة.

¹ عمر بلخير: نظرية الأفعال الكلامية وإعادة قراءة التراث العربي، مجلة الأثر، عدد خاص: أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، تيزي وزو- الجزائر، ص: 70.

² المرجع نفسه، ص: 70.

أما الأفعال الكلامية المباشرة فقد وجد هناك مذهبان في تأويلهما:¹

مذهب يتجه إلى اعتبار عدم مطابقة مقتضى الحال هو المتسبب في انتقال دلالة الفعل المباشر إلى دلالة أخرى، ومذهب يعتبر البنية المنجزة تمثل الفعل المباشر والفعل غير المباشر.

2-2 خالد ميلاد:

سعى "خالد ميلاد" في كتابه "الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة -دراسة نحوية تداولية-"، إلى تقصي مفهوم الإنشاء في الدرس اللغوي العربي و بيان حدوده وأصوله و فروعه في مدها وجزرها وتوّلدها بعضها من بعض خاصة فيما يتعلق بالخصائص الدلالية للكلام الإنشائي و ما يرتبط بينهما من تركيبات إعرابية، مستندا في ذلك على نصوص من التراث النحوي و البلاغي و الأصولي، للوصول إلى ضبط مفهوم الإنشاء في مختلف المصنفات التي اعتنت بدراسته و تحديد مباحثه وبيان ما يتصل به من دلالات وما يتصل بتلك الدلالات من أبنية مجردة و مصرفة ومنجزة... وضبط مجال الإنشاء وتحديد دلالاته النحوية المولدة من دلالات الأبنية الإعرابية المجردة لدى التقائها بالمقولات الدلالية للوحدات الصرفية و المعجمية.²

من هنا نجد عمله يدخل ضمن مشروع إعادة قراءة التراث اللغوي العربي فهو لم يختلف كثيرا عن أحمد المتوكل لكنه ركز في بحثه على علاقة الإنشاء بالدرس النحوي، حيث أفرد لذلك بابين من الأبواب الأربعة للبحث، عنوان الباب الأول ب"ضروب القول عند سيبويه وعلاقتها بمفهوم الإنشاء"، والباب الثاني "الإنشاء في الدرس النحوي بعد سيبويه"، وقد أورد

¹ المرجع السابق، ص:71.

² المرجع نفسه، ص:71.

خالد ميلاد في مقدمة بحثه، مجموعة من الجهود العربية والغربية الحديثة، في تناولها لهذه الظاهرة الكلامية ، بالوصف والنقد.¹

2-3 تمام حسان:

يظهر اهتمام "تمام حسان" بالأفعال الكلامية من خلال كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها" و خاصة اهتمامه بمستويات اللغة العربية وصلتها الوثيقة بالمعنى و كل دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها المعنى و كيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، في هذا الصدد يقول: " أما المعنى الإجتماعي الدلالي فيُبنى على فكرة المقام الذي يجري فيه الكلام ويتوقف فهمه عليه، و هذا المقام تحدده التجربة الإجتماعية بحسب إطار الثقافة".²

من هنا يظهر أن تمام حسان قد أوضح صلة المبنى بالمعنى بل قدم المعنى على المبنى و أكد أن الدلالة تتحدد عند الاستعمال ففهم الكلام يتوقف على فكرة المقام و يختلف المقام من شخص إلى شخص.

2-4 مسعود صحراوي:

جاء في بحثه الموسوم ب "الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي"، أن فكرة تقسيم الكلام عند العرب نشأت نتيجة جهود مشتركة بين البلاغيين، و علماء الأصول و النحاة و الفلاسفة....، حيث يقول "مسعود صحراوي": "ومن ثم صار متعينا على من يدرسها أن يتتبع فروعها وتطبيقاتها في مظانها من مؤلفات عدد من العلماء الأجلاء الذين أسسوا هذه النظرية في تراثنا أو الذين عمقوا فيها"³.

¹ المرجع السابق، ص:71.

² تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دط ، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، 1994م، ص:10.

³ عمر بلخير: نظرية الأفعال الكلامية وإعادة قراءة التراث العربي، ص:72.

فعند دراسة هذه الظاهرة لابد من العودة إلى مؤلفات علماء العرب قديما الذين ساهموا في دراسة وبحث هذه الظاهرة من أمثال: "أبو نصر الفراء" و "القاضي عبد الجبار" و "الجرجاني" و "ابن سينا" و "نجم الدين الكاتب القزويني" و "السكاكي" و "الآمدي" وغيرهم.¹

لقد تمحورت هذه النظرية حول مفهوم الإفادة، باعتبار علم المعاني من العلوم اللسانية المتعلقة باللفظ و ما يفيد و يقصد الدلالة عليه بمعاني، و يبقي من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة على أحوال المتخاطبين أو الفاعلين و ما يقتضيه حال الفعل.²

كذلك نجد في كتاب آخر لمسعود صحراوي المعنون ب "التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني الحديث"، حيث قدم في كتابه هذا دراسة شاملة عن التداولية مركزا فيه على ظاهرة الأفعال الكلامية رجوعا إلى التراث العربي خاصة في أعمال الأصوليين و النحاة و البلاغيين و ما ترتب عنه من تقسيم الكلام إلى خبر و إنشاء مقارنا ذلك بما توصل إليه علماء الغرب خاصة أعمال أوستين و سيرل.³

وتوصل إلى أن الفعل الكلامي يتشعب إلى أربع شعب أساسية لا ثلاث كما فعل سيرل و أوستين وتلك الشعب هي: فعل القول، الفعل المتضمن في القول، والفعل المستدعي بالقول، والفعل الناتج عن القول.⁴

إضافة إلى ذلك هناك جهود عربية تناولت ظاهرة الأفعال الكلامية نوردها باختصار:⁵

¹ المرجع السابق، ص: 72.

² المرجع نفسه، ص: 72.

³ مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص: 224.

⁴ المرجع نفسه، ص: 225.

⁵ عمر بلخير: نظرية الأفعال الكلامية وإعادة قراءة التراث العربي، ص: 71.

- دراسة لمحمد صلاح الدين شريف بعنوان مفهوم الشرط و جوابه و ما يطرحه من قضايا في معالجة القضايا بين الأبنية النحوية و الدلالة.
- دراسة بعنوان: التعجب و الأفعال اللغوية عند سيبيويه لصاحبه Rodica Buburuzan.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا القول بأن نظرية أفعال الكلام استقطبت مجموعة من الباحثين العرب منهم من قام بتطبيقها على نماذج عربية ومنهم من قام بإعادة قراءة التراث من خلال هذه النظرية والبحث عن جذورها ومنهم من قام بتبسيطها وشرحها للقارئ العربي.

3- نقد نظرية أفعال الكلام: وللحديث عن النقد الموجه لنظرية أفعال الكلام لا بد من التطرق إلى النقد الموجه للتداولية على العموم كون أفعال الكلام قضية من قضايا التداولية ، حيث أن العلاقة التي تربط بينهما هي علاقة الجزء بالكل.

يعتبر التيار التداولي حقل لساني حديث بهدف إلى دراسة العلاقات الموجودة بين اللغة و متداوليها من الناطقين بها، من هذا المنطلق لقيت التداولية رواجاً كبيراً عند العلماء سواء عند الغرب أم عند العرب. و على الرغم من تطور و حداثة هذا العلم إلا أنه لم يسلم من النقد حيث أنها تعرضت للنقد الشديد من قبل بعض الدراسيين من بين النقد الموجهة لها نجد:¹

- أنها مازالت في مراحل النضج و التطوير و التنظير و التطبيق، كما أنها مازالت قابلة للزيادة و التبديل.
- كما أنها ليس لها منهج واضح أو مجال بحثي محدد إضافة إلى ذلك أنها تتسع لحقول معرفية عديدة أي أنها لا تقتصر على مجال واحد و هو اللغة.

¹ محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية، ص: 115-116.

- أنها تفتقد إلى القواعد العامة والمبادئ التي تعين أسسها، وما تطرحه من مبادئ لا تضع تصورا دقيقا لتفسير البراجماتية و الأسس العامة للسياق فهي لا تكفي لتفسير كل السياقات و أنماط الخطاب.
- أنها لا تحظى بمساحة بحثية واسعة في علم اللسان ، فالبرجماتيون اللسانيون يتعصبون للبلاغة أكثر من تعصبهم لعلم اللسان الحديث بيد أن بعض الدراسات المتأخرة اتجهت إلى تأسيس علم اللسان البراجماتية.
- و قد عدها بعض النقاد سلة مهملات يُرمى فيها كل ما لا يمكن دراسته ضمن مستويات علم اللغة الرئيسية (الأصوات، الصرف، النحو، الدلالة).
- و لما كانت نظرية أفعال الكلام أهم مرتكزات الدرس التداولي، تعرضت هي الأخرى للنقد، إلا أن الباحثين المنشغلين باستثمارها في قراءة الخطابات لا يهتمون بهذا النقد على ما فيه من أهمية تبين محدودية هذه النظرية في بلوغ مقاصد الخطاب، نذكر هنا أمرين أساسيين:¹

الأول: لا يتعلق بصعوبة تحديد أفعال الكلام.

الثاني: بأهمية تصنيفها.

إن رؤية سيرل للغة رؤية ترميزية تعتبر اللغة أنها شفافة أدت للقول بوجود معنى واحد في النص و الخطاب و هذا غير ممكن على الدوام، و بالتالي فإنه أقصى جانباً من التداولية و هو الجانب المتصل بالعمليات الاستدلالية و اللجوء في تأويل الجمل إلى السياق والمعلومات غير اللغوية.²

¹ ينظر: سليمة جلال: المقاربة التداولية للخطاب القرآني في البحوث الأكاديمية -نظرية أفعال الكلام أنموذجاً- ، مجلة إشكالات في اللغة و الأدب، العدد الثاني، المجلد:10، جامعة عباس لغرور، المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر، 2021، ص:222.

² أن رويل و جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، مرجع سابق، ص:46.

تفترض نظرية أفعال الكلام أن المعنى جاهز و مقدم من خلال التصنيفات و أنها بالفعل يمكنها أن تقف على دلالة الكلام و الخطاب، فهي تستقي معناها العملي من حقيقة أن هذه الأعمال نفسها إنما توجد الأشكال و الإشارات العرفية للنص التي يكون وجودها سابقا بالفعل لاستخدام المتكلم و استعماله لها. فاعتبار القصد شفافا في سياق غير محدد بشكل تام ونهائي، غير ممكن و لا يعدو أن يكون مجرد تجريد نظري لا يسعفنا بالقول بإنتاجية أفعال الكلام، و عليه فإن القول الإنجازي "لا يستطيع أن يحيل على ما يقع خارج دلالته الخاصة، لأن معناه يبقى محصورا في ذاته كما لو أنه حدث أو فعل تام في سياق شامل، فوصف دلالة الحدث الأدائي يبقى ناقصا دائما، ما دام يهمل حقيقة دلالية أخرى"¹. أي وجود أمور أخرى خارج السياق الدلالي اللساني. أو المقامي الضيق و عليه لا يوجد انفلاق للسياق في نظر ديريدا، و بالتالي فلا جدوى من البحث عن نقاوة الإنجاز لأن التشويش من صميم اللغة.²

تفقد مسألة تصنيف الأفعال الكلامية أهميتها و يعود السبب في ذلك هو أن معرفة نوع الفعل الكلامي المنجز ليس دائما حاسما في تفسير القوة الانجازية أو في نجاح العمل فمثلا عند قولنا سأحضر غدا يمكن أن تتعدد معانيه: فإما أن يكون إثبات أو وعد أو تهديد أو تكهن...إلخ. و بالتالي فإن تحديد نوع الفعل الكلامي غير ضروري في تأويل القوة، و عليه فإن عدم الحاجة إلى تحديد قوتها المتضمنة في القول يبطل فائدة هذه التصنيفات.³

و هذا بالفعل ما أثبته تطبيق نظرية أفعال الكلام في الخطاب القرآني، لكن المنتبع للكتابات المتعلقة بنظرية أفعال الكلام و تطبيقها على مختلف أنواع الخطابات بحسب هذه

¹ الحسين أخدوش: ديريدا وتقويض مركزية الكلام في نظرية جون لانغشو أوستين في أفعال الكلام، مؤمنون بلا حدود، ديسمبر 2017، ص:08.

² سليمة جلال: المقاربة التداولية للخطاب القرآني في البحوث الأكاديمية -نظرية أفعال الكلام أنموذجا-، ص:223.

³ آن رويل و جاك موشلار: التداولية، ص:195.

النظرية قد جاءت بفتح عظيم في تحليل الخطاب و فهمه لكثرة تطبيقها على المدونات التراثية و المعاصرة على حد سواء من دون فحص مدى كفايتها أو النظر في النقد الموجه لها.¹

و في الأخير نستنتج أن نظرية أفعال الكلام على الرغم من تطورها وكثرة التطبيقات عليها إلا أنها تبقى نظرية كغيرها من النظريات مثل ما لها إيجابيات لها سلبيات وثغرات يمكن للباحث أن يقع فيها.

¹ ينظر: سليمة جلال: المقاربة التداولية للخطاب القرآني في البحوث الأكاديمية -نظرية أفعال الكلام أنموذجا- ، ص:223.

خلاصة الفصل:

و خلاصة ما جاء في هذا الفصل فإن نظرية الأفعال الكلامية ارتبطت نشأتها بالفلسفة التحليلية خاصة فلسفة اللغة العادية و هو الفرع الذي نشأت بين أحضانه، و قد تأثر أوستين بأفكار و مبادئ هذه الفلسفة إذن فهي لم تكن وليدة العصر الحديث بل لها جذور متأصلة في الفلسفة اليونانية و فلسفة اللغة. لذلك يعد أوستين هو المؤسس الأول لذا سميت أعماله بالمرحلة التأسيسية ليأتي تلميذه سيرل و يعيد النظر فيما قدمه أوستين الذي اكتشف أخطاء معيارية في تصنيفه لأفعال الكلام فأعاد تصنيفها لتصبح مرحلته مرحلة النضج والإكمال.

أما علماؤنا العرب المحدثين أمثال أحمد المتوكل و مسعود صحراوي و غيرهم نجدهم قد حاولوا المزوجة بين ما جاءت به هذه النظرية وما هو موجود في التراث اللغوي العربي القديم ، و يظهر ذلك من خلال ما ألفوه من كتب ومصنفات في هذا المجال، فمنهم من قام بتبسيط مبادئها وقواعدها للقارئ العربي ومنهم من قام بالبحث عن جذورها في التراث اللغوي العربي وذلك بالرجوع بالنظرية إلى روادها الأصليين ومنهم من قام بتطبيق مناهجها على نماذج عربية.

الفصل الثاني: جذور الفكر التداولي في التراث العربي "نظرية أفعال الكلام أنموذجاً"

1- التفكير التداولي عند علماء العرب القدامى

1-1- عند الجاحظ

1-2- عند عبد القاهر الجرجاني

1-3- عند السكاكي

2- تأصيل نظرية أفعال الكلام عند المحدثين

1-2- جهود مسعود صحراوي

2-2- جهود خليفة بوجادي

2-3- تقييم جهود كلا من مسعود صحراوي وخليفة بوجادي

تمهيد:

إن البحث في تداولية الخطاب بكل أنواعها و خاصة فيما يتعلق بنظرية الأفعال الكلامية باعتبارها أهم مرتكزات التداولية، جعلها محط أنظار العديد من الدارسين، نظرا لعلاقته الوطيدة بالمخاطب و كيفية التواصل معه، كما أنه يعد من بين أهم القضايا التي عني بها القدامى و المحدثين على حد سواء، إذ أن القدامى مارسوا الفعل التداولي في كتاباتهم دون أن يقودهم ذلك إلى الحديث في تطبيقات هذا المنحى لأن عملهم انصب على التطبيق والسعي إلى فهم مختلف الخطابات على رأسها الخطاب القرآني الذي كان مدار انشغالهم.

أما الباحثين المحدثين من العرب الذين اطلعوا على التداولية الغربية وما تضمنته من مباحث، أغراهم ذلك للقول بأن التراث العربي يزخر بهذه المفاهيم، وعليه انطلقوا في رحلة التأصيل للنظرية التداولية بما في ذلك نظرية أفعال الكلام التي هي موضوع بحثنا ، والذي سنخصص لها هذا الفصل لعرض جهود الباحثين المحدثين الذين أقبلوا على التأصيل من التراث العربي في محاولة لتقييم هذا الجهد لمعرفة مدى مساهمته في تطوير البحث اللساني في مجال التداولية، والوقوف على أهمية هذا النتاج المعرفي لمعرفة إمكانية استثماره في دراسة الخطابات كما هو الحال مع النظرية الغربية لأفعال الكلام.

1- التفكير التداولي عند علماء العرب القدامى:

إن الحديث عن موضوع التداولية و حضورها في التراث اللغوي العربي، ليس المقصود منه التأسيس لما سبق من المفاهيم المعروضة في اللسانيات الحديثة، بل هو ضروري لبيان الإمتدادات المعرفية للمدونة العربية، و تقديم جانب من الأفكار الرائدة التي عرضها علماء العربية قديما، و إن لم تكن تحظى بالإحتفاء أحيانا من لدن بعض الدراسين المحدثين احتفاءهم بكل وافد حديث من المقولات الغربية.¹

حيث ينبغي من باب الإنصاف، و من قبيل عدم التكرار للذات أن نشير إلى جل مبادئ التداولية الحديثة حاضرة في تراثنا العربي، و لو بمصطلحات مغايرة أحيانا، أو غير منضبطة في أحيان أخرى، و ذلك منذ بداية طلائع الدرس اللغوي مع سيبويه، وصولا إلى النقاد و البلاغيين المتأخرين.²

وسيكون بحثنا خلال هذا العنصر عن التفكير التداولي في التراث العربي القديم عند علماء العرب القدامى من خلال مؤلفاتهم، نجد من أبرزهم:

1-1- عند الجاحظ:

أورد "الجاحظ" في مؤلفة "البيان و التبیین" أن "بشر بن المعتمر" ألقى بصحيفة إلى مجموعة من فتيان المعتزلة حينما مر عليهم و هم بمجلس يتعلمون فيه أصول الخطابة، فدعاهم إلى ضرورة إقامة التناسب و المطابقة بين الكلام و المقام المتحدث فيه، حيث أكد على أن "مدار الشرف على الصواب و إحراز المنفعة مع موافقة الحال، و ما يجب لكل مقام مقال".³

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية - مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، (مرجع سابق)، ص: 138.

² نوارى سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ و الإجراء، ص: 32.

³ الجاحظ: البيان و التبیین، تحقيق: عبد السلام هارون، طو، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985م، ج1، ص: 136.

فشرف المعنى لا يرتبط بكون المعنى مع معاني الخاصة، كما أنه (المعنى) لا يكون وضيعاً إذا كان من معاني العامة، بل أن الهدف يتمثل في تحقيق و إحرار المنفعة أو الفائدة من الكلام المنتج، و لا يتحقق هذا الهدف إلا باستيفاء الكلام على اعتباره هو شرط موافقة الحال و المقام و المتحدث فيه، و إذا كانت البلاغة العربية حاملة لهذا المقوم ذو البعد النفعي، فإنه لمن الممكن القول: "إن هذه الخاصية التي تلح على ضرورة اقتران القول البليغ بانتفاع المستمع"¹ تتماثل إلى حد بعيد من حيث المنحى الذي تتحوه التداولية، حيث اهتمت هذه الأخيرة بضرورة جني الفائدة و المنفعة من الكلام، لدرجة أنها ترجمت في العديد من الترجمات بمصطلح النفعية.²

فقد كانت صحيفة " بشر بن المعتمر " التي أوردها " الجاحظ " في مؤلفه "البيان والتبيين" خير دليل على ذلك،³ فقد تحدث فيها على الشروط الأساسية التي ينبغي التقيد والإعتداد بها عند كل متكلم من حسن الإستعداد للكلام، و استخدام عبارات جميلة واضحة لا لبس فيها، ملائمة للأغراض و المعاني و طبقات السامعين أي تحديد المقام اللازم للعملية التواصلية.

لقد جعل الجاحظ القرآن الكريم المصدر الحقيقي خاصة في نظرية المقامات يظهر ذلك من خلال اعترافه و تأثره بالقرآن الكريم تلك العبارات التي نجدها متناثرة في طيات مؤلفه البيان و التبيين، يقول مثلاً و هو يتحدث عن الشروط التي ينبغي توافرها لتحقيق الفصاحة في الكلام "فقد يستحق الناس ألفاظ و يستعملونها، و غيرها أحق بذلك منها، ألا ترى أن الله تعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب، أوفي موضع الفقر والعجز الظاهر، و الناس لا يذكرون الشغب و يذكرون الجوع في حال القدرة و السلامة، وكذلك ذكر المطر، لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، و العامة أكثر

¹ المصدر السابق، ج2، ص:08.

² ينظر: ميجان الرويلي و سعد البازغي: دليل الناقد الأدبي إضاءة لأكثر من خمسين تياراً ومصطلحاً نقدياً معاصراً، طر، المركز الثقافي الأدبي، لبنان، 2000م، ص: 100.

³ ينظر: شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، طه، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص: 33.

والخاصة لا تفرق بين ذكر المطر و ذكر الغيث، و القرآن إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع، و إذا ذكر سبع سموات لم يقل إلا لم يقل الأراضي، فلا يجمع الأرض أرضين و لا السمع أسماعا، و الجاري على أفواه العامة غير ذلك، لا ينتقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال¹، و عليه فإن الأمر الذي يذهب بحلاوة اللفظ و فصاحته هو استعمال الألفاظ في غير موضعها، و هو أمر حسب الجاحظ كثيرا ما يجري على أفواه العامة، الذين يجهلون الكثير من أسرار الإعجاز القرآني.

كذلك نجد الجاحظ قد قرن مفهوم البيان بالفهم و الإفهام "باعتبار أن مدار الأمر والغاية التي إليهم يجري القائل و السامع إليها إنما هي الفهم و الإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام و أوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضوع"². و بالتالي جعل الجاحظ الفصاحة ملازمة للفهم و الإفهام فكلما كان الكلام فصيح كلما كانت عملية الفهم أسهل وأسرع، و ترتبط قضية الفهم و الإفهام، بوظيفة المتكلم الساعي إلى إظهار الخفي، وتوضيحه للسامع، بالاستعانة بكل الوسائل اللسانية و الإشارية لتحقيق الفهم .

و عليه ستكون الخاصية الأساسية للبيان كونه تعليميا عمليا، تحقيق التواصل الفعال و الإفادة بين المخاطب و المخاطب³، و ربما قارب هذا المفهوم في بعده التبليغي الغرض التداولي للخطاب التواصلية في المقامات المختلفة من وجهة نظر حديثة.

إن قضية الإفهام عند الجاحظ تركز على معايير هذه المعايير جاءت استناد المقولة "كل مقام مقال"، فكل إطار تواصلية معين هو نتيجة لاختيار فعل تداولي معين يتطابق ويتناسب مع الحدث التواصلية، لذلك يقول: "و أرى أن ألفاظ المتكلمين ما دمت خائض في صناعة الكلام مع خواص أهل الكلام، فإن ذلك أفهم عني و أخف لمؤونتهم علي و لكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها فلم تلزق بصناعتهم

¹ الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص: 60.

² المصدر نفسه، ص: 71.

³ العمري محمد : البلاغة العربية أصولها وامتداداتها ، د.ط، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999م، ص: 191.

إلا بعد أن كانت مشاكلا بينها و بين تلكم الصناعة، و قبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة أهله و عبده و أمه أو في حديثه إذا تحدث أو خبره إذا خبر، و كذلك فإنه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب و ألفاظ العوام و هو في صناعة الكلام داخل. فلكل مقام مقال و لكل صناعة شكل¹. بمعنى أن لكل صناعة ألفاظ معنية تنتقي من معجم فكري خاص بالمتكلم يتلائم مع تلك الصناعة مما يفرض على المتكلم البليغ ضرورة انتقاء الكلمات و العبارات التي يتم من خلالها تحقيق نوع من المرونة و التناسب مع الظروف المحيطة (الحضارية الثقافية الطبقية و الموضوع المتحدث فيه)، بالإضافة إلى اعتبارات المتلقي و اهتماماته التي لا بد من استصحابها في عملية إنتاج الكلام.

من هنا يمكن القول أن مقولة "كل مقام مقال" أو "لكل كلمة مع صاحبها مقام" أو "مطابقة مقتضى الحال" هي من جوامع الكلم التي وقعوا عليها و التي تصدق على دراسة و مقارنة المعنى لا في العربية الفصحى فحسب بل على كل اللغات.² على أساس أن المتكلم مهما كان جنسه و توجهه، و مهما كانت لغته مضطر إلى إحداث نوع من التوافق بينه و بين متلقيه المربوط هو الآخر بظروف تحيط به من خلال خلق تطابق بين كلامه و المقام المحيط للعملية التخاطبية للوصول إلى تحقيق تفسير مناسب لما قيل.

و عليه فإن عملية تحليل الوظائف اللغوية وفق المستويات الصرفية و الصوتية والنحوية و المعجمية ليست خليقة وحدها للوصول إلى المعنى المراد، بل تلزم على المحلل أو المتلقي الوقوف على كل صغيرة وكبيرة تمت بصلة وثيقة بالعنصر الاجتماعي المحيط بالعملية التواصلية برمتها و المتمثل في المقام، فالتعامل مع الكلام من زاوية كونه عمل منعزل عن سياقه الخاص، يعد نوعا من العبث الذي من شأنه أن يحدث عوائق و ملاسبات

¹ الجاحظ : الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، 1969م، ج3، ص: 368-369.

² بنظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 372.

سلبية تؤدي بالتفسير و الفهم الصحيح إلى اللبس و الغموض و الوقوع في الخطأ، و بالتالي الإخفاق في التواصل الفعال و الإيجابي.¹

فضلا عم هذه الجهود استطرده الجاحظ في مؤلفه " البيان و التبیین " إلى الحديث عن الوظيفة الإقناعية للخطاب أو ما يسمى ب: "بلاغة الخطاب الإقناعي" و نقصد به التمعن في إفهام المخاطب و إبلاغه محتوى الرسالة الأدبية من لدن المرسل، الذي تتعاضم وظائفه الإبلاغية لتحقيق المقصد الأسمى المتمثل في البيان،² و لعله الغرض الأساس الذي تحرص التداولية المعاصرة على تحقيقه في الخطابات المنجزة.

و لما كان من المستحيل أن يقتنع المتلقي بما هو غامض و غير مفهوم في الخطابات المنجزة و المبلغة، و سعيا إلى إبراز خطر الوظيفة الإقناعية، ازدادت عناية الجاحظ بالبيان الذي أطر أهم المباحث اللغوية، بل أضحى الموجه المعرفي لمسألة الوجود من خلال المقولة الشهيرة، التي أحسن الجاحظ صياغتها و المتمثلة في قوله: العالم الصغير (اللغة) سليل العالم الكبير (الكون)، و يتوزع البيان في النظرية الجاحظية على مستويين هما: المستوى التداولي و الإقناعي، و المستوى المعرفي.³

يرى الجاحظ أن البلاغة في اللفظ، و المستوى المعرفي الذي يختص بالمعاني بصفة عامة، و من ثم فإنه عمل على حصر البيان في اللفظ، و ربط الإقناع بالتداول. و قد توصل إلى هذا المستوى البلاغي في البيان انطلاقا من الوظيفة التواصلية، إذ ينقل في هذا الصدد نص عظيم الفائدة من حيث قيمته المعرفية بالنسبة إلى جوهر التصور التداولي، فهو يقول: "المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، و المتخلجة في نفوسهم، و المتصلة بخواطرهم، و الحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، و بعيدة و حشية، و محجوبة

¹ ينظر: محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وإخلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، 1993م، ص: 118.

² أدبوان محمد: نظرية المقاصد بين حازم القرطاجني ونظرية أفعال اللغة المعاصرة، مجلة الوصل، كلية الآداب، العدد الأول، جامعة تلمسان، 1994م، ص: 37.

³ نعمان بوقرة: ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 54، السنة الرابعة عشر، 2008م، ص: 111.

مكونة، و موجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، و لا حاجة أخيه، و خليله و لا معنى شريكه، و المعاون له على أموره، و على ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، و إنما يحي تلك المعنى ذكرهم لها، و إخبارهم عنها، و استعمالهم إياها، و هذه الخصال هي التي تقرّبها من الفهم، و تجليها للعقل، و تجعل الخفي منها ظاهرا، و الغائب شاهدا، و البعيد قريبا، و هي التي تخلص الملتبس، و تحل المنعقد، و تجعل المهمل مقيدا، و القيد مطلقا، و المجهول معروفا، و الوحشي مألوفا، و الغفل موسوما، و الموسوم معلوما و على قدر وضوح الدلالة و صواب الإشارة، و حسب الإختصار، و دقة المدخل يكون إظهار المعنى، و كلما كانت الدلالة أوضح و أفصح، و كانت الإشارة أبين و أنور، كان أنفع و أنجع و الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان"¹.

يحيل هذا النص إلى أسس العملية التواصلية بشتي وظائفها في إطار علم اللغة المعاصر، فالمعاني المستورة و الخفية لا يتم التعرف عليها إلا بالاستعمال، أي بالألفاظ وكذلك بالإخبار عنها، أي الإبانة أو البيان، و سائر هذا التصور مفهوم الإبلاغ الذي تعني به التداولية، التي تصف و تفسر حركية الخطاب بين مستعملي اللغة في علاقة الكلام المنجز بالسياق العام و الخاص، و مدى تأثيره، من حيث هو سلسلة من الأفعال في المتلقي في مستوى الفهم و الفائدة، و هذا ما ذهب إليه الجاحظ عندما عدّ الإخبار و الاستعمال المسؤولين و المتحكمين في تفعيل المعاني و إعطائها وظائف لسانية و بلاغية و إقناعية معنية.

1-2- عند عبد القاهر الجرجاني:

إن معالجة "عبد القاهر الجرجاني" للقضايا و المباحث البلاغية كانت بمثابة محاولة ذات بعد تجديدي في عملية التأصيل البلاغي و النقدي، خاصة فيما قدمه في كتابية "دلائل

¹ الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص:75.

الإعجاز" و "أسرار البلاغة"، حيث تضمنت هذه الكتب محتوى معرفي و إثراء منهجي دفع بعجلة تطوير الأبحاث البلاغية نحو التطور و الإزدهار.¹

أثبت عبد القاهر أن مراعاة النسب النحوية و استعمالها الدقيق و الأنسب، شرط جوهرى لامناس من اعتباره في العمليات المنتجة للكلام، و هو ما عرف عنده تحت مصطلح "النظم" حيث يقول: اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، و تعمل على قوانينه و أصوله...²، و بذلك فإن تفعيل العملية التواصلية مرتكز على أسس نحوية صريحة، لا بد من التقيد بها و الانصياع لها، و تحصل هذه المراعاة انطلاقاً من "علاقة تربط اللغة من جهة و مستعمل اللغة من جهة أخرى"³.

كذلك نجد آراءه البلاغية التي من شأنها أن ترفع من التلاؤم و التطابق بين الكلام والمقاصد التي يسعى المتكلم الوصول إليها في الأطر التواصلية، حيث يقول "ثم أعلم أن ليست المزية بواجبة لما أنفستها و من حيث هي على الإطلاق، و لكن تعرض بسبب المعاني و الأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها مع بعض"⁴، من هنا يتضح لنا أن الكلام السليم يبنى على أساس وضع الألفاظ في مواضعها الأصلية في التراكيب اللغوية، كما يوضح في قوله: "بل ليس من فضل و مزية إلا بحسب الموضع، و بحسب المعنى الذي تريد، و الغرض الذي تؤوم"⁵، من هذا القول نستشف أن الألفاظ المستعملة عند الجرجاني لا تنفصل عن المقصدية.

كما تضمن كتابه "دلائل الإعجاز" مجموعة من الشروط التي تضمن نجاح العملية التواصلية، و من بينها "معرفة خصوصيات اللغة التي يتم بها التواصل"، فكل جماعة لسانية

¹ ينظر: إبراهيم خليل: الأسلوبية ونظرية النص، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997م، ص:33.
² عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، شرح وتعليق: محمد التنجي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005م، ص:69-70.
³ محمد عبد الرزاق عبد الغفار: عبد القاهر الجرجاني في النقد العربي الحديث- دراسة في إشكالية التأويل-، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002م، ص: 23.
⁴ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 74.
⁵ المصدر نفسه، ص:74.

تعتمد على لغة واحدة مشكلة مجموعة من المفارقات و الميزات ما ليس في غيرها. يقول الجرجاني: "و أن الذي قاله العلماء و البلغاء في صفتها (اللغة) و الإخبار عنها رموز لا يفهمها إلا من هو في مثل حالهم من لطف الطبع، و من هو مهياً لفهم تلك الإشارات حتى كأن تلك الطباع اللطيفة و تلك القرائح و الأذهان قد تواضعت فيما بينها على ما سبيله سبيل الترجمة يتواطأ عليها المرسل بالعادات، و لا يعرفها من ليس هو منهم"¹. أي أن معرفة المرسل بالعادات الكلامية التي اختص بها المرسل إليه تمكن البليغ من إقامة تواصل ناجح مرتكزاته الإعتداد بألفاظ و إشارات متعارف عليها.

إن هذه الخصوصية التي تنبه إليها الجرجاني، و جعلها من أوليات العملية التخاطبية الفعالة و الناجحة، تعكس نظرة شمولية نوعية وصلت إلى حد الوصول والإرتقاء إلى مستوى التنظيرات اللغوية الحديثة و المعاصرة.²

كما يمكن أن يتلاقى هذا الطرح البلاغي مع طروحات بعض التداوليين مثل سيرل الذي كان يرى أن الفعل الكلامي يمثل شكلاً من أشكال السلوك الاجتماعي المرهون، بمتتالية من التعاقدات الاجتماعية العرفية، و بالتالي فإن نجاحه يخضع إلى مراعاة مسائل ذات بعد اجتماعي.

و من المباحث التي شغلت حيزاً كبيراً من اهتمامات عبد القاهر الجرجاني، نذكر مبحث التقديم و التأخير، حيث يعتبره "باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يعتري لك عن بديعة، و يقضي بك إلى لطيفة، و لا تزال ترى شعراً يروك مسمعه، و يلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن أراقك و لطف عندك أن قدم فيه شيء و حوّل اللفظ من مكان إلى مكان"³.

¹ المصدر السابق، ص: 169.

² ينظر: واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص: 217.

³ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 85-86.

أما بالنسبة للطريقة و الكيفية التي تحدث فيها عن ظاهرة التقديم و التأخير، فهي مرتبطة بحصول انتهاكات لقواعد النظام التركيبي، الذي يكون مقننا من الدرس النحوي، وتكون من بين النتائج المتوخاة و المترتبة عن هذا الانتهاك الصريح ورود إفرزات دلالية أخرى تنقل المعنى من مستوى إلى مستوى آخر.¹

يعتبر عبد القاهر الجرجاني أن المقام من الدعائم الأساسية في عملية التقديم والتأخير التي يمكن أن تشتمل عليها العبارات الكلامية، و من أجل إثبات هذا المقتضى التصوري يذهب الجرجاني إلى تمثيل النحاة على هذه الفكرة بقوله: "كمثل ما يعلم من حال الناس في حال الخارجي يخرج فيبعث و يفسد، و يكثر به الأذى، أنهم يريدون قتله، و لا يباليون من كان القتل منه، و لا يعنيه منه شيء. فإذا قتل و أراد مرید الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول "قتل الخارجي زيد"، و لا يقول "قتل زيد الخارجي" لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له "زيد" جدوى و فائدة، فيغنيهم ذكره و يهتمهم و يتصل بمسرتهم و يعلم حالهم أن الذي هم متوقعون له و متطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد، و أنهم قد كفوا شره و تخلصوا منه"². بمعنى أن الإهتمامات و التوقعات والتطلعات التي تجاور المتلقي هي الأساس المتين الذي يعتد به المتكلم البليغ في عملية التقديم.

انطلاقاً من هذا الطرح المتعلق بمبحث التقديم و التأخير عند عبد القاهر الجرجاني يمكن أن نستشف بعض النقاط المتصلة بتخرجاته، منها أن طرح الجرجاني يدل على إدراكه العميق إلى فكرة السياق ، و التي لا تبتعد من حيث التوجه عن ما طرح في الدراسات التداولية المعاصرة.

¹ ينظر: محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، د.ط، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 1994م، ص:331.

² عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص:86.

كما نجد عبد القاهر الجرجاني توصل في كتابه "أسرار البلاغة" إلى بعض التخرجات البيانية التي تطابق نوعاً ما التنظيرات التداولية حديثاً خاصة فيما يتعلق آليات الخطاب الناجح.

حيث يرى هذا العلم البليغ أن في استعمال الاستعارة و مجاوزة الوضع اللغوي الذي اختلفت به جماعة لسانية معنية، فوائد فنية جمالية ترقى بالأسلوب البياني، و فوائد تأثيرية تغذي الخطاب بطريقة تجعله أبلغ من التوظيف الحقيقي المباشر، بحكم أنها "تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر، و تجني من الغصن الواحد أنواع الثمر (...). فإنك لترى بها الجماد حياً ناطقاً، و الأعجم فصيحاً، والأجسام الخرس مبينة و المعاني الخفية بادية جليلة، و إذا نظرت في أمر المقاييس وجدتها ولا نأمر لها أعز منها، و لا رونق لها ما لم تزنها، و تجد التشبيهات على الجملة غير معجمية ما لم تكنها، إن شئت أرتك المعاني اللطيفة التي هي من خبايا العقل، كأنها قد جسمت حتى رأتها العيون، و إن شئت لطف الأوصاف الجسمانية حتى تعود روحانية لا تتألف إلا الظنون"¹.

يمكن أن نلاحظ من خلال هذا القول أن الكلام عند عبد القاهر الجرجاني على ضربين، فالضرب الأول "أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدة، و ذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيدٍ مثلاً بالخروج عن الحقيقة: خرج زيد، و بالانطلاق عن عمرٍ فقلت عمرو منطلق"². و هذا الضرب تحيل فيه الكلمات على معانيها العرفية، و لذلك فإنها تتحصر في غالب الأحيان في الكلام الذي يراد منه الإخبار، أي ما يعرف به في التداولية بالأفعال الكلامية المباشرة.

¹ عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق: عبد الحميد هندواي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ص:40.

² المصدر نفسه، ص:178.

أما الضرب الثاني، فهو ضرب "لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، و لكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. و مدار هذا الأمر على الكناية و الاستعارة و التمثيل"¹. و هكذا فإن هذا الضرب يتمثل مع الأفعال الكلامية غير المباشرة التي لا يتطابق معناها الحرفي مع غرضها الإنجازي، التي حظيت بدروس كثيرة من قبل الباحثين التداوليين مثل "سيرل" و "بول غرايس".

1-3- عند السكاكي:

لقد ضمّن "السكاكي" كتابه "مفتاح العلوم" تقسيما لعلمي المعاني و البديع بطريقة ممنهجة و محكمة اعتُبرت بمثابة الصيغة النهائية للتقسيم التي استقرت عبر العصور، وبالإضافة إلى هذا التقسيم ضمّ السكاكي للبلاغة ذبلا تحت فيه عن الفصاحة و البلاغة العربية و المحسنات البديعية اللفظية و المعنوية، و بهذا أصبحت أقسام البلاغة عنده تشمل على المعاني و البيان و توابعهما من البديع.²

كما تجلت ملامح التداولية بشكل أكبر عند السكاكي من خلال توصيف عناصر العملية التواصلية، و ربطها بمقتضى الحال، لأنّ وضعية المتلقي و أحواله، تساهم مساهمة فعالة في فهم المقصد فهما جيدا، و تحدد أيضا نوعية الكلام المرسل من المتكلم، فالمتلقي سيكون خالي الذهن، أو مترددا في الحكم، أو منكرا له، و قد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فيجعل غير السائل - هو خالي الذهن - كالسائل، و قد يجعل غير المنكر كالمنكر، و قد يجعل المنكر كغير المنكر.³

¹ المصدر السابق، ص: 178.

² شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص: 37.

³ نعمان بوقرة: ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين، ص: 112.

و من بين إسهاماته التنظيرية أيضا، نجد التوصيات و الشروط البلاغية الفنية التي من شأنها الإرتقاء بالكلام نحو الحسن و القبول، و قوام هذه التوصيات متمركز حول تسليط العناية على مقامات التلفظ و الاهتمامات النفسية /الفكرية التي تساور المتلقين، على أساس أنها هي التي تفرض على المتكلم الطريقة التي يعرض بها ألفاظه و عباراته. و في هذا الشأن يقوم "السكاكي" بذكر بعض المقترضيات بشكل يوحي بتعددتها و تنوعها، حيث يقول: "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم. و إن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا و قوة و إن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، و إن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، و كذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا في ذكره، و إن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة للاعتبارات المقدم ذكرها، و كذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جمل على البين و لا طيها، فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك"¹. و بهذا فإن المقام هو وحده من يملي على المنتج الكلام البليغ قيود أو إملاءات من شأنها أخذ الكلام و التوجه به نحو استراتيجية محددة تناسب و تتطابق مع الآليات التي تنتج الخطابات بكل أشكالها و صورها.

و لا شك في القول، إن هذه المقترضيات مختلفة باختلاف مقامات الكلام المختلفة، ولذلك نجد السكاكي يعدد الأحوال و المقامات، إذ يقول: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام الشكر يباين مقام الشكاية و مقام التهنة يباين مقام التعزية و مقام المدح يباين مقام الذم و مقام الترغيب يباين مقام الترهيب و مقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل و كذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، و مقام

¹ أبي يعقوب السكاكي : مفتاح العلوم، طر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1990م، ص: 95.

البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، و كذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، و لكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر¹.

لقد غدت فكرة الاستعمال في التداولية بارزة عند السكاكي، و لعل ما يزيد تجليها عنده عندما عرّف علم المعاني بأنه "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة و ما يتمثل بها من الاستحسان و غيره ليتحرز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره"². و بالتالي فإن مستويات اللغة و ماتشملة من صوتية و تركيبية و دلالية و معجمية غير كافية عن تحقيق الإطار التواصلية بكل ملابساته و حيثياته، دون مراعاة مقتضى الحال.

كما اتجهت جهود السكاكي إلى تفضيل القول في الإنشاء، إذ قسمه إلى ضربين: إنشاء طلبى، و يعرف الإنشاء و تقسيمه إذ يقول: " و الطلب إذا تأملت نوعان نوع لا يستدعى في مطلوبه إمكان الحصول و قولنا لا يستدعى أن يمكن أهم من قولنا يستدعى أن يمكن، و نوع يستدعى فيه إمكان الحصول"³.

و من بين أساليب الإنشاء الطلبى لديهم: أسلوب التمني، الاستفهام، الأمر...، و من بين أساليب الإنشاء غير الطلبى و المدح و الذم، و لعل هذا التقسيم الذي ارتضاه السكاكي يتقاطع و ينسجم مع ما ذهب إليه سيرل و هو بصدد تصنيف الأفعال الكلامية، حيث حصرها في خمسة أصناف، من بينها الأوامر التي يحصل المتكلم من خلالها على شيء من المتلقي مثل: طلب أمر،... إلخ و هو ما يتقارب إلى حد بعيد مع أساليب الإنشاء الطلبى.⁴

¹ المصدر السابق، ص: 95.

² المصدر نفسه، ص: 91.

³ المصدر نفسه، ص: 170.

⁴ ينظر: نعمان بوقرة: ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين، ص: 112-113.

و لأن بلاغته تجمع بين النحو و المنطق، و الشعر، عدّ السكاكي أنموذجا عربيا متميزا يمكن أن يكون آراؤه أساسا نظريا للسانيات التداولية العربية بعامة و لنظرية الأفعال الكلامية خاصة.

وفي الختام لا يسعنا إلا القول بأنه من المفيد لو عدنا إلى التراث اللغوي العربي ، بغية تحديد الأطر والمجالات المعرفية المشتركة بين التراث البلاغي العربي والمنظومة المفاهيمية للدرس التداولي المعاصر، وقد تناولنا في هذا المبحث أهم النصوص التي وردت في أعمال و مصنفات كل من الجاحظ والجرجاني و السكاكي التي تدل على أوجه التقارب والتشابه بينهم وبين الدرس التداولي المعاصر، مما يمكنه دعمه دعامة مهمة في مسيرة تطور الفكر اللغوي التداولي وكيفية تحليله للنصوص المختلفة.

2- تأصيل نظرية أفعال الكلام عند المحدثين:

في هذا المبحث نحاول أن نقف عند تجربتين جزائريتين أقبلتا على تأصيل التداولية في كتاباتهما التي أقبل عليها الباحثين ، وهما تجربة الباحث "مسعود صحراوي" في كتابه "التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، وتجربة الباحث "خليفة بوجادي" في كتابه "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، سنعرض تصورهما لهذا التأصيل في محاولة للوقوف على أهميته وفائدته في مجال البحث التداولي.

2-1- جهود مسعود صحراوي في كتابه التداولية عند العلماء العرب:

يعد كتاب الباحث صحراوي من المؤلفات والأعمال التي أخذت الموروث العربي بالدراسة والتحليل وذلك لإثبات أن نظرية أفعال الكلام تتجلى ملامحها فعلا في تراثنا العربي وكذلك لإثبات أن علماء العرب القدامى قد تفتنوا للكثير من الأفكار السائدة حديثا خاصة

فيما يتعلق بنظرية أفعال الكلام ، وإن لم يشر إليها العلماء القدامى بمصطلحات علمية دقيقة.

وعند الحديث عن نظرية أفعال الكلام في التراث اللساني العربي نجدها تتدرج ضمن مبحث علم المعاني، وتحديدًا ضمن نظرية الخبر والإنشاء، التي اشتغل ببحثها عدد من علماء العرب القدامى، وفي هذا الصدد سنقوم بعرض جهود الباحث صحراوي في التأسيس لنظرية أفعال الكلام من خلال عودته إلى جهود القدامى ضمن مصنفاتهم على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية (أصوليين، بلاغيين، نحاة).

2-1-1- عند البلاغيين:

إن نظرية الخبر و الإنشاء عند العلماء العرب لم تأن مكتملة من أول أمرها و إنما مرت بمراحل إلى أن استقرت على أسس علمية و نهائية عند "السكاكي"، و حتى مصطلح الإنشاء ذاته لم يكتب له الشيوخ و الاستقرار إلا في مرحلة متأخرة، فقد كان يستعمل مصطلح الطلب الذي جاء مصطلح الإنشاء كبديل له¹.

إضافة إلى أن المعايير المتخذة كأساس للتمييز بين "الخبر و الإنشاء" تعددت و اختلفت باختلاف العصور و المراحل، كما اختلفت أيضا الأدوات التحليلية، وهذه المعايير في تقدير صحراوي نوعان: "معايير منطقية و معايير تداولية"، ولكنها كانت إلى متداخلة في مصنفاتهم (الأدوات المنطقية، و التداولية) تداخلا شديدا ، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي ...، وفق خصوصيات كل مرحلة علمية و منظور كل باحث²، و قد كان حضور المعايير و الأدوات التداولية متفاوتا في كتبهم، فمنهم من اهتم بها اهتماما خاصا... كما عند معظم الأصوليين، ومنهم من جعلها قرينة مساعدة كما في بعض مؤلفات البلاغيين و النحاة.

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص:54.

² المصدر نفسه ، ص:58.

و يمكن حصر أهم هذه المعايير التمييزية، بشكل موجز، في النقاط الآتية:¹

- 1- معيار قبول الصدق و الكذب.
- 2- معيار مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية أو عدم مطابقتها في الكلام الخبري.
- 3- إيجاد النسبة الخارجية فالإنشاء توجد نسبته الخارجية خلافا للخبر الذي يصفها.
- 4- مراعاة قصد المتكلم بوصفه قرينة تمييزية أساسية.
- 5- معيار عدد النسب.
- 6- معيار تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس.

ويقدم مسعود صحراوي تصورا لمفهومي الخبر والإنشاء مفاده أن "الخبر هو الخطاب التواصلية المكتمل إفاديا، والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، وأنّ الإنشاء هو الخطاب التواصلية الذي لا يطابق النسبة الخارجية، بل حريّ به هو أن يتسبب في وجودها"²، و يبدو أن هذا التصور مبني على اعتبارات تداولية، إذ أنه ذو أهمية في العملية التواصلية المعتمدة على استعمال اللغة وإفادة المستمع بالخطاب ، وقصد المتكلم من الكلام الذي يتجسد في الإخبار عن الفعل الكلامي أو وصفه، وإنشائية هذا الفعل الذي لم يكن له واقع خارجي، بل هو الذي يوجد وينجزه.

1- تقسيمات الخبر و الإنشاء:

قام العلماء العرب بتقسيم ظاهرتي الخبر و الإنشاء أنواعا من التقسيمات حسب مراحل تطور الدرس البلاغي العربي ، وذلك استنادا على المعايير السابقة الذكر وقد كانت هذه التقسيمات على نمطين: تقسيم إجمالي وتقسيم تفصيلي، سنعرض أهمها فيما يأتي:

1-1- التقسيم الإجمالي:

¹ ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ، ص: 58- 80.

² ينظر: المصدر نفسه، ص:72 وما بعدها.

استطاع "أبو نصر الفارابي"، وهو بصدد تقسيم أنواع المخاطبات، أن يقوم بتصنيف "العبارات الكلامية الصادرة عن الإنسان إلى صنفين كبيرين هما: عبارات القول وعبارات الفعل"¹ حيث يرى مسعود صحراوي: أن الفارابي ابتداءً مما ابتداءً منه الفيلسوف أوستين من اعتبار المخاطبات نوعين: أقوالاً، و أفعالاً تتم بالأقوال"².

بمعنى أن الأولى هي التي تتم بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الآخر، و التعبير عما في النفس، والثانية يراد بها، إضافة إلى ذلك حمل المخاطب على فعل شيء ما، ويذكر صحراوي أنه "من الطريف أن الفارابي يلتفت منذ ذلك العصر المبكر إلى مفهوم الملفوظ الإنجازي الذي يتحدث عنه أوستين و سيرل في عصرنا والذي كثيراً ما يقدّم على أنه اكتشاف حديث في كل من الفلسفة التحليلية والأبحاث التداولية المعاصرة"³، بمعنى أنه رغم التفاوت الزمني بين عصر الفارابي و أوستين إلا أن كليهما قد التفت لمفهوم الملفوظ الإنجازي الذي يعد من المفاهيم الدقيقة والعلمية حديثة النشأة والتي مرت عليها قرون منذ أن عرفها علماءنا العرب.

"ويقرر الفارابي في وضوح أن قوة أحد أنواع القول -ويقصد النداء- قوة السؤال عن الشيء أي أن القوة الإنجازية المحتواة في فعل النداء هي نفسها المحتواة في فعل الاستفهام . وهذا النوع من الكلام يقتضي جواباً عند الفارابي، مثلما رأى أوستين أن للأفعال الكلامية نوعاً ثالثاً سماه: الفعل الناتج عن القول أو الفعل التأثيري"⁴، و بذلك يقترب الفارابي من مفهوم الملفوظ الإنجازي الذي تحدث عنه أوستين و سيرل في عصرنا، و قد عبر عنه بـ "القوة"، و الذي يعتبر من المقولات التداولية المعاصرة، ويشرح مسعود صحراوي هذا الكلام بأن الفارابي: "يرى أن لكل قوة كلامية جواباً معيناً فكل مخاطبة يقتضى بها شيء ما فلها جواب، فجواب النداء إقبال أو إعراض، و جواب التضرع و الطلبة بذل أو منع، و جواب

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 87.

² المصدر نفسه، ص: 87.

³ المصدر نفسه، ص: 87.

⁴ المصدر نفسه، ص: 87-88.

الأمر و النهي و ما شاكله طاعة أو معصية، و جواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب...¹. والملاحظ أننا نجد تقسيم الفارابي حسب ما أورده صحراوي يقارب إلى حد كبير تحليل التداوليين المعاصرين في الانطلاق من الاعتبارات التداولية كقصد المتكلم ومراده من المخاطب، والقوة الإنجازية التي تحملها العبارة اللغوية ، إذ أن الفارابي يعد من الذين كانت نظرتهم عميقة في هذا المجال.

1-1-2- التقسيم التفصيلي: مما سبق تبين أن العلماء العرب قاموا بتقسيم الكلام

المفيد إلى قسمين هما : الخبر والإنشاء إلا أن البلاغيين والمناطق العرب لم يكتفوا بالتقسيم الإجمالي العام بين الخبر والإنشاء، بل قسموا كلا منهما إلى أقسام فرعية تفصيلية كالآتي:

القسم الأول: الخبر:

1- تقسيم منسوب إلى الجاحظ:

يشرح مسعود صحراوي رأي الجاحظ إذ "أن "الخبر" الذي يوصف بـ "الصادق" هو ما يكون مطابقاً للواقع، مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق، و يوصف بـ "الكاذب" إذا كان غير مطابق للواقع مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق".²

فالخبر الصادق هو: ما كان مطابقاً للواقع+ اعتقاد المتكلم بأنه مطابق.

الخبر الكاذب هو: ما كان غير مطابق للواقع+ اعتقاد المتكلم بأنه غير مطابق.

و ينتج نوع آخر من الأخبار، هو:³

- الخبر الذي ليس صادقاً و لا كاذباً و هو صنفان:

1- هو المطابق للواقع، سواء مع اعتقاد المتكلم أنه غير مطابق أو بدون اعتقاده.

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص:88.

² المصدر نفسه ص:93.

³ المصدر نفسه، ص:94.

2- هو غير مطابق للواقع، سواء مع اعتقاد المتكلم أنه مطابق أو بدون اعتقاده. و عليه فإن الجاحظ قد احتكم إلى معيارين في الحكم على صدق الخبر أو كذبه، وهما:

- مطابقة الواقع.

- و اعتقاد و المخبر (أو قصده).

و بذلك أضاف الجاحظ نوعاً ثالثاً من الأخبار، و هو الخبر غير الصادق و لا الكاذب و هو بهذا متأثر برأي "النظام المعتزلي"، و ذلك باعتماده على القرينة التداولية التي هي اعتقاد المتكلم و قصده.

ويشير صحراوي في هذا السياق إلى أن معيار الجاحظ اعتقاد المتكلم و قصده يشبه أو يقارب ما فعله سيرل حينما جعل شرط الصراحة معياراً من معايير القوى المتضمنة في القول لإثبات هويتها الإنجازية، كما "يلتقي الجاحظ في هذه الرؤية التداولية "بالدسوقي" و "السبكي" حين أدرجا قصد المتكلم في التمييز بين الخبر و الإنشاء"¹، من هنا نرى أنه ينحو في تحليله منحى تداولي.

2- **تقسيم إبراهيم النظام:** أورد البلاغيون العرب رأي "النظام المعتزلي" في تقسيم

الكلام إلى خبر وطلب على أساس معيار الصدق والكذب، وقد ذكر صحراوي أن النظام "قد فرق بينهما بأن صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر، سواء طابق الواقع أم لم يُطابقه، وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر سواء لم يُطابق الواقع أم طابقه"². فالخبر الصادق عند النظام هو ما طابق اعتقاد المخبر، سواء طابق الواقع أم لم يُطابقه، وهو تقسيم شبيه بتقسيم الجاحظ.

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص:95.

² المصدر نفسه، ص:98.

ويذكر صحراوي أن هذا التقسيم قد قابله العلماء بشيء من الحدة والتشنج وصل بهم إلى حد التسفيه ولكنه في نظره "يجد له مسوغا بوجه من الوجوه ، فالصدق عنده منظور إليه نظرة تداولية لا نظرة تجريدية"¹.

هذا ويشير مسعود صحراوي إلى أن ظواهر مثل : الوعد والوعد والشهادة ووالرواية... الخ، اختلف العلماء في تسميتها إذ عدّها أغلبهم من الخبر في حين عدّها البعض الآخر من الإنشاء وكل هؤلاء يورد حججا لإثبات صحة تقسيمه.

وبعد عرضنا لآراء القدامى كما أورده الباحث صحراوي حول تقسيمات الخبر نلاحظ أن رأي النظم لا يختلف كثيرا عن رأي الجاحظ وذلك من خلال نظرتهم إلى صدق الخبر أو كذبه وهي نظرة تداولية نسبية وليست نظرة تجريدية مطلقة، إلى جانب هذه التقسيمات نلاحظ أن العلماء قد اختلفوا في تسميت ظواهر أسلوبية أخرى ، إذ عدّها أغلبهم من الخبر وفريق آخر عدّها من الإنشاء.

القسم الثاني: الإنشاء:

توصل صحراوي خلال رحلة تأصيله لنظرية الأفعال الكلامية إلى أن البلاغيين قسّموا الإنشاء إلى قسمين طلبي و غير طلبي وهما بدورهما ينقسمان إلى فروع جزئية هي "عبارة ظواهر أسلوبية فرعية متنوعة إما لتنوع الصيغ اللغوية ذاتها وأساليبها، وإما لتنوع أغراضها التواصلية وإفادتها"².

1- الإنشاء الطلبي: يشتمل هذا الضرب عندهم على ظواهر أسلوبية متعددة، نعرضها فيما يلي:

1-1- الأمر والدعاء والإلتماس:

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ، ص:99.
² المصدر نفسه، ص:105.

مما تعارف عليه البلاغيون و غيرهم في تقسيم الطلب بحسب منزلة المتكلم بالنسبة للمخاطب، فإن "الطلب يكون أمر مع استعلاء المتكلم على المخاطب، و يكون التماسا مع تساويهما و يكون دعاءً مع خضوع المتكلم"¹، أي أن منزلة المتكلم بالمقارنة بمنزلة المخاطب هي التي تحدد نوع الطلب والملاحظ أيضا أن كلا من الالتماس والدعاء يؤدي بصيغة الأمر فهو الأصل الأسلوبي لهذه الأنواع، و يصور هذا التقسيم للإنشاء الطلبي التوجه التداولي، إذ تراعي علاقة المتكلم بالمخاطب.

حيث يقابل مسعود صحراوي هذا العمل بما فعله سيرل الذي اعتمد معيار الشروط المعدة كخروج الأمر إلى الدعاء والالتماس، و قد أوضح سيرل هذا المعيار بمثال أورده صحراوي في كتابه بقوله: "الطلب الصادر من عسكري برتبة عميد إلى جندي بسيط بتنظيف الغرفة، و الذي لن يكون إلا أمراً لأنه صادر من متكلم أعلى درجة من المخاطب، في حين أن نفس الطلب من الجندي البسيط إلى العميد لم يكن أمراً، بل هو طلب أو اقتراح أو رجاء"². فسيرل يشترط في تحقق الأمر الإرادي أن يكون طلباً ناشئاً عن كل من العلو والاستعلاء.

ينبغي أن نشير إلى أن كلا من الدعاء و الالتماس أغراض تواصلية و وظائف خطابية تؤدي بـ "صيغة الأمر أو النهي" على مقتضى قاعدة خروج الأسلوب عن مقتضى الظاهرة.

1-2- الأمر والنهي:

ذكر صحراوي أن البلاغيين اهتموا، "بصيغ الأساليب الإنشائية عموماً، و لاسيما صيغ الأمر و النهي باعتبارهما أظهر في الدلالة على الإنشائية، و بما تحمله الصيغتان من

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 106.

² المصدر نفسه، ص: 107.

دلالات و إفادات"¹، كما استنبطوا منها أفعال متضمنة في القول منبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية، وقد ذكر صحراوي أن للأمر صيغ هي: صيغة فعل الأمر، صيغة الفعل المضارع المقترن بلام الأمر، المصدر النائب عن فعل الأمر، أسماء الأفعال و الأصوات.

أما للنهي حسب ما أورده صحراوي عن رأي السكاكي و غيره "حرف واحد هو: لا الناهية الداخلة على الفعل المضارع، كما صرحوا بأن النهي فيها أصالة، ثم تحمل عليه مجازاته، من الالتماس و الدعاء و التهديد و الإنشاء و نعتقد أن النهي فيها هو فعل كلامي أصلي، أما البقية فهي أفعال متضمنة في القول منبثقة عن الأصل"²، من هنا نلاحظ أن البلاغيين العرب قد اهتموا بالصيغ الإنشائية عموماً ، ولا سيما صيغ الأمر والنهي باعتبارهما صيغتان تحملان دلالات و إفادات عديدة.

1-3- الاستفهام:

يشير صحراوي أن المعيار الذي فرق به الفارابي الاستفهام عن باقي الطلبيات هو طبيعة أو فحوى المطلوب، فإن " كان المطلوب قولاً كان الطلب استفهاماً و إن كان المطلوب فعل شيء ما كان الطلب غير استفهام أمراً أو غير ذلك...، فالاستفهام هو الذي سماه ما يقتضى به قول ما، أما باقي أنواع الطلب من نداء و تضرع و إذن و منع... فسماه ما يقتضى له فعل شيء ما"³. و قد قسم البلاغيون الاستفهام إلى قسمين: طلب تصور، و طلب تصديق:

الأول: هو طلب حصول الشيء في العقل بسيطاً، أي له طرف واحد.

الثاني: و هو طلب حصول نسبة بين الشيئين، أي أن له الطرفين، و لكن نوع أداة تختص به و تؤدي معناه.

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ، ص: 109.

² المصدر نفسه، ص: 111.

³ بنظر: المصدر نفسه ، ص: 112.

ويذكر صحراوي في هذا الشأن أن "الهمزة يطلب بها التصورو التصديق كلاهما ويكون الجواب بنعم إن أريد الإثبات وبلا إن أريد النفي، أما "هل" فيطلب بها التصديق فقط (طلب تعيين النسبة بين الشئيين) ويكون الجواب معها مماثلاً للجواب مع الهمزة"¹، فالهمزة تختلف عن "هل" في صلاحيتها للدخول على الإثبات والنفي.

ولم يذكر صحراوي ما يقابل هذا التصور بمعايير سيرل ، "فلا نجد للاستفهام التصوري أو التصديقي أي بحث أو مقارنة للتمييز بين نوعيه كما فعل علماءنا"².

1-4- النداء:

أورد صحراوي أن رأي أغلب العلماء العرب أن النداء من الإنشاء الطلبي "فالنداء يُقتضى به أولاً من الذي تُودي الإقبال بسمعه و ذهنه على الذي ناداه منتظراً لما يخاطبه به بعد النداء"³، إذ يرى أن النداء لفظة مفردة تُرن بها حرف النداء يكون هذا الحرف من الحروف المصوّتة التي يمكن أن يُمد الصوت بها.

1-5- التمني:

و هو الأسلوب الإنشائي الذي يطلب فيه المتكلم ما هو ممتع الوقوع و وقد ذكر صحراوي آراء القدامى في هذا الشأن فمنهم من يرى أن النداء "تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعيًا فيه مع حكم العقل بامتناعه، وهناك من يرى بأنه "طلب حصول الشيء سواء كان ممكناً و ممتنعاً"⁴. إذ أن عدد من العلماء يصرّح بأن التمني من الأخبار.

و في الأخير نخلص إلى أن جمهور العلماء يتفق على أن أساليب "الإنشاء الطلبي" الأصلي خمسة هي الأمر، النهي، النداء، الاستفهام التمني. و نشير هنا أيضاً، إلى أن هذه

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 113- 114.

² المصدر نفسه، ص: 114.

³ المصدر نفسه، ص: 115.

⁴ المصدر نفسه، ص: 115.

الصيغ الأسلوبية الأساسية الخمسة تخرج عن مقتضى دلالاتها الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام، أي إلى ما يعرف بـ أفعال متضمنة في القول بتعبير التداوليين، فالأمر مثلا، قد يخرج إلى الدعاء أو الالتماس، أو تهديد.

2- الإنشاء غير الطلبي:

و هو النوع الثاني من الأسلوب الإنشائي و الذي لا طلب فيه، فهو لا يستلزم مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، و هو أنواع الترجي، القسم التعجب المدح الذم، بالإضافة إلى صيغ المقاربة و الرجاء و ألفاظ العقود على اختلاف بينهم في بعضهم. و سنقوم باستعراض أهم الظواهر الأسلوبية.

2-1- الترجي:

هو "ترقب حصول الشيء سواء كان محبوبا، و يقال له: طمع...أو مكروها... ويقال له إشفاق"¹، فهو إنشاء إمكان حدوث أمر ما، وقد ذكر صحراوي الفرق الجوهرية بين التمني و الترجي، إذ "أن التمني لا يطمع في حصوله و إمكانه، و الفرق الآخر هو أن التمني يكون في الأمر المحبوب فقط، و أن الترجي يكون في المحبوب و المكروه معا".²

وفي هذا الصدد يشير صحراوي أن الفرق بين التمني و الترجي بحسب معايير سيرل يكمن في "شروط المحتوى القضوي فالمحتوى القضوي في التمني هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلم. و في الترجي هو قضية ممكنة"³.

2-2- التعجب و المدح و الذم:

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 118.

² المصدر نفسه، ص: 118.

³ المصدر نفسه، ص: 119.

أورد صحراوي تعريف التعجب بأنه "انفعال يحدث في النفس عما خفي سببه"¹، وله

صيغتان قياسيتان:

- ما أفعله. نحو: ما أجمل السماء !

- أفعل به. نحو: أجمل بالسماء !

و كلتا الجملتان تعبر عن شعور انفعالي ينتاب نفس المتكلم، و قد ذكر صحراوي شرط "المبرد" في المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة "فنقول منه: ما أحسن زيدا و رجلا معه ! و لولا قولك: معه لم يكن للكلام معنى، و ذلك أنك إذا قلت: ما أحسن رجلاً ! بالتونين، فليس هذا مما يفيد به السامع شيئا لأنه لا يستتكر أن يكون في الناس من هو كذا الكثير"²، من هنا يتضح لنا أن الإفادة هي أهم ميزة في الإسناد، إضافة إلى أنها مبدأ تداولي.

أما المدح و الذم فهما أسلوبان إنشائيان يمثلهما على التوالي الملفوظان:

- نعم الرجل زيد.

- بئس الرجل زيد.

و بذلك، يكون مدح الشيء يكون على جودته الحاصلة في الخارج، بقياس ذلك على الذم يكون ذم الشيء رداءة فيه في الخارج، و دور المتكلم في المدح و الذم ليس وصف تلك الجودة أو الرداءة الواقعيين في الخارج، و "إنما هو تحسين حسن زيد في المدح، و تقبيح قبح زيد في الذم"³، وهو ما يقابل عند صحراوي معايير سيرل من خلال الشرطين التحضيرين لكل من المدح و الذم.

2-3- القسم و التكثير:

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 119.

² المصدر نفسه، ص: 119-120.

³ المصدر نفسه، ص: 121.

صُنِف القسم ضمن الإنشاء الطلبي مع اختلافهم في ذلك، إلا أن صحراوي ذكر بأن مجموعة من العلماء أمثال "التفتازاني" و "الخطيب القزويني" صنفوه من الإنشاء الطلبي والخلفية في تصنيفهم القسم ضمن هذا الضرب، هي ملاحظة "أن المتكلم ينشئ يمينا للتعبير عن صحة ما يعتقد، و أدواته هي: الباء، الواو، التاء، اللام..."¹.

أما التكرير فهو "أن ينشئ المتكلم استكثار العدد من شيء، مستعملا: رب أو كم الخبرية، للتعبير عن الكم"²، إذ أن التكرير إنشاء لأنه في نفس المتكلم و ليس له وجود في الخارج حتى يحتمل الصدق و الكذب و مثاله: "كم رجل عندي، رب فقير عفيف"³.

وفي رأي صحراوي لا يوجد ما يقابل التكرير فيما تعرض له سيرل و أوستين من أفعال كلامية، "لكن لما كان المدح إنشاء مقابل للإخبار بالجودة، و الذم إنشاء مقابل للإخبار بالرداءة، يمكن اعتبار التكرير إنشاء مقابل للإخبار بالكثرة فيكون المدح و الذم إنشائيين متعلقين بالكيف و التكرير إنشاء متعلق بالكم"⁴. و بناء على هذا القياس نستطيع اعتبار اعتقاد المتكلم بكثرة الشيء شرطا تحضيريا، أو شرطا صراحة لتكرير الشيء.

و في الختام يمكن القول أن الباحث مسعود صحراوي سعى في تحليله لمعايير وتقسيمات علماء البلاغة العربية قديما من تقسيم إجمالي وتفصيلي للخبر والإنشاء بنوعيه الطلبي وغير الطلبي، وكل ما جاء تحت باب علم المعاني إلى بيان المقاصد والأغراض البلاغية لظاهرتي الخبر والإنشاء التي يقصدها المتكلم، والتي اعتبرها مقابلة لنظرية الأفعال الكلامية عند أوستين وسيرل.

2-1-2 - عند الأصوليين:

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ، ص: 121.

² المصدر نفسه ، ص: 122.

³ المصدر نفسه ، ص: 122

⁴ المصدر نفسه ، ص: 122.

لقد استفاد علم أصول الفقه من علم المعاني ووظف معطياته واستثمرها في دراسة النصوص الشرعية ولاسيما القرآن الكريم ، وكان ذلك ضمن رؤية تداولية سعى مسعود صحراوي لإثباتها في الفصل الذي عنونه بالأفعال الكلامية عند الأصوليين وذلك من خلال إطلاعها على مؤلفات كل من : "فخر الدين الرازي" و"شهاب الدين القرافي" وناصر الدين البيضاوي" و"ابن رشد القرطبي" و"أبو إسحاق الشاطبي" و"جمال الدين الإسني" وغيرهم، حيث يوضح في هذا المقام أن المباحث الفقهية والأصولية لا تعنيه لذاتها ولكن ما يهمله هو الاعتبارات اللغوية التداولية "التي اتخذها الأصوليون المسلمون أداة ومدخلا لتوجيه دلالة من الدلالات في نصوص القرآن والسنة أو استنباط حكم من الأحكام"¹.

حيث يصنف مسعود صحراوي هذه الاعتبارات اللغوية -التي يرى أنها كثيرة ومتعددة- ثلاثة أنواع هي:

النوع الأول: " هو الذي يتناول القضايا الدلالية الصريحة في كتب الأصوليين ... ويتمحور هذا النوع حول القضايا الدلالية المتعلقة بألفاظ القرآن والسنة النبوية كالمبحث في ما يدل عليه سياق الخطاب من إيماء وإشارة وتنبية وفحوى ومفهوم... ويضاف إلى ذلك الظواهر والعلاقات الدلالية في نصوص القرآن والسنة ، والتي يحكمها قانون التقابل، كتلك التي وضعها تحت عناوين : العام والخاص، والمقيد والمطلق، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمفصل..."²، حيث يرى صحراوي هذا النوع من البحث اللغوي هو أقرب ما يكون في مستواه الإجرائي إلى المنهج البنيوي الحديث.

النوع الثاني: " ويشمل القضايا والمسائل النحوية كما تصورها الأصوليون وخالفوا بها آراء النحاة المعتادة أو وافقوها ، واهتدوا إلى كثير من الحلول الموفقة والناضجة

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 130.

² المصدر نفسه، ص: 131.

لبعض المسائل النحوية ولاسيما تلك التي فاتت النحاة¹، إذ أنهم استأثروا بالبحث فيما فرط فيه كثير من النحاة، و ذلك من جزاء فهمهم لطرق الكلام و أوجه استعمالاته و إدراك مقاصده و أغراضه، و ما يطرأ عليه من تغيير ليؤدي معاني متعددة.

النوع الثالث: والذي يصرح مسعود صحراوي أن الدارسين قلما يعنون به وهو ما يمكن تسميته "المنحى التداولي في البحث الأصولي" ، والمقصود به كيفية استثمارهم للمفاهيم والمقولات التداولية كنظرية الأفعال الكلامية التي بحثوها ضمن نظرية الخبر والإنشاء وذلك أثناء بحثهم عن دلالات النص القرآني والمعاني المستفادة منه ليتوصلوا حسب رأي مسعود صحراوي " إلى اكتشاف و وضع أفعال كلامية فرعية جديدة منبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية ... لم يتعرض لها، المعاصرون إذ لم تعرفها الثقافة الغربية المعاصرة"² ، ويبدو أن البحث الأصولي من هذه الجهة التداولية قد يفضل في بعض جوانبه عن ما قدمه علم المعاني.

لقد درست ظاهرة الأفعال الكلامية عند الأصوليين ضمن نظرية الخبر و الإنشاء، وسنتطرق إلى نماذج من الأفعال الكلامية قام صحراوي بعرضها في كل من الجمل الخبرية و الإنشائية .

2-1-1- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر: خلال حديث صحراوي عن أهم الظواهر الكلامية المنبثقة عن الخبر أورد نص شهاب الدين القرافي الذي أقر فيه بأن هناك أصناف كلامية كثيرة مشابهة أسلوبيا للخبر ولكنها مختلفة عنه في الغرض والمقصد حيث يقول فيه "الشهادة و الرواية خبر، و الدعوى خبر، و الإقرار خبر، و المقدمة خبر، النتيجة خبر"³ إذ يرى صحراوي أن ملاحظة القرافي الدقيقة هي التي أدت إلى التمييز بين هذه الأصناف تمييزا يقوم على أساس تداولي في معظم الأحيان لا نجده عند غيره من العلماء وعند

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 131.

² المصدر نفسه، ص: 132.

³ المصدر نفسه، ص: 133.

ملاحظة ما ورد في كتاب صحراوي نجدهم قد سلكوا مسلكا تداوليا في تحليل هذه المسائل وسناقش أهم هذه المسائل فيما يلي:

1- الخبر عند الجاحظ و الأمدي:

ذكر صحراوي أن الجاحظ قسم الخبر إلى قسمين حسبما أورده "سعد الدين التفتازاني"، و رأى أن كل منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب معيار تصنيفي مزدوج اعتمده الجاحظ هو: مطابقة الواقع، اعتقاد المخبر أو قصده.

حيث "أن سيف الدين الأمدي" تأثر بقسمة الجاحظ الثلاثية و استدل بها على تقسيمات لبعض الأحكام محددًا هويتها و مراتبها الشرعية، و لكنه لم يقلده تقليدا مطلقا بل انطلق من نفس الاعتبارات التداولية و أسس عليها أنواعا من التقسيمات الجديدة¹، فجنح في بحث معنوي مطول إلى تقسيم الأخبار المتعلقة بالآثار النبوية الشريفة ثلاث قسم²:

القسمة الأولى: الخبر الصادق هو المطابق للواقع، و الكاذب غير المطابق.

القسمة الثانية: ما يعلم صدقه و ما يعلم كذبه، و ما لا يعلم صدقه و كذبه.

القسمة الثالثة: الخبر المتواتر و الخبر الآحاد.

إذ أن هذه القسم الثلاث متأثرة بالاعتبارات المنطقية و التداولية و قد لاحظ صحراوي "أن مراعاة الأمدي ل: "علاقة الكلام بالواقع الخارجي" تكون في القمة الأولى. متجليا في مطابقة الخبر للواقع أو عدم مطابقته له، و منها مراعاة مسألة الكثرة والقلة (التواتر و الآحاد) في رواية الخبر كما في القسمة الثالثة. و هذه الفكرة أي مراعاة القلة والكثرة في رواية الأخبار و توثيقها هي بمعايير المعاصرين تتدرج، ضمن "درجة الشدة للغرض المتضمن في القول"، فخير الآحاد هو الذي يرويه فرد واحد أو أفراد قليلون ليس في

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 134.

² المصدر نفسه، ص: 135.

قوة الخبر الذي يرويه العشرات أو المئات من الناس، مع أن كثير من الأصوليين والفقهاء لم يشترطوا للمتواتر عددا محصورا¹.

و تتدرج تلك الأخبار بأنواعها كلها ضمن صنف التقارير بلغة سيرل و الغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية هو "التقرير" و الذي أوضح "سيرل" بأنه إدراج مسؤولية المتكلم عن صحة ما يتلفظ به.

2-1-1-1- أهم الظواهر الكلامية المنبثقة عن الخبر:

أوردنا في فقرة سابقة أن صحراوي استند إلى نص "شهاب الدين القرافي" الذي صرح بأصناف كلامية كثيرة "مشابهة أسلوبيا" الخبر و لكنها مختلفة عنه في "الغرض والمقصد"، و قد أدت به ملاحظته إلى التمييز بين هذه الأصناف تمييزا يقوم على أساس تداولي في معظم الأحيان، قلما نجده عند غيره من العلماء، و بيان ذلك فيما يلي:

- الشهادة و الرواية:

يفرق كل من القرافي ، والمازري وهما من فقهاء المالكية بين الشهادة والرواية التي يعتبرانها خبرا وهذا التفريق يصفه صحراوي بالصرامة التداولية، وبيّن أن الفرق بين هاتين الظاهرتين عند هذين الفقيهين كان من جهتين:

- جهة نوع المخبر عنه: "فإن كان المخبر عنه أمرا عاما لا يختص بمعين فهو "رواية"، و إن كان المخبر عنه معينا خاصا فهو شهادة"².
- جهة السياق الاجتماعي العام الرسمي أو غير الرسمي: "فإذا كان في مقام غير رسمي فهو رواية، أما إذا كان في هيئة رسمية كأن يكون أمام القاضي، مثلا، فهو شهادة"¹.

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 135.

² المصدر نفسه، ص: 136.

وتأسيسا على ماسبق يكون الخبر في تموقعه بين الرواية والشهادة منتقلا بين ثلاثة أصناف من الأفعال الكلامية:

- "رواية محضة كالأحاديث النبوية.
- شهادة محضة كإخبار الشهود عن الحقوق على المعنيين عند الحاكم.
- مركب من الشهادة والرواية ، وله صور عديدة (منها الإخبار عن رؤية هلال رمضان)².

ويؤكد صحراوي أن الأساس التمييزي الذي يقوم عليه التفريق بين هذه الأنواع - الآثار المترتبة عن الخبر و المتعلقة بالمخبر عنه-، هو أساس تداولي، ويرى أنه ذو صلة بما سماه الفيلسوف سيرل: نمط الإنجاز. و مفهومه عنده أن توافر شروط إنجازية معينة يغيّر من هوية الفعل الكلامي، و يكيّفه بطابع خاص. ومن الأمثلة التي توضح ذلك، كما مثل سيرل، شخصان يرويان خبرا، لكن أحدهما يرويه بوصفه شاهدا في المحكمة، و الآخر يقدمه على أنه خبر عادي، فالأول يعطي خبرا و يؤدي به شهادة، بينما الثاني خبره مختلف".³

- انتقال الشهادة من الخبرية:

يشير صحراوي إلى أن القرافي لا يُسلم بأن جميع أنواع الشهادة هي من صنف الخبر، بل يعمل على التفريق بين "الشهادة" و "الخبر" تقريبا حاسما مستخدما قرينة تداولية سماها صحراوي "قرينة خصوصيات الورود أو الاستعمال" بحيث أنه توجد مقامات تقتضي الشهادة دون الخبر، و منها ما يقتضي الخبر دون الشهادة، بمعنى أن الشهادة عنده مباينة للخبر العادي ويتوسع صحراوي في إيراد أوجه الشبه والاختلاف بين القرافي وسيرل حتى

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 136.

² المصدر نفسه، ص: 137.

³ المصدر نفسه، ص: 137.

يتوصل من خلال مقارنته بين عمل كل منهما "أن رؤية القرافي الفقيه كانت في هذه النقطة أوغل في التداولية من رؤية سيرل"¹.

وبالتالي يكون صدق الخبر في الواقع الخارجي هو الأسبق ، وأن صدق الإنشاء في الواقع الخارجي لاحق له ، وهذه الرؤية تتوافق مع معيار إيجاد الإنشاء لنسبته الخارجية دون الخبر.

- الصيغة اللغوية لفعل "الشهادة" مقارنة بغيرها من صيغ العقود:

يضيف صحراوي في تحليله لتصور القرافي أن الفعل الشهادي قد يتحول إلى إنشاء صريح، فيكتسب صفة الإنشائية و يعامل معاملة الإنشاء ويوضح هذا الكلام بنص القرافي القائل "إذا قال الشاهد: أشهد عندك أيها القاضي بكذا... كان إنشاء، و لو قال: شهدت... لم يكن إنشاء"². ، و كل هذا في نظر صحراوي راجع إلى الصيغة اللغوية التي تعبر عن فعل الشهادة والتي تبدو في نظره ميزة غير خاصة بهذا الفعل، حيث يبرر الرأي بأن القرافي يقرر أن أفعال كلامية أخرى مثل "فعل البيع" و "فعل الطلاق" تؤثر صيغتها على قوتها الإنجازية، ويرى صحراوي أن القرافي لهذا السبب " لا يقول بتوحيد صيغ الأفعال الكلامية كما يذهب إليه أوستين وغيره من المعاصرين ، وكما وضع له هذا الأخير بعض القواعد المسطرة"³،

و يوضح صحراوي موقف القرافي أن العكس يقع في الفعل البيعي موضحا ذلك بنص من نصوصه كآتي: "و عكسه في البيع، لو قال أبيعك لم يكن إنشاء للبيع بل إخبار لا ينعقد به البيع، بل وعد بالبيع في المستقبل، و لو قال: بعثك كان إنشاء للبيع، فالإنشاء في الشهادة بالمضارع و في العقود بالماضي، و في الطلاق بالماضي و اسم

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 139.

² المصدر نفسه، ص: 141.

³ المصدر نفسه، ص: 141.

الفاعل نحو: أنت طالق، أنت حر... و لا يقع الإنشاء في البيع و الشهادة باسم الفاعل، و لو قال: أنا شاهد عندك بكذا و أنا بائعك بكذا... لم يكن إنشاء¹.

ويرى صحراوي في هذا المقام أن فوائد هذا النص أنه يساعد على تصور بعض الأبعاد والخصائص التداولية لمباحث علماء أصول الفقه ، ويعتقد أنه يؤيد إثبات وجود هذا البعد من البحث التداولي في تراثنا وذلك لأن تصور القرافي يشبه ما جاء به سيرل حيث أن ظاهرة الشهادة تدرج ضمن العقود والإيقاعات عند سيرل ، حيث تصنف هذه الظاهرة بناء على آراء كثير من علماء التراث وعبر منظور وظيفي تداولي بين الخبر والإنشاء غير الطلبي بحسب السياقات والمقامات المختلفة.

- **الدعوى والإقرار:** فرق المتكلمون والأصوليون العرب بين الدعوى والإقرار كتفرقتهم بين الشهادة والرواية والخبر فجعلوا الدعوى "خبراً عن حق يتعلق بالمخبر على غيره"².

وأما الإقرار فهو: "فهو خبر يتعلق بالمخبر ويُضرب به وحده"³، حيث يرى صحراوي أن هذه التفرقة أيضاً تعود إلى نمط الإنجاز بمعايير سيرل، وأن الإقرار أيضاً يعد من الشهادة غير أنه شهادة على النفس في حين أن الشهادة تكون على الغير.

- **الوعد والوعيد:**

اعتبر "عبد الجبار المعتزلي" و"السيوطي" ظاهرتي الوعد والوعيد أخباراً حيث يُعرف الوعد عند القاضي عبد الجبار بأنه "هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل"⁴، وأما الوعيد فهو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ، ص: 141.

² المصدر نفسه ، ص: 143.

³ المصدر نفسه ، ص: 143.

⁴ المصدر نفسه ، ص: 143.

تقويت نفع عنه في المستقبل"¹، وكلاهما يشترط فيهما أن يكونا في المستقبل ، وهما يندرجان ضمن الخبر في تصور القاضي عبد الجبار ومن تبعه من المتكلمين .

ويضيف صحراوي في سياق حديثه عن مفاضلة القرافي بين الأقوال المختلفة أنه توصل إلى أن القرافي أحيانا يناقض نفسه حيث أنه يؤكد أن " وعد الشرائع و وعيدها مما يقبل الصدق والكذب ، وهي صادقة لأن الله تعالى يخبر عن معلوم ، وكل ما تعلق به العلم تجب مطابقته، فيكون الوعد بها خبرا صادقا "²، أما وعود البشر فيختلف أمرها عنده بمعنى أنه من جهة يصرح بعدم قبول الوعد والوعيد للصدق والكذب ونراه من جهة ثانية يقول بجواز تصديق وتكذيب الوعود الإلهية والبشرية على السواء ، فتصوره هذا فيه غموض وتناقض واضحين .

- **الكذب والخلف:** فرق القاضي عبد الجبار بينهما أيضا فالأول عنده هو "كل خبر لو كان له مخبر لكان مخبره لا على ما هو به"³، وأما الخلف فهو "أن يخبر أنه يفعل فعلا في المستقبل ثم لا يفعله"⁴، وحسب مسعود صحراوي فالكذب فعل كلامي محض سواء أكان خبرا أم إنشاء بينما الخلف فعل أو سلوك عام قد يكون بالكلام أو غيره .

ويشير أنه فيما اطلع عليه من كتب التداوليين المعاصرين ومن قبلهم سيرل لم يجد عندهم حديثا مستقلا عن الكذب والخلف باعتبارهما فعلين كلاميين مستقلين .

- **النفي:** وهو عند علمائنا قسيم الإثبات في الخبر لذلك يصرح صحراوي أن فخر الدين الرازي قد عرّف الخبر بأنه " القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات"⁵، وأما من جهة بحث العلماء العرب لخصائص النفي التركيبية والأسلوبية والدلالية، فيرى صحراوي أن الفقهاء والأصوليين قد استثمروا نظرية النظم للجرجاني في تحليل الدلالات التركيبية .

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ، ص: 143 .

² المصدر نفسه ، ص: 145 .

³ المصدر نفسه ، ص: 145 .

⁴ المصدر نفسه ، ص: 145 .

⁵ المصدر نفسه ، ص: 146 .

2-1-2- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

تحدث صحراوي عن استنباط الفقهاء و الأصوليون من ظاهرة "الإنشاء" ظواهر وأفعالا كلامية جديدة منبثقة عن الأصلية، بانتهاج النهج التداولي، و تحديدا من جراء البحث في المقاصد و الأغراض التي "يؤول على أساسها كل من "الأمر" و "النهي" و غيرها من الأساليب الإنشائية، وذلك باعتماد القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية التي تهدي إلى تلك المقاصد وتدل عليها"¹. ولا يسعنا في هذا المقام الحديث بالتفصيل عما أورده مسعود صحراوي في كتابه عن عمل الأصوليين والفقهاء لكن سنشير لما قاموا به باختصار.

لقد كانت الخطوة الأولى في بحث الأصوليين أنهم تصدوا لتعريف الأمر و النهي، إذ لم يأخذوا بتعريف علماء المعاني كما هو بل عدلوا فيه بعض الشيء، مثلما أورد صحراوي عن آراء القدامى- إمام الحرمين "الجويني"- من أن "حقيقة الأمر الدعاء إلى الفعل، و حقيقة النهي الدعاء إلى الكف"²، وأما "الشيرازي" فيرى "أن الأمر هو استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه، و على أن النهي هو: استدعاء الترك بالقول، ممن دونه على سبيل الوجوب"³.

وما يلفت نظر -حسب مسعود صحراوي- أنهم قد عبروا عن الأمر باستدعاء الفعل بالقول، و عبروا عن النهي باستدعاء الترك بالقول، و هذا على حد رأيه تعبير تداولي دقيق لم يستعمله علماء المعاني إلا قليلا كالكسكاكي.

و هذا التعبير يقابل الصنف الثاني من أصناف الفعل الكلامي المسمى الفعل بالقول حسب ما أورده أوستين و المعاصرين مع اختلاف ليس بسيطا أو سطحيا كما يراه صحراوي "لأنه قد يمكن من تقريع صنف آخر من الأفعال الكلامية هو: "الأفعال المستدعاة

¹ ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ، ص: 147- 148.

² المصدر نفسه ، ص: 148.

³ المصدر نفسه ، ص: 148.

بالقول" يضاف إلى "الأفعال المتضمنة في القول"¹، وعليه يكون الفعل الكلامي الكامل متكونا من أربع أقسام هي: فعل القول، الفعل المستدعي بالقول، الفعل المتضمن في القول، الفعل الناتج عن القول، بدلا من ثلاثة حسب ما كانت عليه عند أوستين.

هذا و قد ربط الأصوليون الأوامر و النواهي بـ "إرادة المتكلم" و هي، في تصوره، تساير من بعض الجهات مفهوم "القصدية" عند المعاصرين.

2-1-2-1- أهم الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

بين صحراوي أن تطبيقات الأصوليين لأسلوب الإنشاء أدت إلى ظهور فروع وأفعال كلامية، مثل: الوجوب، الإباحة، الإذن...، وما يجمع هذه الأصناف في رأي مسعود صحراوي صنفان هما: "الإذن في حالة الأمر والمنع في حالة النهي"².

حيث قسم الشاطبي الأمر فجعله صريح و غير صريح.

و الأمر الصريح نوعان:³

الأول: مجرد لا يعتبر فيه علة مقصدية، و يجري مع مجرد الصيغة مجرى التعبد من غير تعليل، و مثل: قوله تعالى (... وَذُرُوا الْبَيْعَ...) [الجمعة الآية: 09]

الثاني: من حيث ينظر إلى قصده الشرعي بحسب الاستقراء، وما يقترن من القرائن الحالية أو المقالية الدالة على أعيان المصالح في المأمورات و المفساد في المنهيات، و مثل: قوله تعالى: [...] فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ [...] (الجمعة الآية 09)

أما الأمر غير الصريح فهو على ضروب أيضا:⁴

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 149.

² المصدر نفسه، ص: 151.

³ المصدر نفسه، ص: 155.

⁴ المصدر نفسه، ص: 156.

- "ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير الحكم.
 - ما جاء مدحا له و لفاعله (أو ذا له و لفاعله في النهي).
 - ما يتوقف عليه المطلوب (كون المباح مأمورا به)".
- إذ يرى صحراوي أن هذا التصور ينطوي على بعض الاعتبارات التداولية والتي تتمثل في :
- "أن تطبيق مبدأ القصدية في الأوامر الشرعية كان معيارا صالحا ودقيقا لتصنيفها عند الشاطبي.
 - أن القوة الإنجازية ما تحمله هذه الأصناف الكلامية مثل: تقرير الأمر، تقرير النهي، إنشاء المدح، إنشاء الذم... وقد شعر الشاطبي بقوتها الإنجازية فجعلها أساسا للأمريات .
 - أن الشاطبي يؤيد مبدأ عدم الاحتكام إلى الصيغة وحدها في تنميط الأفعال الكلامية"¹.
- بمعنى أن الشاطبي قد اعتمد مفهوم القصدية الذي يعد من المفاهيم التداولية الهامة في تقسيمه للأمر والفرق بين النوعين الأول والثاني من الأمر هو أن الصريح يكمن في مبدأ " الغرض المتضمن في القول أما في الأمر غير الصريح فالظاهرة شبيهة بما سماه سيرل الأفعال الكلامية غير المباشرة"².
- وعليه فإن ما يتفرع عن أسلوب الأمر عند الأصوليين هي الأفعال المستدعاة بالقول التالية: الإذن ،الندب ، والإباحة والتخيير هذا بالإضافة إلى المنع والتعجب والاستفهام بأنواعه (استفهام الإنكار واستفهام التقرير).

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 156-157.

² المصدر نفسه ، ص: 158.

- أَلْفَاظُ الْعُقُودِ وَالْمَعَاهِدَاتِ:

وهذه الصيغ في نظر صحراوي لم تتلحقها من الدراسة والاهتمام في كتب البلاغيين والنحويين ، وإن درسوها فلم يفصلوا فيها بوصفها متعلقة بإبرام العقود و فسخها، ولكن بعض الفقهاء والأصوليين أمثال القرافي والإسنوي وابن رشد والآمدي قد بحثوا ظواهر من هذه الأفعال الكلامية في ثنايا تنظيراتهم الأصولية ومناقشاتهم الفقهية ويرى صحراوي أن " من بين القضايا التداولية التي نجدتها مبنوثة في كتب هؤلاء ما يتعلق بإجراء المعاملات العامة كالزواج والطلاق والبيع ... ، وما تقتضيه تلك المعاملات من إبرام للعقود أو فسخ لها، وتلك هي الظواهر التي تتخذها موضوعا صالحا لبحث الجوانب التداولية في كتب أصول الفقه الإسلامي"¹.

- أَلْفَاظُ أَوْ صِيغُ الطَّلَاقِ:

يورد صحراوي أنه من بين الصيغ الذي بحثت باستفاضة في كتب الاصوليين والفقهاء الألفاظ التي تنشئ الطلاق و توقعه، أي التي يتم بها إنشاء الفعل الكلامي الذي ينجز عنه "فعل الطلاق"، فقد "أجمع العلماء المسلمون، على أن الطلاق يقع إذا كان بنية و لفظ صريح، و اختلفوا في هل يقع باللفظ غير الصريح أو النية دون اللفظ أو باللفظ أو باللفظ دون النية"². و عليه فقد اعتبروا شرط النية أو القصد ركنا من أركان التمييز بين أنواع الطلاق وما هو صحيح منها و ما هو غير صحيح في تداولية الأصوليين و الفقهاء.

ويضيف صحراوي أن ابن رشد في دراسته لصيغ الطلاق ، قد اتبع طريقة وإجراءات تداولية ويتجلى ذلك في مبدئين أساسيين هما: مبدأ القصد أو النية ، ومبدأ الصراحة والكنائية، " فقد اعتبر أوستين مقولة القصدية مبدأ هاما من مبادئ الأفعال الكلامية، إذ

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ، ص: 166.

² المصدر نفسه، ص: 167.

تتوقف عليه الهوية الإنجازية لأي فعل كلامي أما باعتبارات سيرل فذلك مرتبط بمعيارين: الغرض المتضمن في القول من جهة و معيار درجة الشدة من جهة أخرى".¹

و الخلاصة أن كل هذه الألفاظ أو العبارات التي ذكرها صحراوي استنادا إلى مؤلفات الفقهاء وآرائهم كنظرهم للألفاظ الصريحة للطلاق أو كناية عنها، إنما تعد أفعال كلامية و تصنف باصطلاحات سيرل ضمن الإيقاعات باعتبار أن المتكلم يريد من التلطف بها إيقاع فعل و سلوك اجتماعي معين و إيجاده بالكلام.

- ألفاظ أو صيغ البيع:

ناقش صحراوي آراء الأصوليون و الفقهاء المسلمون في كتبهم الألفاظ و الصيغ التي تتم بها عقود البيع، إذ أنّ الفعل البيعي لا يصحّ إلا بالألفاظ خاصة تواضع عليها أهل اللسان العربي لتؤدي هذا الفعل الكلامي، وهي الألفاظ التي وصفها "ابن رشد" بأنها تلك التي صيغتها ماضية، مثل أن يقول: "البائع: قد بعتك هذا الشيء. و مفاده أن صيغة البيع مخالفة لصيغة الشهادة فتكون بالماضي و عكسه في البيع، و قال: أبيعك لم يكن إنشاء للبيع بل إخبار لا ينعقد بيع بل وعد بالبيع في المستقبل، و لو قال: بعتك كان إنشاء للبيع، فالإنشاء في الشهادة بالمضارع، و في العقود مثل البيع بالماضي، و في الطلاق بالماضي و اسم الفاعل، نحو: أنت طالق، و أنت حر، و لا يقع الإنشاء في البيع... باسم الفاعل و لو قال: أنا بائعك بكذا... لم يكن إنشاء للبيع...".² و لا تتم عملية البيع حتى يقول المشتري: قد اشتريت منك،³ و ذلك ما يسمى عندهم: الإيجاب و القبول.

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 168.

² المصدر نفسه، ص: 170.

³ المصدر نفسه، ص: 170.

لاحظنا فيما سبق مدى استيعاب الباحث صحراوي لآراء الأصوليين لمفهوم الفعل الكلام و مدى تأثيره في الواقع، فقد بحثوا عن هذه الالفاظ لا من طريقة تركيبها، لا في كيفية اشتقاقها، بل ما الذي تحدثه في الواقع في تأثيرات تعود على الفرد و المجتمع.

وفي الختام يمكن القول أن الدكتور صحراوي أراد أن يبين من خلال بحثه في دراسات الأصوليين والفقهاء أنهم توصلوا وتفطنوا إلى الكثير من الأفكار التي تتحو الآن منحي تداولي، بل وقد توصلوا إلى استثمار بعض الظواهر و المفاهيم التي لم تتمكن اللسانيات التداولية من بلورتها إلا حديثا، إذ أنه درس ضمن نظرية الخبر والإنشاء ظاهرة الأفعال الكلامية ، و استنبطوا عبر الجمع بين المنطلقات والمفاهيم النظرية من جهة والنصوص التطبيقية من جهة أخرى، أفعالا كلامية جديدة من الأساليب الخبرية أهمها: الرواية والشهادة والوعد والوعيد....، واستنبطوا أفعالا كلامية أخرى من الأساليب الإنشائية أهمها: الإذن و المنع والإباحة وألفاظ العقود.....، من منطلق أن العبرة عندهم بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ و المباني ، وقد اعتبر كل هذه الظواهر الجديدة أفعالا كلامية منبثقة عن الأصلية، طالما تهدف إلى صناعة أفعال و مواقف بالكلمات ، ويشير صحراوي إلى أن الأصوليين هم الأقرب في تحليلاتهم ودراساتهم لظاهرة الخبر والإنشاء إلى ظاهرة الأفعال الكلامية التي تعد أساس التداولية الحديثة.

2-1-3- عند النحاة:

كان عمل النحاة على صلة وثيقة بمعاني الكلام و بأغراض الأسلوب ومقاصده ويطرق وأحوال الاستعمال اللغوي وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين وبملازمات الخطاب ودلالاته وأغراضه ، ويرى صحراوي " أن نحوهم لم يكن كله شكليا خالصا ... بل لعل من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب ، وإنما فهموا منها أيضا أنها لفظ معين، يؤديه متكلم معين في مقام معين

لأداء غرض تواصلية إبلاغي معين¹، ولذلك جعل النحاة من أهداف دراستهم إفادة المخاطب من خلال إيصال الرسالة الإبلاغية إليه ، بالإضافة إلى هذا أنهم جعلوا من بين أهم قواعدهم المنهجية المقررة قاعدة تقول " الإعراب فرع المعنى"²، وكل هذا يعني حسب رأي صحراوي أنهم درسوا اللغة دراسة وظيفية تداولية.

حيث أنهم اشترطوا لأداء الغرض التواصلية المعروف بالتخصيص شروطا وقيودا أسلوبيا حتى يحقق غايته التداولية وهي: " التقييد ، التعريف والإيضاح، والملاحظ أن هذه المعاني تكافئ منطقيا ما اصطلح عليه سيرل والمعاصرون بالتقرير"³، وعليه يكون هذا الغرض مندرجا ضمن صنف التقريريات ، بمعنى أن خبر التخصيص يزيد عن الخبر العادي في درجة الشدة حسب ما اصطلح عليه سيرل، وهذه النتيجة في رأي صحراوي تتسجم مع ما ذهب إليه علماءنا القدامى من اعتبار بعض صور التخصيص مفيدة للتأكيد ، "وذلك يعني أن هناك تداخلا حاصلًا بين معنيي التأكيد والتخصيص وهو ما لاحظته بعض المعاصرين"⁴.

❖ المبادئ التداولية في تحليل النحاة:

لقد عني كثير من نحائنا القدامى بالمبادئ التي تعد عند المعاصرين أسسا تداولية.

وهذه المبادئ متمثلة حسب مسعود صحراوي في:

- مبدأ الإفادة و مبدأ الغرض (القصد)، حيث يقومان على مراعاة قصد المتكلم أو غرضه من الخطاب ، ومراعاة حال السامع، والسياقات التي ينتج ضمنها الكلام ومدى نجاح التواصل اللغوي ، ويوضح صحراوي أن مبدأ الإفادة" ألصق بالمخاطب

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 174.

² المصدر نفسه، ص: 175.

³ المصدر نفسه ، ص: 185.

⁴ المصدر نفسه ، ص: 185.

وما يجنيه من فائدة تواصلية من خطاب المتكلم وأما الغرض فمتعلق بالمتكلم أي بالقصد والغاية اللذين يرمي إلى تحقيقهما¹.

وباعتماد المبدئين السابقين اهتم العرب بالأبعاد التداولية للخطاب خصوصا خلال مناقشتهم للظواهر الأسلوبية كالتعيين والنفي والإثبات والذكر والحذف والتقديم والتأخير.

ولا تحصل الفائدة لدى السامع في تصور نحائنا وعلمائنا القدامى حسب صحراوي "إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام كلاما، أي خطابا متكاملا يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب"².

وهنا نشير إلى أهم السمات التداولية التي طبعت بحث كثير من النحاة العرب تطبيقا لظواهر الخبر والإنشاء على موضوع بحثهم الخاص، ومن ثم أهم الأفعال الكلامية المنبثقة على تلك المبادئ التداولية:

- حسب ما توصل إليه صحراوي فإن جمهور النحاة العرب منذ عصر "سيبويه" ولاسيما النحويان الكبيران عبد القاهر الجرجاني والرضي الإستراباذي³ قد أبدوا عناية كبيرة بالارتباط التداولي بين الأسلوب -خبرا كان أو إنشاء- وبين معناه الإبلاغي ووظيفته التواصلية³، بالإضافة إلى أنهم اهتموا كثيرا بالمعاني والأغراض الإبلاغية المتوخاة من الخطاب، ورأوا أن البنى التركيبية هي التي تتبع الوظيفة وليس العكس وذلك من خلال دراستهم لمختلف الظواهر والأساليب النحوية كالتقديم والتأخير، والتعيين والإثبات والنفي...، والتي تكافئ الأفعال الكلامية عند المعاصرين لأنه يراد بها تخصيص الخطاب أو تضمينه فائدة تواصلية، "أو تنبيه المخاطب أو تأكيد الرسالة الإبلاغية له، أو نداءه أو إغراءه أو تحذيره أو توبيخه... وهذه الأفعال الكلامية تؤدي

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: 186.

² المصدر نفسه، ص: 186.

³ المصدر نفسه، ص: 219.

إما عن طريق لفظ مفرد: كمعاني الأدوات ، أو عن طريق تركيب كامل : كبعض معاني التأكيد والتخصيص والتعيين"¹.

- اهتم النحاة العرب بطرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب) وخصوصا عبد القاهر الجرجاني والرضي الإستراباذي، ويتجلى اهتمامهما بالمتكلم من خلال العناية بقصده وغرضه، أما اهتمامهما بالمخاطب فيتضح من خلال العناية بمبدأ إفادة السامع من الخطاب.

- لا يخلو درس النحوي العربي من اهتمام بالأفعال الكلامية حيث ناقش النحاة القدامى الكثير من المعاني والأساليب بخلفية تداولية وتطرقوا إلى كثير من الأفعال الكلامية ممثلة في: فعل التأكيد وفعل الإغراء وفعل التحذير وفعل النداء وفعل الإستغاثة والندبة... .

- أشار بعض النحاة إلى " المعاني و الأغراض العميقة الكامنة وراء الألفاظ والمباني ، ومن ذلك إشارة سيبويه إلى أن القسم لا يعدو أن يكون تأكيدا للكلام ، وأن للاستفهام عدة وظائف تواصلية منها التنبيه... ومن ذلك إشارة الخليل بن أحمد والرضي الإستراباذي إلى أن القسم لا يراد لذاته وإنما يراد به إما الإلحاح في الطلب وإما تأكيد الخبر"².

وفي الختام يمكن القول أن مسعود صحراوي أشار من خلال حديثه عن الأفعال الكلامية عند النحاة، أن القدامى لم يغفلوا عن دراسة المعاني والأساليب والأغراض والمقاصد من خلال البحث في الإسناد وعلاقته بالظواهر الأسلوبية ، وذلك من خلال التعريف بأهم المبادئ التداولية كمبدأ الإفادة ومبدأ الغرض والقصد ، هذا بالإضافة إلى أنه يوضح أن النحاة لم يقفوا في دراستهم عند حدود الجملة بل تجاوزوها إلى النص لأن هدفهم الأسمى كان فهم النص القرآني باعتباره خطابا متكاملا ، حيث بين مسعود صحراوي من خلال

¹ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص:219.

² المصدر نفسه ، ص: 220-221.

اطلاعه على مؤلفات العديد من النحاة أنهم قد نطقوا إلى أهمية ربط اللغة بالاستعمال وأنهم لاحظوا أن التواصل لا يتم بواسطة مفردات أو جمل بل بواسطة نصوص والتي تمثل وحدة تواصلية متكاملة . وهذا يعني أن عملهم حسب صحراوي قد احتوى بعدا تداوليا لا يمكن إنكاره.

2-2-2- جهود خليفة بوجادي:

يعد كتاب "خليفة بوجادي"، "في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم". من الأعمال البارزة التي أخذت التراث العربي بالدراسة و التحليل في محاولة منه لإثبات أن التداولية موجودة في المورث العربي حتى و إن كانت متجلية موضوعا و اشتغالا لا مصطلحا أي لم تكن معروفة كمصطلح علمي دقيق.

ربط بوجادي صورة التداولية في الدرس العربي القديم من ناحية اهتماماتها واشتغالاتها كعلم بطريقة عملية بالنحو و البلاغة و الفقه و الأصول و التفسير، إذ تتمثل بؤرة اهتمام علماء العرب بالجوانب التداولية في التراث العربي في علوم عدة (البلاغة، النحو، أصول الفقه).

2-2-2-1- التداولية والبلاغة العربية:

تعد البلاغة العربية من أرقى الأشكال و أهم العلوم التي سال عليها كثير من الحبر الذي عكس جهود النقاد و علماء اللغة في القديم، بحيث كان للتداولية حظ وافر في هذا العصر في محاولة إثبات وجودها بين طيات إشتغالات هذا الفرع المعرفي - البلاغة العربية - من قبل النقاد ،وذلك انطلاقا من كون البلاغة تهتم بالمقام الذي قيل فيه الخطاب وكذا صاحب الخطاب و متلقيه ، وبذلك فهي علم يهتم بالتواصل شأنها شأن التداولية ، حيث يقول بوجادي في هذا الصدد : "من أهم العلوم المكتملة في الدرس العربي القديم البلاغة، إذ تمثل علما للاتصال ،يتناول كل ما يرتبط باستعمال اللغة و ممارستها ،من دون

أن تستثني في ذلك شيئاً مما له علاقة بالتواصل... وتعد البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة¹، إذ أن البلاغة انطلاقاً من هذا القول تمثل علماً تواصلياً يهتم بعلاقات الاتصال القائمة بين المتكلم و المستمع، و منه فهي تبرز العلاقات التداولية في اللغة على حد تعبيره .

عمد خليفة بوجادي إلى عرض قضايا البلاغة العربية التي لها صلة و قرابة مع قضايا اللسانيات التداولية، و من بين هذه القضايا نجد ظاهرة الخبر و الإنشاء التي تتوافق إلى حد ما، مع ما يعرف في التداولية الحديثة بنظرية أفعال الكلام التي جاء بها أوستين وطورها فيما بعد تلميذه سيرل. والذي هو موضوع بحثنا.

2-2-1-1- الإنشاء و الخبر و نظرية أفعال الكلام:

يعد مبحث الخبر و الإنشاء من المباحث التي ترتبط بالخطاب في حد ذاته، و يعكس بدوره قيمة تداولية انطلاقاً من كونه مرتبطاً منهجياً مع أهم نظرية تداولية ألا و هي نظرية الأفعال الكلامية، و قد عبر خليفة بوجادي عن هذه الفكرة بقوله: "يذهب الدارسون المحدثون إلى أن ما قدمه العرب في باب الخبر و الإنشاء، سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أم أصوليين لا يختلف، عما تعرضه نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي قدمها أوستين و طورها سيرل"²، إذ أن ظاهرة الخبر و الإنشاء حسب هذا القول تعد مكافئاً معرفياً أو نظيراً مفاهيمياً لنظرية أفعال الكلام في الدراسات التداولية الحديثة.

دعى بوجادي أثناء ربطه للخبر و الإنشاء بنظرية الأفعال الكلامية إلى قضية جوهرية مفادها أن كلاهما يستندان إلى علاقات خارجية، ذلك أن الخبر هو ما كان محكوماً بثنائية الصدق و الكذب بالإعتماد على النظر إلى مدى مطابقته للخارج أو معاكسته له، أما الإنشاء فهو الجانب الذي لا يمكن أن نحتكم فيه إلى معيار الصدق و الكذب، و قد استدل

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية- مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص:154.

² المصدر نفسه ، ص:190.

بوجادي في هذا الرأي إلى آراء و أفكار العديد من البلاغيين العرب أمثال "ابن فارس" و"السيوطي" و "الزمخشري" و غيرهم، و هذا الأمر لا يختلف كثيرا عن الفكرة التي استند إليها أوستين في ميدان نظرية أفعال الكلام من خلال تمييزه بين الأفعال التقريرية والإنجازية، يقول في هذا الصدد ذلك: "أن البلاغيين... تناولوا في باب المعاني (الخبر والإنشاء) و علاقتهما بالخارج، فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته، أما الإنشاء فلا يرتبط مفهومه بالصدق أو الكذب... و هي الفكرة نفسها التي عرضها أوستين في مبحث الأفعال الكلامية... و ميز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج و موقف المتكلم"¹، و منه فإن معيار الصدق و الكذب من المعايير التي تنحو نحو المسار التداولي الاستعمالي، و يتقاطع بدوره مع مبدأ النسب الخارجي، أي أن الفعل الكلامي محكوم بمعطيات و شروط خارجية عن النسق التركيبي، الذي دعا إليه كل من أوستين و سيرل.

و قد سار على هذا الدرب العديد من النقاد و الدراسين المحدثين في محاولة منهم للتأصيل للتداولية من خلال الموروث البلاغي العربي و إعادة قراءته بنظرة حديثة، نحو: "محمود أحمد نحلة"، هذا الأخير اتفق في آراءه مع ما ذهب إليه بوجادي، حيث ربط ظاهرة الأفعال الكلامية في تراثنا العربي بثنائية الخبر و الإنشاء، و ذلك انطلاقا من التقارب المعرفي الواضح بين النظريتين، حيث يقول في كتابه "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر": "و المدخل الصحيح إلى هذه النظرية العربية للأفعال الكلامية باب من أبواب علم المعاني و هو الخبر و الإنشاء... و نخلص من ذلك إلى أمر نراه على درجة بالغة من الأهمية هو أن منطق التفكير في هذه النظرية عند أوستين و عند علمائنا واحد..."²، انطلاقا من هذا القول فإن الحديث عن معاني الكلام و علاقتها بالخارج في قضايا الخبر و

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية- مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ، ص: 200-201.

² محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 85-97.

الإنشاء في الدرس التراثي، تشبه أو تطابق إلى حد بعيد فحوى نظرية الأفعال الكلامية عند أوستين و سيرل.

إن الحديث عن الأفعال الكلامية يستدعي بالضرورة الحديث عن الفعل، من حيث إحالته على الإنجاز و الأداء الفعلي للفعل اللغوي المقصود، و هو الأمر الذي دفع بالدكتور بوجادي في محاولته ربط الخبر و الإنشاء بنظرية الأفعال الكلامية إلى تفصي مدلولات الفعل بين ثنايا ما قدمته البلاغة العربية، و استشهدا بتفسير بعض الآيات القرآنية التي تحمل لفظ "فعل"، مستعينا أيضا بما قدمه علماء اللغة نحو: "الفيروزآبادي" و"ابن فارس" و"الزمخشري" و غيرهم من أداء و شروحات حول الفعل، حيث يقول في هذا الصدد: "وتتفق المعاجم العربية على دلالة عامة للفعل هي: الإنجاز و الأداء... فالفعل بهذا المفهوم يكون حاملا لقيمة تداولية هامة..."¹، فالفعل انطلقا من هذا القول يحمل قيمة تداولية تعكسها تسميته بصورة مباشرة.

و عن تقسيم الكلام عند العرب القدامى يضيف قائلا: "و لقد تعددت معاني الكلمات عند البلاغيين العرب و اللغويين إلى جانب الخبر و الإنشاء... و يمكن جمع أشهر هذه الآراء في معاني الكلام، بدءا ممن قالوا بأنها ثلاثة: خبر و طلب و إنشاء، إلى من قال خمسة... إلى من قال تسعة... إلى من قال ستة عشر: أمر، نهي، خبر،... ليتضح أنها تنحصر في الخبر و الإنشاء، و ترجع بقية المعاني إليها"²، إذ يندرج مبحث الخبر و الإنشاء ضمن ما كان يعبر عنه قديما بأقسام الكلام إذ يعكس هذا القول اختلاف و تباين العلماء العرب قديما في تقسيم الكلام ضروب عدة، عمد بوجادي إلى حصرها عموما تحت ما يسمى بالخبر و الإنشاء.

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية- مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص: 202-204.

² المصدر نفسه، ص: 205-207.

لقد أجمع أغلب الباحثين و الدراسين العرب في مجال التأصيل للتداولية خاصة في الموروث العربي، أن علم المعاني مثل المجال الخصب الذي انصبت نظرياته و مقارباته على الإهتمام بالسياق و الظروف المحيطة بعملية الكلام أو العملية التواصلية، ليصبح علم المعاني بهذا الطرح ينحو منحاً تداولياً انطلاقاً من كون التداولية تعنى بمثل هذه الأفكار، بحيث انصب في ما يسمى ب: أقسام الكلام المرتبطة بالخبر و الإنشاء و معايير تصنيفها جهود الكثير من البلاغيين العرب.¹

إن الحديث عن ثمرات هذه الجهود التي شكلت الخطوة الأولى التي أخرجت الأساليب الإنشائية و الخبرية، ليصبح الخبر و الإنشاء مرتبطاً بمقاصد المتكلم و أحوال السياق و السامع هذا الأخير شكل نقطة تقاطع بين البلاغة العربية القديمة و التداولية العربية الحديثة و عبر بوجادي عن هذه الفكرة بقوله: "و الواقع أن تقسيم الكلام إلى هذه المعاني والأغراض، قائم على الأحوال المختلفة للكلام بحسب المتكلم و مقصوده، و السامع و تأويله و المقام و سياقاته. و هذه كلها شروط تداولية للخطاب اهتم بها كثيراً البلاغيون العرب، واحتفى بها اللسانيون التداوليون المحدثون"²، إذ أن الصياغات اللغوية التي يوظفها المتكلم تستدعي بالضرورة توفر معطيات سياقية و مقامية و قصدية مرتبطة بالمتلقي. لتصبح هذه النقطة حسب القول شرط من شروط تداولية الخطاب التي تربط بين اهتمام البلاغيين القدامى و التداوليين المحدثين.

نظراً لربط العرب القدامى الخبر و الإنشاء بثنائية الصدق و الكذب و امتثالها للواقع، يمكن عد هذه الأخيرة حسب بوجادي في الآن ذاته النقطة التي اشتغل عليها أوستين في باب الأفعال الكلامية من خلال تقسيمه للأفعال الإنجازية و التقريرية، خاصة و أن محاولة بوجادي تعد محاولة تأصيلية، حيث خصص في هذا العنوان "الإنشاء و الخبر

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية- مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم-، ص: 207.

² المصدر نفسه، ص: 207.

ونظرية الأفعال الكلامية" جزء لا بأس به، تحدث فيه عن النقطة الجوهرية التي ساهم بدوره في إثراء هذه النظرية و تفعيلها بمعطيات تداولية، بحيث تتمثل هذه النقطة في ثنائية الصدق والكذب، و عمد إلى تصنيف أقسام الخبر بالإحتكام إلى هذه الثنائية و اقترانها بالواقع، و كذا الأمر مع أقسام الإنشاء، عارضا بذلك ما أتى به أبي يعقوب السكاكي في هذا المقام.

وفي الختام يمكن القول إن مجمل ما قدمه بوجادي في هذا الباب يمثل نقاط تقاطع التداولية الغربية الحديثة مع البلاغة العربية القديمة ، حيث تعد هذه الأخيرة نظيرا علميا ومعرفيا لمعطيات واشتغالات الدرس التداولي، ومن هذه النقاط نذكر مبحث الخبر والإنشاء وقضية الصدق والكذب ، إذ نجد عند مقارنتها بالدرس التداولي لها علاقة بنظرية الأفعال الكلامية .

2-2-2-التداولية والنحو العربي:

لا يمكن الحديث عن البلاغة العربية في تشاكلها مع التداولية، دون الحديث عن علم آخر لا يقل أهمية عنها ألا و هو علم النحو، إذ أن علم النحو لم يقتصر في دراسة الكلام على معرفة وضبط أواخر الكلمة من حيث الإعراب و البناء، و علاقات الإسناد (المسند و المسند إليه)، بل اهتم أيضا بمعرفة الأحوال المتعلقة بعناصر العملية التخاطبية، و في هذا الشأن يقول بوجادي: " و علم النحو نفسه، لم يكن تناولا للبنية اللغوية دون النظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة، حيث اهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعدّه منتج الخطاب، مما يظهر أثره على البنية ذاتها، كذلك السامع و نص الخطاب"¹. فأئمة النحو أثناء تعييدهم النحوي أولوا عناصر العملية التواصلية اهتماما كبيرا، لأن حضور طرفيها (المخاطب، المخاطب) ضرورة في التعامل مع المسائل النحوية، فالنحوي دأب إلى مراعاة قصد المتكلم

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية- مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم-، ص: 217.

من جهة وفهم المخاطب من جهة أخرى، كما اهتم بالخطاب (حال الكلام) و كل ما يتصل به و الهدف من ذلك هو حصول الفائدة و نجاح العملية التواصلية.

و لا تقف وظيفة اللغة عند حد التواصل بل تتعداها إلى وظائف أخرى، و يستدل بوجادي في هذا المقام على ما جاء عند القدماء الذين حددوا وظيفة اللغة في الإفادة، و في هذا السياق يقول بوجادي عن نص القرطاجني: "الكلام دليل المعاني المتداولة بين الناس، وهو الذي يعرض حاجاتهم فيما بينهم، لذلك فأهم وظيفة تقدمها اللغة أن تحمل فائدة إلى سامع أو تطلبها منه"¹. و نلتمس من هذا القول أن القدماء لم ينظروا إلى اللغة على أنها ذات وظيفة تواصلية فقط، بل هناك ما يسمى بالإفادة بين طرفي الخطاب (المتكلم، السامع)، و في هذه النقطة يبرز الجانب الاستعمالي التداولي، فصحيح أن اللغة تقوم على البنى و التراكيب ولكنها في الوقت ذاته قائمة على الفعل الحي و الأداء الفعلي الذي تتضمنه².

هذا من جهة اللغة بوصفها موضوعا لعلم النحو، و لمعرفة الوظائف التي تؤديها البنى التركيبية في التواصل، و هذا ما عبر عنه "عبد القاهر الجرجاني" في كتابه "دلائل الإعجاز"، حيث أورد نصا يتضمن تصويره للنحو و الحاجة إليه و قد علق عليه بوجادي بالقول: "فالنحوي في نظره عبد القاهر الجرجاني يتجاوز النظر في العلاقات القائمة بين عناصر البنية فيما بينها، العلاقات بين البنية ذاتها و ما يمكن أن تؤديه من وظيفة و أغراض كلامية في واقع الاستعمال"³، أي أن تصور الجرجاني للنحو تجاوز النظر في التراكيب النحوية، فليس هو ذلك العلم الذي يبحث في أواخر الكلمات قصد إعرابها، إنما هو ذلك العلم الذي يكشف لنا عن الوظائف التي تؤديها البنى اللغوية في ارتباطها بالواقع و الفروق التي تبدو بين استعمال و آخر.

¹ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية- مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص: 217-218.

² المصدر نفسه ، ص: 218.

³ المصدر نفسه ، ص: 218.

و معرفة هذه الوظائف تقف على الإحاطة بكل ما يتعلق بأحوال المتخاطبين وظروف أداء الخطاب بينهم، لأنها ضرورية لصناعة النحو¹، و عناية علماء النحو بهذه العناصر (المتكلم، المستمع، الخطاب) في توجيهاتهم للمسائل النحوية، لا يختلف عن توجهات درس اللساني التداولي، و التي جعلت من هذه العناصر شرطا أساسيا لنجاح العملية التواصلية.

وفي الختام يمكن القول إن المباحث التي تهتم بالخطاب في درس التداولي الحديث كان النحو العربي قد اهتم بها قديما في تعديده النحوية، وهذا ما رأيناه عند بوجادي عندما تناول بعض هذه المباحث التي لا يمكن له حصرها في كتابه وذلك نظرا لكم الهائل من الآراء والأفكار التي جاء بها علماءنا القدامى.

2-3- تقييم جهود كل من الباحث مسعود صحراوي والباحث خليفة بوجادي:

2-3-1- تقييم جهود مسعود صحراوي من خلال كتابه التداولية عند العلماء العرب-

دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي:

يمكن القول من خلال ما تم عرضه في مبحث التأصيل لجهود المحدثين لنظرية أفعال الكلام يمكن القول عن جهود صحراوي في كتابه ، أنه يعد من الأوائل الذين تناولوا فكرة التأصيل للمنهج التداولي مركزا في ذلك على نظرية أفعال الكلام، إذ تعد جهوده في هذا الكتاب جهود عظيمة وقيّمة ، وذلك لما تضمنه من مباحث هامة تعين الباحثين والطلبة خصوصا على الإحاطة بمفاهيم ونظريات التداولية وكذا معرفة ما تضمنه تراثنا من مفاهيم وآراء وتصورات تتقاطع وتتقارب مع ما هو موجود في درس التداولي المعاصر.

كذلك نجده قد أبان فكرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي بدقة متناهية، عمل من خلالها على المقارنة بين صنيع علمائنا القدامى أمثال الجاحظ، الفرابي، الجرجاني

¹ ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية- مع محاولة تأصيلية في درس العربي القديم، ، ص: 219.

الرضي ، النظام المعتزلي وغيرهم وبين ما قدمه أوستين وسيرل في نظرية الأفعال الكلامية، سعياً منه إلى بيان أن العلماء العرب القدامى قد تفتنوا واستوعبوا أفكاراً كثيرة لم يتمكن الغرب من اكتشافها و استثمارها إلا حديثاً ، وقد ركز في دراسته على جهود البلاغيين والنحاة والأصوليين ، مبيناً اهتمامهم بالكثير من الأبعاد التداولية الصريحة والواضحة، وقد أفاض الحديث عن ظاهرة الإنشاء والخبر عند كل من البلاغيين والأصوليين إلى أن توصل صحراوي إلى أن علماء أصول الفقه كانوا من أحسن المستثمرين لهذه الظاهرة .

إضافة إلى ذلك أنهم توصلوا إلى استنباط أفعال كلامية جديدة من الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية، إذ نجده قد نحى منحى جديد لدراسة هذه الأساليب من خلال العودة إلى تراث البلاغيين والأصوليين والنحاة ، ليخرج بذلك بدراسة غير المتعارف عليها في دراسة الأساليب الإنشائية والخبرية، وهذا يدل على مدى استيعابه لآراء القدامى سواء كانوا بلاغيين أم أصوليين أم نحاة.

لقد كان هدف صحراوي تعليمي بالدرجة الأولى حيث عمل على توضيح كيفية استثمار مفهوم الفعل الكلامي في قراءة الموروث اللساني العربي لطلبة اللسانيات، وهذا ما يعاب في دراسته أنه لم يسعى إلى ترقيتها والخروج بها إلى مستوى النظرية كما هي في الدرس اللغوي الغربي ، بل سعى إلى مقارنتها وتبسيطها فقط من خلال التراث ، وفي بعض الأحيان كان يشير إلى نظرية أفعال الكلام تطابق ما هو موجود في التراث العربي متجاهلاً في ذلك الاختلاف الذي يكمن بين اللغتين (العربية والإنجليزية) ، حيث أنه حاول دراسة التراث العربي بنظرة غريبة وهذا قد يوقعنا في الخطأ ، فنظرية الأفعال الكلامية جاءت في دراستها للكلام العادي المستعمل بينما التراث العربي درس بالدرجة الأولى الكلام البليغ ، فقد كان هدفهم الأسمى فهم النص القرآني باعتباره خطاباً متكاملًا .

2-3-2- تقييم جهود خليفة بوجادي في كتابه في اللسانيات التداولية- مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم:-

من خلال ما سبق عرضه عن جهود الباحث خليفة بوجادي خاصة في ما يتعلق بعلمي البلاغة والنحو يمكن القول حاول قراءة التراث قراءة حدائية إذ مثلت محاولته محاولة جديدة لاستيعاب التراث العربي ، حيث ارتأى نتيجة للتقارب بين ظاهرتي الخبر والإنشاء و نظرية أفعال الكلام أن يتناولها في كتابه في أكثر من موضع وذلك لأن هذه النظرية هي أساس الدرس التداولي ، وكذا لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالتراث العربي ، وقد ركزنا في عرضنا لجهود بوجادي على عنصر الخبر والإنشاء ونظرية الأفعال الكلامية لما له من أهمية في بحثنا .

وعلى الرغم من جهوده القيّمة في تأصيله لنظرية الأفعال الكلامية من خلال مؤلفات البلاغيين العرب والنحاة إلا أن ربطه لبعض العناصر التي تشترك فيها اللسانيات التداولية مع البلاغة العربية والنحو العربي غير دقيق في طرحه ، وذلك لأنه يشير إلى العلاقات التي تجمع بينهما التداولية والتراث العربي لكن ليس بالدقة المطلوبة.

صحيح أن الباحث بوجادي ركز على بعض المباحث في البلاغة العربية والنحو العربي التي تشترك في تناولها لجملة من القضايا مع الطرح التداولي وذلك لأنهما أكثر ارتباطاً وصلة بموضوع التأصيل للتداولية في التراث ، ولكنه لم يحصر علاقتهما بعلمي البلاغة والنحو فقط ، بل هناك الكثير من المباحث المشتركة بينها وبين علوم عربية أخرى كالنقد و الحجاج والخطابة وغيرها، فنجد أنه أشار إلى هذه العلوم بشكل مختصر، وهذا ما يعاب عليه إذ أن الدرس التداولي لم يرتبط بالمسار البلاغي والنحوي العربي ، فمسار الأصول والتفسير كذلك كان لهم إشارات غنية بالقيم التداولية والتي تلح جميعاً على دراسة اللغة أثناء الإستعمال.

خلاصة الفصل:

وخلاصة ما جاء في هذا الفصل نستخلص أن وجوه التشابه كثيرة ظهرت لنا من خلال استعراض جهود كل من مسعود صحراوي في كتابه التداولية عند العلماء العرب: تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، وجهود الباحث خليفة بوجادي في كتابه في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم وذلك ليؤكدوا على أن التراث لم يهتم بالجوانب البلاغية والنحوية والجمالية للغة فقط ، بل درسوا اللغة من جوانب عدة بما في ذلك الجانب الاستعمالي، ودراسة اللغة أثناء الاستعمال هو عماد التداولية.

إضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن إنكار أن كل من الباحثين صحراوي و بوجادي حاولا قراءة التراث قراءة نقدية حديثة مادين بذلك جسر التواصل بين التداولية التي ظهرت في ثلاثينات القرن العشرين، وبين التراث العربي الذي يفصلنا عنه مسافة زمنية طويلة ، وذلك بالحفر في التراث للكشف عما يحتويه من كم معرفي هائل.

خاتمة

بعد رحلة البحث هذه والتي جمعت بين ما هو موجود في تراثنا العريق وبين الدرس التداولي المعاصر، وذلك من خلال تصفح ما توفر بين أيدينا من كتب علمائنا الأجلاء، والتطلع على كتب المحدثين الذين تناولوا المنهج التداولي بالدراسة والتحليل خاصة فيما يتعلق بنظرية الأفعال الكلامية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد نظرية أفعال الكلام من أحدث النظريات في الدراسات التداولية المعاصرة، إلا أنها مرت عبر محطات عديدة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، فمن الآراء التي جاء بها أصحاب الفلسفة التحليلية مروراً بأفكار جون أوستين، والتي طورها فيما بعد تلميذه سيرل وصولاً إلى أعمال بول غرايس .
- يعتبر الفعل الكلامي أبرز قضايا التداولية حيث ظهر كاتجاه لغوي في الخمسينات من القرن العشرين.
- الفعل الكلامي نظرية قائمة بذاتها في الدرس اللغوي الحديث، مرت بمرحلتين أثناء ظهورها وهي: مرحلة التأسيس مع أوستين و مرحلة البناء مع سيرل.
- أوستين هو واضع القواعد والمبادئ الأساسية لنظرية الأفعال الكلامية حيث كانت أبحاثه منطلقاً لكثير من اللسانيين الذين أتوا بعده.
- سيرل من العلماء الذين استفادوا من أفكار أوستين حيث قام بتطوير نظرية الأفعال الكلامية مدخلاً عليها بعض التعديلات والإضافات.
- بعد العودة إلى أعمال الباحثين العرب المحدثين الذين عملوا على قراءة التراث العربي في ضوء التداولية نجد أن هناك العديد من العلماء العرب القدامى أمثال الجاحظ والسكاكي وغيرهم سلكوا في دراستهم وتحليلهم للنصوص مسلك تداولي، وهذا إذا دلَّ على شيء إنما يدل على أسبقية العرب القدامى لممارسة التحليل التداولي على نصوصهم الدينية والشعرية، وإن لم يصطلحوا على تسمية تحليل تداولي أو دراسة تداولية.

خاتمة

- إن العلماء العرب بلاغيون ونحويون وأصوليون وفقهاء ، وبحكم طبيعة النصوص التي كانوا يدرسونها اهتموا اهتماما كبيرا بدراسة صيغ الأساليب الكلامية والمعاني المتفرعة عنها ، وحاولوا تمييزها عن بعضها البعض وفقا لمعايير أقل ما يقال عنها أنها معايير تداولية بحتة ، فكانت دراساتهم وتحليلاتهم اللغوية تقوم على أهم المبادئ التداولية التي أسس عليها التداوليون المعاصرون الاتجاه التداولي.
- من خلال الاطلاع على مدونة مسعود صحراوي التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي يتضح لنا أن صاحب المدونة أراد إبراز وإيضاح نظرية الأفعال الكلامية في التراث اللغوي العربي ومحاولة التأسيس لها وإثراء الرؤية الغربية المعاصرة للظاهرة وتعميقها بمزاوجتها بالجهد الذي بذله أسلافنا القدامى ولا يكون ذلك إلا بإعادة قراءتها قراءة معاصرة باعتماد المناهج الحديثة وما أفرزته من جهاز مفاهيمي، إذ كان هدفه تعليمي بالدرجة الأولى حيث عمل على توضيح كيفية استثمار مفهوم الفعل الكلامي في قراءة الموروث اللساني العربي لطلبة اللسانيات.
- ونشير إلى أن مسعود صحراوي في كتابه قد سار وفق الاتجاه التوفيقي، أي أنه مزج بين القديم والجديد ولكن بشروط.
- اهتم البلاغيون العرب بالكثير من الأبعاد التداولية الصريحة والواضحة المتمثلة بالاهتمام بالخطاب ومنتجه وملتقيه و الوظيفة الإنجازية وسياق الانتاج اللغوي بمختلف أشكاله وصوره مما يؤكد على احتواء الدرس البلاغي العربي القديم على بعد تداولي.
- توصل صحراوي في دراسته لظاهرة الخبر والإنشاء عند العرب إلى أن علماء أصول الفقه كانوا من أحسن المستثمرين لهذه الظاهرة في إطارها التداولي .
- أبان مسعود صحراوي الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي بدقة متناهية عمل من خلالها على المقارنة بين صنيع علمائنا القدامى وبين ما قدمه سيرل في نظرية الأفعال الكلامية.

خاتمة

- من خلال تتبع الجهد التأصيلي للباحث خليفة بوجادي في كتابه في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ، والذي قام فيه بالبحث عن الطرح التداولي في رحاب الموروث العربي، خلصنا إلى أن النظر المفاهيمي للتداولية في هذا التراث تمثل في علوم العرب عامة وعلمي البلاغة والنحو العربي خاصة، وذلك لتمثل القضايا والمباحث التي اهتموا بها .

- من بين النقاط التي تشترك فيها التداولية والبلاغة العربية حسب بوجادي نذكر اهتمامهما بالمتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالخطاب، إضافة إلى هذا نجد مبحث الخبر والإنشاء الذي يعد المكافئ المعرفي لنظرية أفعال الكلام، وكذا مطابقة الكلام لمقتضى الحال تتقاطع أيضا مع اللسانيات التداولية في دراسة اللغة أثناء الاستعمال.

- أما النحو العربي فهو الآخر كان له علاقة وطيدة مع التداولية شأنه في ذلك شأن البلاغة العربية، حيث اهتم بأقطاب العملية التواصلية وأولها عناية كبيرة في صياغة وإنتاج الجمل والتراكيب النحوية.

في ختام هذا البحث نرجو أن نكون قد وفقنا ولو بالقدر القليل في معالجة موضوع "نظرية الأفعال الكلامية بين جهود المحدثين والتراثيين" ،والإلمام بأهم جوانبه، ونحمد الله على ما أعطانا من صبر وإرادة لإنجاز هذا العمل.

التعريف بصاحب مدونة "التداولية عند العلماء العرب":

ملخص السيرة الذاتية:

- الاسم واللقب: مسعود بن محمد صحراوي (من مواليد ولاية سطيف، بالجزائر)
- الشهادات الجامعية:

ماجستير في اللسانيات العامة/جامعة باتنة/ 1997 ، دكتوراه في اللسانيات التداولية/ جامعة باتنة/2004.

• السيرة المهنية:

يشتغل حالياً أستاذاً لعلم اللغة بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.
الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي(بروفيسور)/ التخصص: علم اللغة.

• المناصب العلمية والمهام البيداغوجية:

- "رئيس المجلس العلمي" لكلية الآداب واللغات، بجامعة الأغواط من 2007 إلى 2012.

- رئيس مشروع الدراسات العليا (الماجستير)/ للسنة الجامعية: 2008-2009.

- الإشراف على عشرات البحوث في الدكتوراه والماجستير في عدة جامعات منها: جامعة الأغواط، وجامعة الجزائر2، وجامعة الجلفة، كما كان عضواً في مناقشات الدكتوراه والماجستير في عدة جامعات، منها جامعات الجزائر، وهران، تيزي وزو، باتنة... .

- مدير مخبر "اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب" بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، منذ 2012 إلى الآن.

- عضوية الهيئات الاستشارية ولجان التحكيم في عدد من المجلات اللغوية العربية المتخصصة، منها:

- عضو الهيئة الاستشارية "لمجلة الدراسات اللغوية" التي تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض(المملكة العربية السعودية)/ وخبير في لجناتها الحكيمة.

- خبير محكم في "المجلة العربية للعلوم الإنسانية" التي يصدرها مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.

- خبير محكم في "مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب"، التي تصدرها جامعة اليرموك بالأردن.

• **الملتقيات والندوات العلمية:** شارك في عشرات المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية الوطنية والدولية، منها:

1- ندوة تيسير النحو الدولية المنعقدة بالجزائر العاصمة في 2001 من تنظيم المجلس الأعلى للغة العربية/ الجزائر، شارك بمداخلة بعنوان: "قراءة في جهود المجمع القاهري في تجديد النحو".

2- ملتقى التداولية في الدراسات اللغوية والأدبية الدولي المنعقد بالجزائر العاصمة في 2003 من تنظيم قسم اللغة العربية/ جامعة الجزائر، شارك بمداخلة: "الأفعال الكلامية عند الأصوليين/ دراسة في ضوء التداولية".

3- مؤتمر التطورات الحديثة في دراسة القرآن الكريم الدولي الذي عقد ببيروت في 2006 من تنظيم المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وشارك بمداخلة بعنوان: "جدل السياق الجزئي والسياق الكلي في القرآن الكريم/ قراءة لبعض السياقات القرآنية وفقا لمقتضى قانون التأويل العربي".

4- ملتقى تعليم العربية لغير الناطقين بها الدولي المنعقد بالرياض (السعودية) في 2009، وقد شارك بمداخلة بعنوان: "الأسس الوظيفية لتعليم اللغة العربية".

• **أهم الأبحاث المنشورة (بين كتب ومقالات أكاديمية متخصصة):**

- التداولية عند العلماء العرب .

- المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي

- التحول من المنهج الشكلي إلى المنهج الوظيفي في اللسانيات الغربية.

- الأفعال الكلامية عند الأصوليين.

- الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر.

- دلالات الألفاظ في القرآن من منظور سياقي.

- علاقة البنية بالوظيفة في دلالات الإعجاز.

- نقد المقترح العربي في ترجمة المصطلح التداولي.

الوصف العلمي للمدونة:

صدرت الطبعة الأولى لكتاب مسعود صحراوي الموسوم ب: **التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي** - عن دار الطليعة بيروت/ لبنان، وقد أوضح مسعود صحراوي أن عنوان الكتاب كان "دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي" ولكن مدير دار الطليعة اقترح عليه تعديل العنوان من أجل التسويق له، حيث جعله مقسما إلى قسمين: عنوان أساسي وهو التداولية عند العلماء العرب وعنوان فرعي هو: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي.

والطبعة الأولى للكتاب كانت قد صدرت في يوليو 2005م، متضمنة 240 صفحة من الحجم المتوسط، وقد احتوى الكتاب على خمسة فصول سبقتها مقدمة تحدث فيها عن أهمية نظرية الأفعال الكلامية في اللسانيات التداولية وكيف اشتغل العلماء العرب ببحثها في تراثنا ضمن ظاهرة الخبر والإنشاء مع إيراد أسماء العديد من البلاغيين والفلاسفة والنحويين والأصوليين الذين اطلع على مؤلفاتهم لإثبات دراستهم للأفعال الكلامية، كما يبرز في مقدمة الكتاب مبررات بحثه في الموضوع والأهداف المتوخاة منه.

ونجد مسعود صحراوي قد خص الفصل الأول بالحديث عن الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر والذي أورد فيه العناصر الآتية:

- مفهوم التداولية، مفهوم الفلسفة التحليلية، مهام التداولية، أبرز المفاهيم التداولية، السياق التاريخي للمفاهيم التداولية.

وجاء الفصل الثاني الموسوم ب: **معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في التراث العربي**، وأما الفصل الثالث فعنوانه: **بتقسيمات العلماء العرب للخبر والإنشاء**، وجعل الفصل الرابع للحديث عن الأفعال الكلامية عند الأصوليين ففصل فيه الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر والإنشاء، وعرج كذلك على ألفاظ العقود والمعاهدات، أما الفصل الخامس والأخير فقد كان أكثر الفصول طولا ذلك لأنه تحدث فيه عن الأفعال الكلامية عند النحاة، وكشف فيه عن أهم المبادئ التداولية في الدرس النحوي القديم، وأبرز فيه الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية كالتأكيد والقسم والإغراء والتحذير والدعاء والاستغاثة والندبة، ثم عرض الأفعال الكلامية في حروف المعاني.

وما ميز هذا الكتاب هو التنوع المعرفي حيث أن قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها مسعود صحراوي تضمنت 139 عنوان منها كتب قديمة وحديثة وكتب مترجمة وأجنبية ومقالات عربية ومترجمة ورسائل جامعية .

التعريف بصاحب مدونة "في اللسانيات التداولية":

ملخص السيرة الذاتية:

- الاسم واللقب: خليفة بوجادي (من مواليد ولاية سطيف، بالجزائر).
- الشهادات العلمية:

- بكالوريا(رياضيات) العلمة، ولاية سطيف.
- ليسانس في اللغة والأدب العربي، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة 1994.
- ماجستير في اللغويات العربية، جامعة قسنطينة 1999 .
- دكتوراه العلوم في اللسانيات، قسنطينة 2006.
- شهادة التكوين في الإعلام الآلي، 2001.
- يتقن - إضافة إلى اللغة العربية - اللغة الفرنسية.

• السيرة المهنية:

- متعاون صحفي في الفترة الممتدة بين 1992 و 1995 مع جرائد ومجلات بقسنطينة وسطيف، منها: المعرفة، الشرق الجزائري، البيان، بريد الشرق...، والإشراف على المراقبة اللغوية لعدد منها.
- أستاذ التعليم الثانوي، مادة اللغة العربية من 1994 إلى 1999.
- أستاذ مؤقت في مقاييس اللغويات بجامعة سطيف من 1995 إلى 2002.
- أستاذ متعاقد في اللغويات بجامعة التكوين المتواصل من 1995-1996، 2004-2005، 2005-2006.
- أستاذ مساعد في اللغويات بجامعة بجاية من 1999 إلى 2002.
- أستاذ مساعد في اللغويات بجامعة سطيف 2002 إلى 2003.

• النشاطات العلمية والثقافية :

- عضو اللجنة العلمية بقسم اللغة العربية بجامعة بجاية، والمجلس العلمي لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة نفسها.
- عضو مؤسس في جمعية النادي الأدبي الثقافية بمعهد اللغة العربية وآدابها قسنطينة في 1993.
- رئيس جمعية النادي الأدبي الثقافية بمعهد اللغة العربية وآدابها قسنطينة 1995.
- عضو رابطة إبداع الوطنية، واتحاد الكتاب الجزائريين.

- عضو في جمعية آفاق للإبداع الثقافي بالعلمة.
- مكلف بالانشطات الثقافية بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بجاية في 2001.

الوصف العلمي للمدونة:

صدرت الطبعة الأولى لكتاب **خليفة بوجادي الموسوم ب: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم** عن بيت الحكمة العالمة/ الجزائر، يتضح لنا من خلال العنوان أنه ينقسم إلى قسمين: عنوان أساسي وهو اللسانيات التداولية وعنوان فرعي هو: محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم.

والطبعة الأولى للكتاب كانت قد صدرت 2009م، متضمنة 265 صفحة من الحجم المتوسط، وقد احتوى الكتاب على ثلاثة فصول سبقتها مقدمة تحدث فيها عن أهمية اللسانيات التداولية وأنها آخر المحطات اللسانية التي اهتمت بدراسة النص الأدبي مبرزاً كيف اشتغل عليها العلماء الغرب وما هي المرجعيات الأساسية التي أدت إلى ظهورها، كذلك تحدث عن أهم نظرية انبثقت عن التداولية وهي نظرية أفعال الكلام، إذ رأى نتيجة للتقارب بين ظاهرة الخبر والإنشاء ونظرية أفعال الكلام أن يتناولها في أكثر من موضع، كما أورد في مقدمة بحثه أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها والأهداف المتوخاة منه. ونجد خليفة بوجادي قد خص الفصل الأول بالحديث عن مسار دراسة اللغة من المرحلة البنيوية إلى مرحلة ما بعد البنيوية، انتهاءً باللسانيات التداولية وعلاقتها بالفروع اللسانية الأخرى.

أما الفصل الثاني فقد كان نظرياً عمد إلى عرض كل ما جاءت به اللسانيات التداولية، كما قدمها اللسانيون الغربيون، وأما الفصل الثالث والأخير فقد جنح الكاتب إلى التطبيق، حيث حاول التأصيل لللسانيات التداولية، ولقد تتبع في هذا الفصل خطة الفصل السابق، حيث شرح بعضاً من مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب، ثم وقف على المجالات المفهومية لمصطلح تداولية في الاستعمال العربي، وفصل بعدها عدداً من مباحث البلاغة العربية والنحو العربي التي تلتقي مع قضايا اللسانيات التداولية.

وقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدها بوجادي لتصل 149 عنواناً منها ما كان كتب قديمة وحديثة ومنها كتب مترجمة وأجنبية ومقالات.

قائمة المصادر و المراجع:

القرآن الكريم براوية ورش.

المصادر:

- 1- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب-دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي-، ط1، دار الطليعة، بيروت- لبنان، 2005م.
- 2- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية -مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ط1، بيت الحكمة، العلمة- الجزائر، 2009م.

المراجع:

أولاً: المعاجم العربية:

- 1- ابن منظور: لسان العرب، د.ط، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت، 1997م ، مج: 11.
- 2- الزمخري: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998م ، ج:1.

ثانياً: المراجع العربية:

- 1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، منشورات الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة و النشر، الدار البيضاء -المغرب 1985م.
- 2- إبراهيم خليل: الأسلوبية و نظرية النص، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1997م.
- 3- إدريس مقبول: الأسس الإبستمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2006م.

- 4- حافظ إسماعيل علوي: التداوليات - علم استعمال اللغة-، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، 2014م.
- 5- حسان اليباهي: الحوار و منهجية التفكير النقدي، د.ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2004 م.
- 6- طه عبد الرحمان: في أصول الحوار و تجديد أصول علم الكلام، ط3، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2007م.
- طه عبد الرحمان: اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، 1998م.
- 7- محمد محمد يونس علي: وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى و إخلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، 1993م.
- 8- محمد الأخضر الصبيحي: مدخل إلى علم النص و مجالاته و تطبيقه، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008م.
- 9- محمد عبد المطلب: البلاغة و الأسلوبية، د.ط، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 1994م.
- 10- محمد عبد الرزاق عبد الغفار: عبد القاهر الجرجاني في النقد العربي الحديث - دراسة في إشكالية التأويل-، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2002م.
- 11- محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د.ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002م.
- 12- محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية(التداولية): دراسة المفاهيم و النشأة و المبادئ، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، 2013م.
- 13- محمود فهمي زيدان: مناهج البحث الفلسفي، د.ط، جامعة بيروت العربية، بيروت - لبنان، 1974م.

- محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، د.ط، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت - لبنان، 1985م.
- 14 - ميجان الرويلي و سعد اليازغي: دليل الناقد الأدبي إضاءة لأكثر من خمسين تيارا و مصطلحا نقديا معاصرا، ط2، المركز الثقافي الأدبي، لبنان، 2000م.
- 15 - نوري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي - المبادئ و الإجراء -، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009 م.
- 16 - عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب - مقارنة لغوية تداولية-، ط1، دار الكتاب الجديدة، بيروت - لبنان، 2004م.
- 17 - عبد الرحمان حاج صالح: الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغبة - الجزائر، 2012م.
- 18 - علي آيت أوشان: السياق و النص الشعري - من البنية إلى القراءة -، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار البيضاء، 2000م.
- 19 - علي محمود حجي الصراف: في الراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة - دراسة دلالية و معجم سياقي -، ط1، مكتبة الآداب القاهرة، 2010م.
- 20 - عمارة ناصر: الفلسفة و البلاغة مقارنة حجاجية للخطاب الفلسفي، ط1، الجزائر منشورات الاختلاف، و بيروت الدار العربية للعلوم، 2009م.
- 21 - العمري محمد: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، د.ط، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999م.
- 22 - صابر الحباشة: التداولية و الحجاج - مداخل و نصوص -، ط1، صفحات للدراسات و النشر، دمشق، 2008م.
- 23 - صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، دار التنوير، لبنان، 1993م.

قائمة المصادر والمراجع

- 24 - شوقي ضيف: البلاغة تطور و تاريخ، ط6، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- 25 - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، 1994م.
- 26 - أبي يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1990 م.
- 27 - ابن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م، ج1.
- 28 - ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الجيل، د.ت، ج1.
- 29 - الجاحظ: البيان و التبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985 م، ج1.
- الجاحظ: الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، 1969 م، ج3.
- 30 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، شرح و تعليق: محمد التتجي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005 م.
- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.
- 31 - القرافي شهاب الدين: الفروق، تحقيق: عمر حسن القيام، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2003 م، ج1.

ثالثا: المراجع المترجمة إلى العربية:

- 1- أن روبول و جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، ط1، دار الطليعة، بيروت - لبنان، 2003م.
- 2- جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة "كيف ننجز الأشياء بالكلام"، تر: عبد القادر قنيني، د.ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء - المغرب، 1991م.
- 3- جون سيرل: العقل و اللغة و المجتمع، تر: سعيد الغانمي، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2006 م.
- 4- جورج يول: التداولية، تر: قصي العتابي، ط1، دار الأمان، الرباط، 2010م.
- 5- جيلالي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية و آدابها، تر: محمد يحياتن، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، د.ت.
- 6- دومنيك ما نغونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008م.
- 7- كلاوس برينكر: التحليل اللغوي لنص - مدخل إلى المفاهيم الأساسية و المناهج، تر: سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005م.
- 8- فان دايك: النص و السياق - استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي، تر: عبد القادر قنيني، د.ط، إفريقيا الشرق الدار البيضاء - المغرب، 2000م.
- 9- فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباة، ط1، دار الحوار للنشر و التوزيع، سوريا، 2007م.
- 10- فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، ط1، مركز الإنماء العمومي، الرباط - المغرب، 1986م.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

- 1- آمنة لعور: الأفعال الكلامية في سورة الكهف - دراسة تداولية - ، أطروحة ماجستير في الآداب، تخصص: الدراسات اللغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011م.
- 2- واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي -من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع هجري، أطروحة دكتوراه في اللسانيات، جامعة أحمد بن بلة ، وهران - الجزائر، 2012م.
- 3- يحي بعبطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللغويات، جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر، 2006م.
- 4- محمد مدور: الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة) أطروحة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014م.

خامسا: المجالات و الدوريات:

- 1- أديوان محمد: نظرية المقاصد بين حازم القرطاجني و نظرية أفعال اللغة المعاصرة، مجلة الوصل، كلية الآداب، العدد الأول، جامعة تلمسان، 1994م.
- 2- زرال صلاح الدين: الخطاب الأدبي من منظور لساني تداولي، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، العدد السادس، سطيف - الجزائر، 2008م.
- 3- الحسين أخدوش: ديريدا و تقويض مركزية الكلام في نظرية جون لا نغشو أوستين في أفعال الكلام، مؤمنون بلا حدود، ديسمبر 2017م.
- 4- لوبيز ألسنو و أسيردي ألموس: لسانيات الخطاب حوار مع باتريك شاردو، تر: محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999م.
- 5- نعمان بوقرة: ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 54، السنة الرابعة عشر، 2008 م.

قائمة المصادر والمراجع

- 6- سليمة جلال: المقاربة التداولية للخطاب القرآني في البحوث الأكاديمية- نظرية أفعال الكلام أنموذجا-، مجلة إشكالات في اللغة و الأدب، العدد الثاني، المجلد: 10، جامعة عباس لغرور، المركز الجامعي، لتامنغست- الجزائر، 2021م.
- 7- عمر بلخير: نظرية الأفعال الكلامية و إعادة قراءة التراث العربي، مجلة الأثر، عدد خاص: أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، تيزي وزو- الجزائر.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

- 1- عبد السلام إسماعيلي علوي: التلفظ و الإنجاز، 10:45، 2021/05/15
<https://www.Fikrwanakd.aljabriabed.Net/N58>.

مقدمة.....أ- د

مدخل: اللسانيات التداولية (المفهوم، القضايا).

المبحث الأول: مفهوم التداولية.....7-11

1- المعنى اللغوي للتداولية.....7-8

2- المعنى الاصطلاحي للتداولية.....9-11

المبحث الثاني: التداولية و علاقتها ببعض العلوم.....12-14

1- علاقة التداولية باللسانيات.....12

2- علاقة التداولية بعلم الدلالة.....13

3- علاقة التداولية بالنحو الوظيفي.....13-14

4- علاقة التداولية بالبلاغة.....14

المبحث الثالث: قضايا التداولية.....15-21

1- الإشارات.....15-16

2- الاستلزام الحوارى.....16-17

3- متضمنات القول.....17-18

4- نظرية الملائمة.....18-19

5- الحجاج.....19-20

6- نظرية أفعال الكلام.....21

الفصل الأول: نظرية أفعال الكلام عند المحدثين.

تمهيد

المبحث الأول: نظرية أفعال الكلام عند الغرب.....24-57

1- مفهوم الفعل الكلامى.....27-29

2- خصائص الفعل الكلامى.....29-32

3- أفعال الكلام عند أوستين.....33-41

4- أفعال الكلام عند سيرل.....42-55

5- أفعال الكلام بعد أوستين و سيرل.....56-57

المبحث الثاني: نظرية أفعال الكلام عند العرب المحدثين.....	57-62
1- أحمد المتوكل.....	58-59
2- خالد ميلاد.....	59-60
3- نمام حسان.....	60
4- مسعود صحراوي.....	61-62
المبحث الثالث: نقد نظرية أفعال الكلام.....	63-65
خلاصة الفصل.	

الفصل الثاني: جذور الفكر التداولي في التراث العربي "نظرية أفعال الكلام أنموذجاً"

تمهيد:

المبحث الأول: التفكير التداولي عند علماء العرب القدامى.....	69-81
1- عند الجاحظ.....	70-74
2- عند عبد القاهر الجرجاني.....	75-78
3- عند السكاكي.....	79-81
المبحث الثاني: تأصيل نظرية أفعال الكلام عند المحدثين.....	82-121
1- جهود مسعود صحراوي.....	83-111
2- جهود خليفة بوجادي.....	112-118
3- تقييم جهود كلا من مسعود صحراوي و خليفة بوجادي.....	119-122
خلاصة الفصل.	

خاتمة.....	124-126
ملحق.....	128-132
قائمة المصادر و المراجع.....	134-140
فهرس المحتويات.....	142-144

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن الجهود التي قدمت لإرساء معالم نظرية أفعال الكلام، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التيار اللساني انبثق من رحم الفلسفة التحليلية التي تعد الحضن الأول الذي برزت فيه أبرز وأهم القضايا والنظريات التداولية وهي نظرية الأفعال الكلامية، حيث تعد هذه النظرية النواة المركزية للمنهج التداولي خاصة في مرحلتها الأساسيتين: مرحلة التأسيس عند أوستين ومرحلة النضج والضبط المنهجي عند تلميذه سيرل.

وقد بدت ملامح الدرس التداولي ومبادئه واضحة المعالم في التراث اللساني العربي القديم، إذ عمدنا في بحثنا هذا إلى بيان جهود المحدثين العرب الذين تناولوا فكرة التأصيل لهذه النظرية بالدراسة والتحليل، وقد أخذنا أنموذجين للتأصيل هما: تجربة مسعود صحراوي في كتابه التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي وتجربة خليفة بوجادي في كتابه في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم.

والناظر في هذين المنجزين التأصيليين نلمح أن هاتين المحاولتين لم تكن تأصيلاً للمفاهيم المعروضة في اللسانيات التداولية الحديثة فقط، بل كانا يسعيان لمد جسور التواصل بين معطيات الموروث العربي وبين مستجدات التداولية الغربية، بغية إثبات أن النتاج اللساني الغربي ولاسيما نظرية أفعال الكلام ما هو إلا تحصيل حاصل للمدونة العربية.

الكلمات المفتاحية: التداولية، أفعال الكلام، التراث اللساني العربي .

Summary :

The purpose of this study is to provide a clear picture of the efforts that have been made to establish the theory of speech acts , It should be noted that this trend is closer to the womb of the analytical philosophy , which is the first cradle in which the most prominent and important pragmatics issues and theories :the theory of verbal acts , this theory is the central core of the pragmatics approach , especially in its two basic phases : Austin's establishment, maturity and systematic of his student , Searle .

The features and principles of the pragmatics lesson seemed to be well defined in the ancient arabic language heritage , so in our research , explained the efforts of arab speakers who took up the idea of consolidating this theory with study and analysis , we have taken it that the two models are the experience of Masood Sahrawi in his book , arab scholars : a pragmatics study of the phenomenon of verbal acts in the arabic language heritage , and the experience of Bojadi's in his book in pragmatics linguistics while trying to establish him in the old arab lesson .

And the theorist in these two fundamental artefacts suggests that these two attempts were not related to the concepts presented in modern pragmatics language only , they were trying to bridge the link between arab heritage and arab pragmatics developments .In order to prove that the arabic language product , in particular the theory of speech acts , is not the product of the arab code .

Keywords : pragmatics , Acts of speech , Arabic language heritage .